

التحليل المالي

أ.د. وليد ناجي الحياى

رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك

من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك - 2007 -



The Arab Open Academy of Denmark

Brønshøjholms alle 45, 1. - 2700 Brønshøj - Denmark

0045 46369591 , 0045 32109591 , www.ao-academy.org

الأهداء

الى المعلم الأول
والذي ... رحمه الله

من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك
- 2007 -

المحتويات

١٣	المقدمة
----	---------------

الباب الأول

المدخل الفكري للتحليل المالي

الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي

١٩	مفهوم التحليل المالي
٢١	أهمية التحليل المالي
٢٢	الجهات المستفيدة من التحليل المالي
٢٤	خصائص المحلل المالي
٢٧	دور المعلومات في التحليل المالي
٣٠	أنواع التحليل المالي
٣٧	أسئلة الفصل الأول

الفصل الثاني

مراحل التحليل المالي

٣٩	المقدمة
٣٩	الحصول على نخطاب التكاليف
٤٠	تحديد هدف التحليل بدقة
٤٠	تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي
٤١	تحديد المعلومات المطلوبة لتحقيق الهدف

٤١	التأكد من تطبيق المبادئ والفروض والسياسات السليمة على القوائم المالية
٤٢	اختيار أسلوب التحليل المناسب
٤٣	إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل الذي تم اختياره
٤٤	معالجة معلومات القوائم المالية باتباع أسلوب التحليل الذي تم اختياره
٤٥	اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج
٤٥	تحديد مدى الانحرافات المقبولة عن المعيار المطبق
٤٦	دراسة الانحرافات الظاهرة بصورة مستمرة
٤٦	إعداد البرنامج الزمني للتحليل
٤٧	مراقبة ومتابعة التنفيذ لبرنامج التحليل
٤٧	التوصل إلى الاستنتاجات
٤٨	وضع التوصيات والمقترحات اللازمة
٤٩	صياغة التقرير
٥١	أسئلة الفصل الثاني

الباب الثاني

القوائم المالية والقياس المحاسبي وأثرهما على التحليل المالي

الفصل الثالث

المبادئ والفروض المحاسبية وأثرهما على القياس المحاسبي والتحليل المالي

٥٥	المقدمة
٥٦	الفروض والمبادئ المحاسبية
٥٧	الفروض المحاسبية الأساسية
٥٧	فرض الوحدة المحاسبية

٥٨	فرض الاستمرار
٥٩	فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد
٦٠	فرض التوازن المحاسبي
٦٢	المبادئ المحاسبية
٦٣	مبدأ الفترة الدورية
٦٤	مبدأ التكلفة التاريخية
٦٦	مبدأ الموضوعية
٦٦	مبدأ تحقيق الإرادة
٧٠	مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات
٧١	مبدأ الأهمية النسبية
٧٢	مبدأ الإفصاح التام
٧٤	مبدأ الثبات
٧٤	مبدأ التحفظ
٦٧	أسئلة الفصل الثالث

الفصل الرابع

القوائم المالية

٧٩	مفهوم القوائم المالية
٨٠	أنواع القوائم المالية
٨٠	قائمة الدخل
٨٠	مفهوم قائمة الدخل
٨١	عناصر قائمة الدخل
٨٢	نماذج قائمة الدخل
٨٢	قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة

٨٣	قائمة الدخل ذات المراحل
٨٦	قائمة المركز المالي
٨٩	قائمة التغيرات في المركز المالي
٩٠	نموذج قائمة مصادر الأموال واستخداماتها
٩١	نموذج قائمة التغيرات في المركز المالي
٩٤	واقع القوائم المالية وأثره على التحليل المالي
٩٧	دور قائمة التدفق النقدي في التغلب على نقاط الضعف في القوائم المالية
١٠٠	أسئلة الفصل الرابع

الفصل الخامس

مصادر التمويل والإستخدامات

١٠٣	المقدمة
١٠٣	مصادر التمويل
١٠٣	مصادر التمويل الذاتية
١٠٤	مصادر التمويل المقترضه
١٠٨	الاستخدامات
١١١	التحليل المالي لمصادر التمويل والاستخدامات
	أسئلة الفصل الخامس

الباب الثالث

لتحليل المالي باستخدام النسب المالية

الفصل السادس

الإطار العام للنسب المالية

١١٩	المقدمة
-----	---------

١٢١	التطور التاريخي لدور النسب المالية في التحليل المالي
-----	--

الفصل السابع

النسب المالية لتحليل قائمة المركز المالي

١٢٥	نسبة عائد الاستثمار (العائد على الأصول)
١٢٦	نسب الأصول
١٢٦	نسبة الأصول الثابتة
١٢٨	نسبة الأصول المتداولة
١٢٩	نسبة التناقص بين الأصول
١٣٠	نسبة الالتزامات
١٣٠	نسبة تناقص الالتزامات
١٣٢	نسبة السيولة العادية
١٣٣	نسبة الملكية
١٣٤	مثال تطبيقي (١)
١٤٢	أسئلة الفصل السابع

الفصل الثامن

النسب المالية لتحليل قائمة الدخل والنسب المالية المشتركة

١٤٧	المقدمة
١٤٧	النسب المالية لتحليل قائمة الدخل
١٤٨	نسبة الربحية
١٤٩	نسبة مجمل ربح العمليات
١٤٩	نسبة ربح العمليات

١٥٠	نسبة صافي الربح
١٥١	نسبة نصيب السهم من الربح
١٥٢	نسب المصروفات
١٥٤	مثال تطبيقي (٢)
١٥٨	النسب المالية المشتركة
١٥٨	معدل الدوران
١٦٤	مثال تطبيقي (٣)
١٦٨	تبويب النسب المالية طبقاً لاستخداماتها
١٧٣	النسب المعيارية واستخداماتها
١٧٤	خصائص النسب المعيارية
١٧٥	حدود الانتفاع من النسب المعيارية
١٧٥	طرق استخراج النسب المعيارية
١٧٧	مثال
١٨٧	أسئلة الفصل الثامن

الباب الرابع

لتحليل المالي باستخدام الأساليب الاقتصادية - الرياضية - الإحصائية

الفصل التاسع

لتحليل المالي باستخدام الأساليب الاقتصادية

١٩٣	المقدمة
١٩٤	أسلوب المقارنات الرأسية
١٩٧	مثال
٢٠١	قوائم التوزيع النسبي

٢٠٢	قائمة التوزيع النسبي لقائمة المركز المالي
٢٠٧	قائمة التوزيع النسبي لقائمة الدخل
٢١٠	اسلوب المقارنات الافقية باستخدام الارقام القياسية والسلاسل الزمنية
٢٢٠	اسئلة الفصل التاسع

الفصل العاشر

لتحليل المالي باستخدام الطرق الرياضية والإحصائية

٢٢٣	مقدمة
٢٢٤	طريقة الارتباط والانحدار
٢٢٥	طريقة البرامج الخطية
٢٢٦	طريقة المصفوفات الرياضية
٢٤٠	اسئلة الفصل العاشر

(الباب الخامس)

تحليل المركز المالي

الفصل الحادي عشر

تحليل المركز المالي قصير الأجل

٢٤٣	مقدمة
٢٤٤	مفهوم رأس المال العامل وعلاقته بتحليل المركز المالي قصير الأجل
٢٤٥	اجمالي رأس المال العامل
٢٤٧	أنواع رأس المال العامل
٢٤٩	مثال
٢٥٢	حجم رأس المال العامل
٢٦٣	مثال

٢٧١ أسئلة الفصل الحادي عشر

الفصل الثاني عشر تحليل المركز المالي طويل الأجل

٢٧٩ مقدمة
٢٨١ توزيعات الاستثمارات
٢٨٤ تحليل المركز المالي طويل الأجل باستخدام مؤشرات الأداء
٢٨٤ معدل حقوق الملكية الى اجمالي الخصوم
٢٨٤ مثال
٢٨٥ معدل الأصول الثابتة الى الالتزامات طويلة الأجل
٢٨٦ تحليل المركز المالي طويل الأجل باستخدام مؤشرات التمويل
٢٨٦ مؤشر نسبة التمويل الخارجي
٢٨٧ مثال
٢٩١ مؤشر سيولة الخصوم
٢٩٢ مثال
٢٩٨ أسئلة الفصل الثاني عشر

٣٠٣ قائمة المصطلحات

٣١٧ قائمة المراجع

مقدمة

تعتبر الثلاثينات من هذا القرن، وبالتحديد مرحلة الكساد الكبير، الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، هي البداية الواضحة للتحليل المالي، ومن أهم الظواهر في هذه المرحلة، إنهيار كثير من المنشآت، وانتشار عمليات الغش والخداع بشكل كبير، أدت في مجموعها الى ظهور الحاجة الى دراسة محتويات القوائم المالية، في إطار تحليلي علمي هادف، يوضح ما بين الأرقام من علاقات سببية، ويستخلص منها المؤشرات والاتجاهات المختلفة، التي يمكن تفسيرها بشكل علمي، يعتمد على المفاهيم العلمية والخبرات العملية، لتقييم الأداء الفعلي للوحدات الاقتصادية، مهما اختلفت أشكالها القانونية، أو تعددت نشاطها الاقتصادية، وذلك للتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، في ظل المؤشرات والاتجاهات المستقبلية، التي يمكن التوصل اليها نتيجة عمليات التحليل المالي للقوائم المالي.

وبعد أن أدت عمليات التحليل المالي دورها، وثبت للمديرين الماليين جدواها في مراحل مختلفة من العملية الادارية، وبشكل خاص في مجالات التخطيط والرقابة المالية، إضافة الى دورها في ترشيد القرارات ذات الصبغة المالية، زاد الاهتمام بالتحليل المالي من قبل المفكرين والباحثين، ومن قبل المستخدمين والمستفيدين من أساليب التحليل المالي ووسائله المختلفة، بحيث تم التركيز على مفاهيمه العلمية، وأهميته لكافة الفئات ذات العلاقة بنتائجه، وتم توضيح علاقته بالجهات المستفيدة بشكل أقرب ما يكون للدقة، سواء كانوا من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها.

ونظراً لقيام كثيرين بالتخصص في مجالات التحليل المالي، فقد زادت الاهتمامات

باعداد المحللين الماليين، بما في ذلك الخصائص التي يجب أن يتصف بها المحلل المالي، والمعلومات التي يجب أن يحصل عليها، والمهارات التي يجب أن يكتسبها، ليؤدي دوره بشكل عملي وفعال.

يضاف الى ما ذكر، فقد تم التركيز على دور المعلومات في التحليل المالي ومعايير الجودة فيها، لتكون ملائمة للتحليل المالي بأنواعه المختلفة، التي تنوعت بشكل يصعب حصرها، ومن أهمها التحليل حسب الجهة القائمة بالتحليل، وحسب طبيعة المعلومات، وحسب الأسلوب المتبع في التحليل، وحسب البعد الزمني للتحليل، وحسب الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل، والهدف من التحليل، إضافة الى المدى الذي يغطيه التحليل. وقد غطى الكتاب هذه الموضوعات في الفصل الأول منه، وتحت عنوان «الاطار النظري للتحليل المالي».

وباتساع رقعة العمل بالتحليل المالي، تم تقسيمه الى مراحل متعددة، تكون محدودة في المنشآت صغيرة الحجم، وتتسع أكبر فأكبر باتساع حجم المنشأة التي يطبق فيها، وقد تم التركيز على هذه المراحل من قبل الاستشاريين، وغيرهم من المهتمين بالتحليل المالي. وتم تقسيمها الى مراحل مفصلة، استناداً الى أسس واضحة. وقد تناولها هذا الكتاب بشكل مفصل وموسع ابتداء من مرحلة الحصول على خطاب التكليف، وانتهاءً بصياغة التقرير، وذلك خدمة للمقائمين بالتحليل المالي في جانبه التطبيقي على وجه الخصوص.

ونظراً لتأثير المبادئ والفروض المحاسبية على القياس المحاسبي، وإنعكاس ذلك على القوائم المالية، التي تعتبر أهم مصدر للمعلومات المحاسبية التي يستخدمها المحلل المالي، فقد تم استعراض الفروض المحاسبية الأساسية، إضافة الى المبادئ المحاسبية، مع التركيز على تأثيرها على القوائم المالية والتحليل المالي، كما تم استعراض القوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي، وذلك من خلال أمثلة موسعة عن كل منها، ولم يتم الاكتفاء بالقوائم التقليدية، حيث تمت الإشارة الى قائمة التغير في المركز المالي بشكل مناسب. إضافة الى تدعيم هذه الدراسة بواقع القوائم المالية وأثره على التحليل المالي، وبشكل خاص التركيز على نقاط

الضعف في هذه القوائم، ودور قائمة التدفق النقدي في التغلب عليها، ولاستكمال الموضوع فقد تمت دراسة مصادر التمويل والاستخدامات بشكل عام، إضافة إلى التحليل المالي لكل منها.

وبناء على الأهمية التي تحتلها النسب المالية في مجال التحليل المالي، وباعتبارها أقدم أداة تم التعرف عليها في هذا المجال، فقد تم إستعراض تطورها بمنهج تاريخي ابتداء من عام ١٨٧٠م وحتى العصر الحاضر، إضافة إلى التركيز على تحليل قائمة المركز المالي، وتحليل قائمة الدخل، واستنباط النسب المالية الخاصة بكل منهما، فقد تم شرح النسب المالية المشتركة بين هاتين القائمتين. وهذا المنهج هو المنهج الطبيعي للتحليل. إلا أنه لم يغيب عن البال تقسيم النسب المالية إلى مجموعات حسب الأهداف المتوقعة من استخدامها، ولذلك تم عرضها في مجموعات تتعلق بالسيولة، والنشاط والربحية والمديونية، ونسب السوق وذلك أسوة بما هو متعارف عليه في كثير من مؤلفات التحليل المالي. كما تم مناقشة النسب المعيارية واستخداماتها، من الجوانب المتعلقة بخصائصها وحدود الانتفاع بها، وطرق استخراجها المختلفة، مع التركيز على الاقتصادية والاحصائية منها.

وقد تميز هذا الكتاب بدراسته للجوانب العلمية المتقدمة للتحليل المالي ممثلة في التحليل المالي باستخدام الأساليب الاقتصادية والرياضية والاحصائية، وقد جاءت هذه الدراسة موسعة، ومدعمة بأمثلة جزئية وأخرى شاملة، لقناعتنا بضرورة معرفة المستفيدين بها بشكل موسع، نظراً لاغفالها من قبل كثير من الكتاب في مجال التحليل المالي.

ونظراً للأهمية التي يحتلها موضوع تحليل المركز المالي بنوعيه «قصير الأجل» و «طويل الأجل» فقد تم دراستهما في إطار مترابط، مع التركيز على النشاط التجاري بشكل خاص. وقد تم تدعيم هذه الدراسة بحالة عملية محلولة حول النوعين المذكورين للتحليل. ومن خلال العرض السابق لمحتويات هذه الكتاب فقد كان التوجه إلى اعدادة ليكون متعدد الأغراض، ومن أهمها ما يلي:

١. أن يكون كتاباً تعليمياً يستفاد منه في مراحل الدراسة الجامعية، وبشكل خاص المرحلة

التعليمية الأولى، حيث أنه يغطي مقرر مادة التحليل المالي في معظم الجامعات الأردنية بشكل خاص.

٢. أن يكون مرشداً تطبيقياً يخدم القائمين بأعمال التحليل المالي، بشكل رئيسي أو جزئي ضمن مهام وظائفهم التي يمارسونها.

٣. أن يكون مادة مساعدة تخدم في مجالات التدريب ذات العلاقة بالتحليل المالي، بمستوياتها المختلفة، فهو مفيد للمدرّب والمتدرّب معاً، نظراً لأنه يجمع كثيراً من المعلومات المستخدمة في التدريب في مؤلف واحد، وبالتالي يصلح كحقبة تدريبية للتحليل المالي.

٤. أن يكون مرجعاً علمياً في معظم جوانبه، وبشكل خاص الجوانب الرياضية، والفكرية للتحليل المالي، وبعض الجوانب المتعلقة بالحاسبة والقوائم المالية، وبذلك فإنه يخدم أعمال البحث العلمي في مستويات متعددة.

وعلى الرغم مما ذكر فإن هذا الكتاب، الذي يعتبر لبنة في الصرح العلمي الكبير للتحليل المالي، بحاجة أن تضيف إليه الجهات المعنية بالبحث العلمي، لبنات أخرى ليعلو الصرح العلمي، بجهد المخلصين.

والله الموفق

الباب الأول

المدخل الفكري لتحليل المالي

الفصل الأول

الإطار النظري لتحليل المالي

الفصل الثاني

مراحل تحليل المالي

الفصل الأول الإطار النظري لتحليل المالي

أولاً: مفهوم التحليل المالي:

إن المفهوم الحديث للإدارة المالية يتلخص في مجالات رئيسية ثلاثة هي:

١- التخطيط المالي.

٢- الرقابة المالية.

٣- الحصول على الأموال بهدف استثمارها.

ويهدف التخطيط إلى وضع الخطط المالية الرامية إلى تحقيق أهداف المؤسسة، بينما تهدف الرقابة المالية إلى تقييم السياسات المالية، وإتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، مما يتطلب الحصول على المعلومات المتاحة والمناسبة عن المؤسسة، وإجراء التحليل اللازم عليها، باتباع أدوات تحليلية مناسبة.

ومن ناحية تاريخية، فإن التحليل المالي، يعتبر وليد الظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن، وبالتحديد في فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، والذي أدى إلى ظهور بعض عمليات الغش والخداع، وإنهيار بعض المؤسسات، مما أوجد حاجة إلى نشر المعلومات المالية عن الشركات، وأدى بالتالي إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية هي «وظيفة التحليل المالي» وقد أولت المؤسسات المالية بشكل خاص أهمية خاصة للتحليل المالي، بعد أن ثبت جدواها كأداة مميزة تساعد في إتخاذ القرارات المالية المختلفة.

وبدراسة الكتابات في مجال التحليل المالي يتضح للقاري مجموعة من التعاريف التي تتناولها، تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع، ويمكن اختصارها فيما يلي:

أ - التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

ب- ان التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها (التي يجري إعدادها وعرضها وفق قواعد وأسس محددة تتضمنها النظرية المحاسبية) وبمساعدة بيانات أخرى إضافية في ضوء اعتبارات معينة ولأغراض محددة، فقد يكون لأغراض تقييم قرار أو فرصة استثمارية أو لأغراض تقرير منح الائتمان أو بهدف تقييم الأداء للمنشأة أو لنشاط معين من أنشطتها.

ج- التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية، ظهرت أهميته باديء الأمر في ميدان الائتمان والاستثمار، وانتقلت بعد ذلك الى الميادين المتنوعة للإدارة المالية كوسيلة من وسائل التخطيط والرقابة.

د - التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباطات فيما بينها، واثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت الى ظهور هذه البيانات بالكميات التي هي عليها، مما يساعد على إكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع في إظهارها.

يتضح من التعاريف السابقة انها تركز على آلية التحليل المالي وعلاقتها بالقوائم المالية، إضافة الى الهدف العام للتحليل المالي، وهنا يجدر بنا القول أن التحليل المالي علم يرتبط بعدد من العلوم الاقتصادية، وأهمها المحاسبة والاحصاء، نظراً لما توفره للمحلل المالي من المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز العملية التحليلية، وتتوقف درجة صدق النتائج وتعبيرها السليم عن الواقع على دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والاحصائية التي يستخدمها المحلل المالي.

ثانياً: أهمية التحليل المالي:

تنبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة القوائم المالية، بشكل تحليلي مفصل، يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة الى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمنشأة، وآثار هذا التغير بشكل واضح. وبالتالي يساعد التحليل المالي في الاجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية.

ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تدرج في النقاط التالية:

- ١- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة، ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال.
- ٢- تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة.
- ٣- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، سواء كانت في منشآت تجارية أو صناعية أو خدمية أو غيرها، وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- ٤- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى، إضافة الى انخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- ٥- تساعد النسب المالية والاحصائية، والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فاعلية التدقيق.

٦- يساعد التحليل المالي في تقييم الشركات والمنشآت المختلفة تقييماً شاملاً، يمكن من خلاله الحكم عليها، وبالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية أم أنها متعثرة وسيتم تصفيتها أو تعديل نشاطها الذي تمارسه، أو غير ذلك.

٧- يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة، وبالتالي معرفة الاجراءات المناسبة للملافة اشهار إفلاسها وانقاذ الملاك من خسائر محتملة.

ونختاماً يمكن القول أنه في ظل التوجه الى الأساليب العلمية في المجالات الادارية المختلفة، تزداد اهمية التحليل المالي، وكلما كان التوجه متقدماً نحو الأساليب العلمية الادارية، فإنه بالتبعية سيتم التحول من الأساليب التقليدية في التحليل المالي الى الأساليب العلمية والرياضية الأكثر تقدماً.

ثالثاً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

تعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، وتسعى كل جهة منها الى الحصول على اجابات ملائمة حول مجموعة الأسئلة التي تهم مصالحها، وعلى المحلل المالي مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة وكفاءاتها، فمنها من هو على قدر كبير من المعرفة ويحتاج الى حقائق متعمقه، ومنها من هو على معرفة سطحية ويحتاج الى حقائق عامة سهلة الفهم، خالية من التعقيدات العلمية المتخصصة.

ويمكن تبويب الجهات المستفيدة من التحليل المالي حسب درجة اهتمامها بنتائج التحليل الى ما يلي:

١- المستفيدون داخل المنشأة:

يقصد بهم المستويات الادارية المختلفة في المنشأة، ابتداء من رئيس مجلس الادارة ومروراً بمجلس الادارة، والمدير العام، ومديري الادارات، ورؤساء الأقسام... الخ.

ويلاحظ أن إهتمامات كل مستوى من المستويات الادارية في المنشأة يختلف نسبياً من مستوى الى آخر، نظراً لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها.

ويلاحظ أن هذه الفئة من المستفيدين تستخدم نتائج التحليل في:

أ - الرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات الرشيدة، وبذلك فإنها تحتاج الى معلومات مفصلة وذات طابع احصائي ملائم. وعادة ما تتعلق هذه المعلومات بنظم المحاسبة الادارية والتكاليفية المختلفة في المنشأة.

ب- الحصول على مؤشرات مالية كمية، تتعلق بأداء المنشأة بصورة شاملة على اعتبار المنشأة وحدة متكاملة، ولذلك تكون المعلومات اللازمة اجمالية مستقاة من نظام المحاسبة المالية.

وجدير بالذكر أن إهتمام هذه الفئة بالتحليل المالي في تزايد مستمر لتدعيم نشاطات الادارة في كافة مجالات العمل الاداري والمالي والفني في المنشأة.

٢- المستفيدون خارج المنشأة:

يقصد بهم كافة الأطراف من خارج المنشأة، والتي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمنشأة. ونظراً لأن إهتمامات هذه المجموعة غير متجانسة أو غير متشابهة فقد وجد أنه من الأنسب تقسيمها الى ما يلي:

أ - المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم مباشرة بالمنشأة:

يقع ضمن هذه المجموعة، المساهمون وهم المستثمرون الحاليون، يضاف اليهم المستثمرون المتوقعون في المستقبل، والمقرضون على اختلاف فئاتهم من بنوك ومؤسسات مالية تجارية وصناديق الاقراض الحكومية، والدائنون التجاريون، وحملة السندات. ويقع ضمن هذه المجموعة مدقق الحسابات، والموظفون والعاملون في المنشأة. وبصورة مختصرة فإن كل من ذكر ضمن هذه المجموعة يستفيد من نتائج التحليل المالي في إتخاذ القرارات المتعلقة بنشاطاتهم وتؤثر على المنشأة بصورة أو أخرى. ونعتقد أن هذه القرارات معروفة للقاري.

ب- المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم بالمنشأة بصورة غير مباشرة:

ومثل هذه المجموعة من المستفيدين، تربطهم بالمنشأة رابطة يصعب تحديدها بدقة

أو بشكل مباشر، الآ أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي للمنشأة، ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على أعمالهم بشكل مباشر.

ويقع ضمن هذه المجموعة الأجهزة الرقابية الحكومية، وأجهزة التخطيط الحكومية والأجهزة الضريبية، ومراكز البحث العلمي، والباحثون المتخصصون، والصحافة الاقتصادية، ومجالس الغرف الصناعية والغرف التجارية، والأسواق المالية (البورصات) وغيرها.

وكما ذكر سابقاً، فإنه نظراً لتعدد الجهات في هذه المجموعة، فإن إهتماماتها ومصالحها متعددة ومتفاوتة كذلك، ويتخذ كل منها القرارات التي تخص نشاطه ويستفيد منها بطريقته الخاصة.

رابعاً: خصائص التحلل المالي:

في البداية يحسن القول أن التحلل المالي، قد يكون شخصاً مفرداً في المنشأة متخصص في اعداد تقرير التحليل المالي، وقد يكون في وظيفة إدارية يناط بها مهام متعددة، احداها التحليل المالي. وقد يكون وحدة إدارية متخصصة في التحليل المالي، يقوم كل موظف فيها بجزء من نشاطات التحليل المالي، وفي ظل هذه الظروف والاحتمالات، فإن الخصائص التي سندكرها تتعلق بكل من يمارس مهام التحليل المالي، بشكل فعال وشامل.

وينظر الى العاملين في مجال التحليل المالي، أسوة بالعاملين في مجالات الاستشارات والبحوث، حيث أن نشاطاتهم وان كانت تبدو لبعضهم دورية متكررة، الآ أنها تعتمد على الابداع والابتكار والفكر المتعمق.

وجدير بالاشارة الى أن القائمين بالتحليل المالي في معظم المؤسسات في منطقتنا العربية، دون مستوى الطموحات، ودورهم محدود جداً في الحياة العملية للوحدات الاقتصادية، حتى الكبيرة منها. وبناء على ذلك نرى ضرورة وضع بعض الخصائص

والسمات التي تميز المحلل المالي الفعال، كي تكون مرشداً للوحدات الاقتصادية عند تعيين المحللين الماليين لديها. ومنها ما يلي:

أ - التأهيل العلمي:

إن طبيعة العمل في مجال التحليل المالي، ترتبط بالدراسات الجامعية في مجالات المحاسبة وعلوم إدارة الأعمال والعلوم المرتبطة بهما، ولهذا فإن الحصول على الشهادة الجامعية الأساسية في العلوم المذكورة يعتبر شرطاً أساسياً لممارسة التحليل المالي، وحبذا لو كان ذلك مدعماً بالدورات التدريبية في هذا المجال. ويعتبر أكثر ملاءمة أن يكون المحلل المالي حاصلاً على شهادة جامعية فوق الشهادة الجامعية الأساسية، سواء كان ذلك من جامعة أو معهد متخصص في هذه المجالات. ونرى أن الموضوعات التي يجب أن تغطيها دراسته الجامعية، المحاسبة بكافة فروعها، وإدارة الأعمال بفروعها، والاقتصاد والتخطيط الاقتصادي، والاحصاء بأساليبه التقليدية والحديثة، وتدقيق الحسابات، واستخدامات الحاسوب في العلوم المالية والاحصائية والإدارية والأساليب الكمية وما شابه ذلك.

ب - الخبرات والمهارات العملية:

تكتسب الخبرات العملية بالممارسة، وتكسب المحلل المالي المهارات والقدرات اللازمة لإجراء التحليل المالي بسرعة ودقة، والقدرة على الاستنتاج والربط بين الموضوعات المختلفة، والمفاضلة بين البدائل، إضافة إلى القدرة على الاهتمام بالعلاقات السببية بين المؤشرات المختلفة، وبين مختلف عناصر القوائم المالية وبين أية عناصر أخرى في التقارير.

ومن المهارات اللازمة، مهارة الحكم والاستفادة من المبادئ العلمية والتطبيقات العملية المرتبطة بها، ومعرفة أسباب الفروق بين الأرقام المخططة والفعلية، وبعدها تشخيص المشكلات وبالتالي القدرة على اتخاذ القرارات التصحيحية. ومن المهم في هذا الشأن أن تتوفر لدى المحلل المالي القدرة على تفسير الدلالات والمؤشرات الكمية التي يتم

التوصل اليها في التحليل المالي، لجعل هذه المؤشرات المالية أداة فعالة تعين المستفيدين منها، وليست مجرد أرقام صماء جامدة غير مفهومة.

ويرتبط بالقدرات والمهارات المذكورة مجموعة من المعارف الأساسية، يجب على المحلل المالي أن يحصل عليها، كمعرفته الوافية بكافة الجوانب الاقتصادية للقطاع الذي تمارس فيه المنشأة التي يعمل فيها، إضافة الى المعرفة التامة بكل أحوال المنشأة الماضية والحاضرة وتوجهاتها المستقبلية، والبيئة التي تعيش وتعمل فيها.

جـ- الصفات الشخصية:

نظراً لطبيعة التحليل المالي، فإن من يعمل في هذا المجال، عليه أن يتحلى بصفات خاصة مميزة، من أهمها القدرة على التعامل بالأرقام ولفترة طويلة دون كلل أو ملل، إضافة الى الموضوعية والبعد عن التحيز، والبعد عن السطحية والتوجه نحو العمق والتعمق في تفهم العلاقات بين الأرقام، وابداء الرأي الفني بعد بذل الجهد الكافي في العمل.

ويتطلب التحليل المالي أن يكون المحلل المالي متمكناً من اللغة التي يعد بها تقريره، بما في ذلك إتقان الكتابة والتحدث، بحيث تكون عباراته سلسله لا غموض فيها ولا تحمل معنى غير الذي يقصده.

وتقتضي طبيعة التحليل المالي أن يتعامل المحلل المالي مع الآخرين بأمزجتهم المختلفة ولذلك عليه أن يتمتع بقوة الشخصية التي تكسبه إحترام الآخرين وتقدير عمله، وعليه أن يتمتع بالصبر وضبط النفس والذكاء وحضور البديهة وحسن التعامل مع الآخرين وغيرها من الصفات الايجابية المشابهة.

وبعد الإشارة الموجزة الى التأهيل العلمي والخبرات والمهارات العملية، والصفات الشخصية، يجب القول أن كل عنصر من هذه العناصر منفرداً لا يؤدي الى وجود محلل مالي فعال، ولكن توافر هذه العناصر كمجموعة متكاملة يحقق هذا الهدف.

وتعتبر هذه الصفات بمثابة معايير لاختيار أو تعيين المحلل المالي في المنشآت التي تمارس التحليل المالي وإذا كان بعض ممارسي هذا العمل لا يتمتعون إلا بالقليل من هذه الصفات، فإنه على المدى البعيد سيتم التشديد في هذه المعايير كلما زاد الوعي بالتحليل المالي، وهو ما نتوقعه مستقبلاً.

خامساً: دور المعلومات في التحليل المالي:

يستخدم في الكتابات مصطلح «البيانات» ومصطلح «المعلومات» على إعتبار أنهما مترادفين، وهذا خطأ شائع يقع فيه الكثيرون. مما يتطلب ضرورة توضيح الفرق بينهما، والعلاقة بينهما تسهياً لفهم هذا الموضوع على أسس علمية محددة.

وبداية نوضح مدلول مصطلح «المعرفة» الذي يستخدم في هذا الشأن، والذي يستخدم لوصف مدى فهم الفرد للواقع، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو بهما معاً.

وبدهياً فإن المعرفة لا تطلب لذاتها، وإنما تطلب للمساعدة في القيام بتصرف معين، أو لاتخاذ قرار ما. وبالتفكير في موضوع إكتساب المعرفة، لوجدنا أن العقل البشري يتلقى عدداً كبيراً من البدائل التي تعبر عن الواقع، يقوم العقل البشري بفحصها وتمحيصها، حيث يقبل بعضها، ويرفض بعضها الآخر. وتكون نتيجة قبوله للبدائل ذات المعنى يؤدي الى زيادة المعرفة لدى الفرد، بينما لا تؤدي البدائل المرفوضة الى أية زيادة فيها.

وبالنسبة للبيانات، فإنه يمكن النظر اليها باعتبارها جميع البدائل التي تعبر عن الواقع من أفراد وأشياء وأحداث ومبادئ، وتحظى بقبول العقل البشري. وتتميز هذه البيانات بأنها موضوعية بطبيعتها نظراً لأنها مجرد تعبير عن الواقع. ومن المعروف أن مصادر البيانات داخلية وخارجية عن المنشأة، وعادة ما يكون حجم البيانات كبيراً، لدرجة أنها قد تصبح عبئاً على الفرد وعلى التنظيم الذي تتواجد فيه، مما يترتب عليه ضرورة تنسيقها وترتيبها وحفظها بشكل يتلاءم مع أهداف الفرد المستخدم لهذه البيانات.

أما بالنسبة للمعلومات فهي نتاج العمليات التي يتم من خلالها تنظيم البيانات بطريقة ما تساعد على زيادة المعرفة لدى الفرد، ويلاحظ أن المعلومات ترتبط بالفرد مما قد يجعلها غير موضوعية، نظراً لما يتصف به الفرد من التحيز النسبي.

ومعروف أن المعلومات يتم إنتاجها من البيانات، وأن البيانات هي المادة الخام لإنتاج المعلومات من خلال عمليات تشغيلية محددة، قد تكون بسيطة للغاية وقد تتعدّد لدرجة كبيرة. ويلاحظ أن المعلومات الناتجة عن مرحلة تشغيل معينة، تعتبر بمثابة بيانات إذا تم إدخالها في مرحلة تشغيل لاحقة ينتج عنها معلومات جديدة وهكذا.

ومن العمليات التشغيلية التي تطبق على البيانات لإنتاج المعلومات في المجالات المالية، تسجيل العمليات المالية، التحقق من صحة البيانات باستخدام أساليب تدقيق الحسابات، تصنيف البيانات حسب نوعها، أو ترتيبها في تتابع معين رقمياً أو أبجدياً، وتلخيصها عن طريق التجميع الرياضي أو تلخيصها استناداً إلى أساس معين، إجراء العمليات الحسابية المختلفة عليها من جمع وطرح وضرب وقسمة... الخ، وتخزين البيانات باستخدام أحد وسائط التخزين المعروفة، واسترجاع البيانات التي سبق تخزينها على وسائط التخزين المذكورة، ونسخ هذه البيانات بالترحيل من دفتر إلى آخر أو من وسيط ممغنط إلى وسيط مكتوب وما شابه ذلك. وتعتبر عملية توصيل البيانات من مكان إلى آخر بمثابة عملية تشغيل، حيث أن الهدف الأساسي لنظام المعلومات هو توصيل المعلومات إلى المستخدم أو المستخدم النهائي.

وفي مجال التحليل المالي، نلاحظ أن المعلومات المالية والمحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي هي بيانات تستخدم في التحليل المالي لتصبح بعد تطبيق إجراءات التحليل المالي عليها بمثابة معلومات جديدة. وبذلك فإن قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، وقائمة الدخل أو الحسابات الختامية (حساب التشغيل وحساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر)، وقائمة التغير في المركز المالي، وحساب توزيع الأرباح هي تقارير للنظام المحاسبي في المنشأة وتشتمل على معلومات مالية ومحاسبية. ويلاحظ أن التقارير هي

وسائل إتصال لنقل المعلومات من مستوى الى آخر، وعندما تنتقل المعلومات المحاسبية الى المحلل المالي تصبح بيانات لأغراض التحليل المالي، وبعد تطبيق أساليب التحليل المالي عليها تصبح معلومات جديدة، وهي نتائج التحليل المالي.

وبعد هذا التوضيح، لا بد من الإشارة الى معايير جودة المعلومات المحاسبية، التي تؤدي الى زيادة منفعة وفاعلية القوائم المالية المنشورة لكافة المستخدمين لها على مختلف فئاتهم، بمن فيهم المحلل المالي. وفيما يلي اشارة موجزة لهذه المعايير:

١- الملاءمة:

يقصد بها مدى ملاءمة المعلومات لاحتياجات مستخدميها، ويجب أن تكون المعلومات ملائمة لغرض معين، وهذا يصعب قياسه بدقة. ونظراً لأن القوائم المالية المنشورة ذات أغراض متعددة أو عامة، فإنه يتعذر نشر قوائم مالية تحقق أهداف كل المستخدمين بدرجة متماثلة، وبالتالي يصعب تحقيق الملاءمة المطلقة في التقارير المالية.

ولأغراض التحليل المالي فإن الملاءمة من أهم خصائص المعلومات المحاسبية، حيث يعتمد المحلل المالي على معلومات محاسبية للوصول الى مؤشرات مالية لترشيد القرارات التي تتخذ استناداً اليها.

٢- امكانية الاعتماد عليها:

تعبر عن توفر خصائص معينة في المعلومات المحاسبية، تضع لدى مستخدميها ثقة نسبية فيها، وتجعله مطمئناً عند استخدامها وكلما زادت هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية، زادت درجة الثقة فيها والاعتماد بها، بحيث يطلق عليها «دقة المعلومات» وهنا لا يغيب عن البال القول بان الدقة هنا ليست الدقة المطلقة، بل الدقة النسبية، التي تتأثر بنسبة المسموحات في هذه المعلومات. وكلما اقتربت المعلومات من الموضوعية وابتعدت عن التحيز زادت درجة الثقة فيها.

٣- قابليتها للفهم من قبل المستخدم:

يتم عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشكل فني متعارف عليه،

وبمصطلحات محاسبية فنية، يفترض فهمها من قبل المستخدم، وبالتالي لا بد أن تتلاءم مع المستوى العلمي لهذا المستخدم، وهنا نقصد المستخدم الرشيد، ويعتبر المحلل المالي مستخدماً رشيداً، يفترض فيه أن يكون قادراً على فهم القوائم المالية والمعلومات التي تتضمنها بشكل محدد ودقيق.

٤- الشمولية:

يقصد بذلك أن تتوفر كافة المعلومات المحاسبية والمالية اللازمة في الوقت الحاضر وفي المستقبل للمحلل المالي أو لأي مستخدم آخر، وهذه خاصية غير ملموسة ويصعب قياسها بدقة، بمعنى أنها تتماشى مع الأهمية النسبية للمعلومات وأهم ما في ذلك أن لا تخفي المعلومات المحاسبية أية حقائق جوهرية وأساسية تهم الجهات المعنية بالتحليل.

٥- القابلية للمقارنة:

يقصد بالمقارنة، تلك التي تتم بين هذه المنشأة وبين المنشآت الأخرى المماثلة أو القطاع الاقتصادي الذي تنسب إليه، وكذلك المقارنات التاريخية، حيث تتم المقارنه بالسنوات السابقة، أو بالتوقعات المستقبلية التي تم تقديرها سابقاً لهذه المنشأة، وهذا يتطلب تناسقاً في عرض المعلومات موضوع المقارنة، وتناسقاً في أسس إعدادها وتجميعها وإحتسابها.

٦- وهناك خصائص أخرى يجب توفرها في المعلومات، من أهمها الوضوح والمرونة والقابلية للتحقق والقابلية للقياس الكمي وإمكانية الوصول إليها. ونظراً لأن هذه الخصائص شائعة في معظم الكتابات التي تتناول نظم المعلومات المحاسبية والإدارية فإننا نكتفي بالإشارة إليها.

سادساً : أنواع التحليل المالي

يمكن النظر الى التحليل المالي باعتباره أنواعاً متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استناداً الى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

١- الجهة القائمة بالتحليل:

إستناداً الى الجهة القائمة بالتحليل المالي يمكن تبويب التحليل المالي الى ما يلي:

أ- التحليل الداخلي:

يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمنشأة، مثل الادارة المالية، قسم المحاسبة، التدقيق الداخلي... الخ. وعادة ما يهدف هذا التحليل الى خدمة إدارة المنشأة في مستوياتها الادارية المختلفة.

ويحظى المحلل الداخلي بإمكانيات أكبر من غيره لمعرفة بالسياسات الادارية والطرق المحاسبية المتبعة في المنشأة، إضافة الى مقدرته على الحصول على البيانات اللازمة للتحليل المالي بدقة أكبر وبتفاصيل أدق، ولديه الفرصة للاطلاع على مصادر البيانات بشكل مباشر أو غير مباشر. والأهم من ذلك لديه فرصة حقيقية للحصول على مساعدة كافة المعنيين في المنشأة. وبشكل خاص مركز الحاسوب، والاحصائيون... الخ.

ب- التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل الى خدمة هذه الجهات الخارجية ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية والغرف التجارية، ومدقق الحسابات الخارجي... الخ.

وبالنسبة للبيانات المستخدمة، فغالباً ما تعدها المنشآت لهذه الجهات الخارجية دون معرفة بأهدافها التفصيلية، ويكون حظ المحلل المالي الخارجي قليلاً في الحصول على بيانات دقيقة وشاملة، ويصعب الحصول على تعاون معديها في المنشآت المالية.

٢- طبيعة البيانات والمعلومات:

يمكن تبويب التحليل المالي إستناداً الى طبيعة المعلومات المستخدمة في التحليل من زوايا مختلفة من أهمها:

أ- مصدر الحصول على البيانات والمعلومات:

حيث أن هناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المنشأة، بمعنى أنها موجودة في تقارير أعدتها المنشأة، لأغراض مختلفة، قد يكون التحليل المالي أحدها، وقد تكون أعدت في الخارج باعتبارها معايير قطاعية أو ما شابه ذلك.

ب- مدى تدقيق البيانات من عدمه:

يمكن تبويب البيانات حسب خضوعها لإجراءات تدقيق الحسابات سواء كانت بواسطة المدقق الداخلي أو المدقق الخارجي إلى ما يلي:

١- بيانات تم تدقيقها.

٢- بيانات لم يتم تدقيقها.

وتعتبر الفئة الأولى أكثر دقة من الثانية وبالتالي تكون نتائج التحليل التي تعتمد عليها أكثر دقة كذلك بعكس الثانية.

ج- مدى نشر البيانات من عدمه:

يلاحظ أن البيانات بناء على هذا الأساس تبويب إلى:

١- بيانات منشورة.

٢- بيانات غير منشورة.

ويلاحظ الفرق بينهما، حيث أن البيانات المنشورة عادة ما تكون ملخصه وعامة بينما تكون البيانات غير المنشورة أكثر تفصيلاً.

٣- الأسلوب المتبع في التحليل:

تعدد الأساليب المتبعة في التحليل المالي ومن أمثلتها:

أ- أسلوب التحليل بالنسب المالية.

ب- أسلوب التحليل بالمقارنات.

جـ- أسلوب التحليل بالأرقام القياسية.

د - أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

وهناك أساليب أخرى متعددة، وبشكل عام يعتمد اختيار أسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها، الغرض الذي يهدف إليه التحليل، ونطاقه، وحجم البيانات المالية المتاحة، إضافة إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي.

٤- البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعداً زمنياً، يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

أ - التحليل الرأسي:

بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها. بمعنى أنه يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي، وفي تاريخ معين، ويمكن وصفه بالثبات أو السكون. كما يمكن وصفه بالتوزيع النسبي الذي يساعد المحلل المالي في إكتشاف ظواهر ذات مدلولات معينة يهتم بها المحلل المالي.

ومثال ذلك لو كان التحليل مطبقاً على قائمة المركز المالي فإن من النسب الناتجة

ما يلي:

$$\frac{\text{مجموع الأصول الثابتة}}{\text{مجموع الأصول}} \%, \quad \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}} \%$$

$$\frac{\text{المدينون}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} \% \quad , \quad \frac{\text{المباني}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}} \%$$

ويمكن التوسع في الأمثلة بشكل كبير ويستطيع القاريء ببساطة اعطاء امثلة من عنده. ويجدر التذكير أن تحديد الأهمية النسبية للعنصر أو البند في القائمة المالية ليس من الصعوبة بمكان، ولا يمثل الأهمية النهائية التي يسعى المحلل المالي للوصول اليها، وإنما الأهمية الحقيقية تمثل في تفسيرها والربط فيما بينها والتعرف على أسباب قيامها والتوصل الى النتائج التي تحقق الأهداف التي يسعى التحليل المالي الى تحقيقها.

ب- التحليل الأفقي:

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية، وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصاً عبر فترة زمنية. وخلافاً للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركة، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

كما يلاحظ أن هذا التحليل يستهدف سلوك عنصر من عناصر القائمة المالية على مدار فترات زمنية، قد تكون سنتين أو أكثر، مع توضيح التغير الحاصل في قيمة هذا العنصر في صورة مطلقة أو على شكل نسبة مئوية. ويتخذ من السنة الأولى سنة أساس تقاس عليها السنوات التالية لمعرفة التغيرات، أو الاتجاهات لكل عنصر.

ويستفاد من هذا التحليل فيما يلي:

١- التعرف على سلوك أي عنصر من عناصر القائمة المالية التي تخضع للدراسة عبر الزمن.

٢- إتخاذ القرارات المناسبة بعد التعرف على أسباب التغير التي يتم التعرف عليها بعد تقييم إنجازات المنشأة ونشاطاتها المختلفة.

٥- الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي إستناداً الى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل الى ما يلي:

أ - التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل المالي رأسياً أو أفقياً، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، ويستفاد منه في قياس قدرات المنشأة وانجازاتها في الأجل القصير، ويعتبر أداة للتخطيط المالي قصير الأجل كذلك. كما يركز على تحليل التداول والسيولة النقدية، ورأس المال العامل ومكوناته، والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير.

وبناء على ما ذكر يهتم به البنوك والموردون، والمديرون الماليون كل في إطار عمله.

ب- التحليل المالي طويل الأجل:

أسوة بالتحليل قصير الأجل فقد يكون رأسياً أو أفقياً، ولكنه يختلف عنه في الفترة الزمنية التي يغطيها، التي تتصف بطولها. وبالتالي فإنه يستفاد منه في قياس قدرات المنشأة وانجازاتها في الأجل الطويل.

ويركز هذا التحليل على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة الى تغطية التزامات المنشأة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المنشأة في السوق المالية.

كما يستفيد من هذا التحليل مجموعة المستثمرين في أسهم المنشأة، والمستثمرين في السندات وأصحاب القروض طويلة الأجل مثل صناديق الاقراض طويل الأجل أو صناديق التنمية بأنواعها.

وفي مجال التخطيط طويل الأجل فإن هذا التحليل يساعد المديرين المهتمين

بالتخطيط طويل الأجل، وبشكل خاص في مجالات الاقتراض والربحية والتوسع وإدارة الأصول الثابتة وما شابه ذلك.

٦- الهدف من التحليل المالي:

يمكن تبويب التحليل الى عدة أنواع استناداً الى الهدف من التحليل منها:

أ - تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

ب - تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.

ج - تحليل لتقويم ربحية المنشأة.

د - تحليل التدفقات النقدية.

هـ - تحليل لتقييم كفاءة الإدارة او احدى الادارات.

و - أنواع أخرى حسب الأهداف الأخرى المراد تحقيقها.

٧- المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن تبويب التحليل استناداً الى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي

ومنها:

أ - التحليل الشامل:

يشمل هذا التحليل كافة نشاطات المنشأة لسنة مالية واحدة أو لمجموعة من السنوات.

ب - التحليل الجزئي:

يغطي هذا التحليل جزءاً من نشاطات المنشأة فقط لفترة زمنية معينة أو أكثر.

٨- أنواع أخرى من التحليل يصعب حصرها.

اسئلة الفصل الأول

١- يعتبر التحليل المالي من الناحية التاريخية وليد الظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن، بين الآثار الاقتصادية التي من خلالها أدت الى ظهور التحليل المالي للوجود؟

٢- يعرف التحليل المالي بتعريفات متعددة. أستعرض بعضها ثم اختر أفضلها من وجهة نظرك، محللاً أسباب اختيارك لهذا التعريف؟

٣- لا يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية هدفاً بحد ذاته وإنما يستهدف منه تحقيق بعض الغايات. فما هي هذه الغايات؟

٤- تعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، من خلال سعي كل جهة منها الى الحصول على اجابات ملائمة حول مجموعة من الاسئلة التي تهم مصالحها. عدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، وقدم شرحاً مفصلاً عن الحاجات التي يستجيب لها التحليل المالي لكل جهة من الجهات السابقة؟

٥- من هو المحلل المالي، وما هي صفاته، وهل يصح ان يكون المحلل المالي محاسباً؟

٦- يستخدم في الكتابات مصطلح «البيانات» ومصطلح «المعلومات» على اعتبار أنهما مترادفين. فما المقصود بمصطلح البيانات، ومصطلح المعلومات، وما هو الفرق بينهما؟

٧- تتميز المعلومات الجيدة ببعض المعايير، فما المقصود بجودة المعايير، وما هي معاييرها؟

٨- ما هي الاسس التي يتم بموجبها تقسيم التحليل المالي الى أنواع متعددة؟

٩- يقال «بأن للتحليل المالي بعداً زمنياً، يمثل الماضي والحاضر». فما المقصود بهذه العبارة؟

١٠- اكتب مقاله بعنوان «الاطار النظري للتحليل المالي».

الفصل الثاني

مراحل التحليل المالي

المقدمة:

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل الأساسية، ولا يشترط أن تمر كل أنواع التحليل بكل هذه المراحل، فقد يتم تجاوز بعضها، أو دمج بعضها في الأخرى أو تجزئة مرحلة أساسية الى مراحل فرعية مفصلة، وهذا يعتمد على نوع التحليل، وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة... الخ.

ويتفق معظم المهتمين بالتحليل المالي أن مراحل التحليل المالي الأساسية هي:

أولاً: الحصول على خطاب التكاليف:

يعتبر الحصول على خطاب التكاليف بالقيام بالتحليل المالي مرحلة أولى، وينظر إليها باعتبارها مرحلة هامة وضرورية نظراً لأنها تحدد الإطار الذي سيعمل فيه المحلل المالي، إضافة الى تحديد لحقوقه وواجباته ومسؤولياته، ويلاحظ في هذا الشأن ما يلي:

أ - عندما تسند مهمة التحليل المالي الى جهة خارجية، سواء كانت شخصاً خبيراً أو مكتباً استشارياً أو مكتب مدقق حسابات، فإن خطاب التكاليف يحتل أهمية كبيرة، نظراً لأنه يحدد نطاق عمل المحلل المالي، ويحدد حقوقه المالية، والمسؤوليات المترتبة عليه بموجب هذا الخطاب الذي يمثل إتفاقية بين القائم بالتحليل والجهة التي طلبت هذا التحليل، وفي حالة تعارض المصالح بين الطرفين ينظر اليه كوثيقة هامة في التحكيم.

ب- عندما تسند مهمة التحليل المالي الى موظف أو وحدة إدارية داخلية تتبع للجهة التي تحتاج الى التحليل المالي، فقد تكون هذه المهمة مستمرة في الغالب، ومؤقتة في أحيان أخرى، وفي هذه الحالة يتمثل خطاب التكليف في توضيح مهام القائم بالتحليل بدقة، ويجب أن تكون حدود وظيفته معروفة له ولمن يتصل بهم في الجهة التي يعمل بها، بحيث يستطيع القيام بعمله دونما معوقات.

ثانياً: تحديد هدف التحليل بدقة:

من الضروري جداً، أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول اليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، وتحتل هذه المرحلة أهمية أكبر اذا عرفنا أنها تحدد الوسائل والأساليب التي سيقع عليها اختيار المحلل المالي للوصول الى هذا الهدف.

ويلاحظ أن أهداف التحليل تتفاوت من فئة الى أخرى، فالأهداف التي يسعى اليها المستثمر المحتمل تختلف عن الأهداف التي يسعى اليها البنك الذي سيقدم قروضاً لعملائه، وتختلف كذلك عن أهداف الادارة في الوحدات الاقتصادية باختلاف أنواعها. ويحسن القول أن تحديد هدف التحليل مهم للمحلل المالي ولمن كلفه بهذه المهمة، حيث يعتمد نجاح العملية التحليلية على تحديد الهدف بدقة.

ثالثاً: تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:

في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل، من حيث شموله على فترة زمنية طويلة أم فترة متوسطة أم فترة قصيرة، بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

كما يتم تحديد المساحة الأفقية التي يشملها التحليل والتي تعبر عن البعد الأفقي للتحليل، ويشمل هذا البعد واحداً من الخيارات التالية، كل الوحدات الادارية في المنشأة أو بعضها أو واحدة منها فقط.

وفي هذه المرحلة يتم تحديد البعد المقارن المطلوب، والذي يجمع بين البعد الزمني

والبعد الأفقي، حيث يحدد موضوع المقارنات بدقة، بمعنى مقارنة السنوات ببعضها ومقارنة المنشآت بمثيلاتها في نفس القطاع في بلد واحد، أو في بلدان أخرى.

رابعاً: تحديد المعلومات المطلوبة لتحقيق الهدف:

يتم في هذه المرحلة، تحديد المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه، والتي تعتبر بمثابة المدخلات الضرورية لعملية التحليل المالي. والتي تؤثر على نتائج او مخرجات التحليل بشكل مباشر. وهذا يرتبط بعاملين هما:

أ - دقة المدخلات وكفايتها وملاءمتها للتحليل، وهذا ينطبق على الداخلة والخارجة منها، ومهما كان نوعها محاسبيه أم إحصائية أم غيرها. وفي مجال الكفاية يفترض تحديد مدى الحاجة لكافة القوائم المالية المتاحة أم لبعضها، وكذلك تحديد الفترة الزمنية التي تغطيها هذه القوائم. بمعنى هل تكفي تقارير سنة واحدة فقط أم تقارير حقبة زمنية متعددة السنوات.

ب- كفاية إجراءات التشغيل المتبعة، والمطبقة على المدخلات للوصول الى المخرجات، ويغطي هذا الشرط كلاً من التشغيل اليدوي والتشغيل باستخدام الحاسوب، ومن الضروري القول أن هذه الاجراءات تشمل على الاجراءات الفنية الكافية للتشغيل من جهة، والاجراءات الرقابية عليها من جهة أخرى.

خامساً: التأكد من تطبيق المبادئ والفروض والسياسات السليمة على القوائم المالية:

يستطيع المحلل المالي الوصول الى هذه النتيجة بنفسه، وفي هذه الحالة يتطلب منه جهداً خاصاً، وأن يكون على مستوى متقدم في فحص القوائم المالية، ويتحدد ذلك من خلال تأهيله العلمي وخبراته العملية والتدريب الذي حصل عليه، ولا شك أن ذلك يتطلب منه وقتاً إضافياً، وهذا يزيد من تكلفة التحليل التي سيتحملها من كلفه بمهمة التحليل.

وإذا تعذر على المحلل المالي القيام بهذه المهمة بنفسه، بإمكانه الاعتماد على تقرير

مدقق الحسابات، إذا كانت القوائم المالية مدققة من قبل مدقق حسابات مؤهل بشكل كافٍ، ولديه خبره كافية، وتتوفر فيه كافة معايير التأهيل، وإذا إقتنع بعد ذلك بصحة القوائم المالية، يستطيع الاعتماد عليها.

أما إذا تعذر على المحلل المالي التأكد من أن القوائم المالية سليمة ومعبرة وصادقة، من خلال فحصه أو من خلال تقرير مدقق الحسابات الذي اطلع عليه، فإنه يصبح أمام أحد خيارين هما:

أ - إجراء بعض التعديلات على القوائم المالية لتحقيق هدفه المتمثل في قوائم مالية معبرة وسليمة وتفي بمتطلبات التحليل المالي.

ب - الإعتذار عن قبول هذه القوائم المالية بشكل نهائي كمدخلات للتحليل المالي لوجود إنحرافات كبيرة فيها، ولا تنفع فيها التعديلات الجزئية، وإنما يتطلب الأمر إعداد قوائم مالية جديدة.

ويتضح مما سبق أن مهمة المحلل المالي في هذه المرحلة، ليست سطحية وسهلة، ولكنها مرحلة متعمقة وجادة، ويعتمد نجاحها على وجود محلل مالي مؤهل بشكل كافٍ ولديه المهارات الكافية في مجالات التحليل المالي مع التركيز على المعارف والمهارات المحاسبية والمالية.

ونختتم هذه الفقرة، بأهمية إبلاغ من كلفه بهذه المهمة بالنتيجة التي يتوصل إليها بخصوص تطبيق المبادئ والفروض والسياسات المحاسبية السليمة على القوائم المالية، ايجابية كانت أم سلبية، نظراً لأهمية ذلك وارتباطه بنتائج التحليل المالي وبالتالي على أهدافه.

سادساً: اختيار أسلوب التحليل المناسب:

تعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل المالي، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية، وكذلك الأساليب الاقتصادية والأساليب الرياضية. ويشتمل كل نوع من

الأساليب السابقة على مجموعة متفرعة عنه. ويقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل متمثلة في أساليب التحليل المالي، وعليه أن يختار منها الأسلوب المناسب، الذي يحقق أهداف التحليل من جهة، والذي بإمكانه تطبيقه من جهة أخرى.

ومن المهم التذكير بأنه من الأساسيات في هذه المرحلة تحديد ما إذا كان سيعتمد على أسلوب المقارنات من عدمه، وإذا قرر اللجوء الى المقارنات فعليه تحديد هذه المقارنات، بمعنى المقارنات بسنوات ماضية، أو مقارنات بوحدات اقتصادية مماثلة في نفس القطاع، ومقارنات مع بلدان أخرى... الخ.

ومن وجهة نظرنا فهذه المرحلة تعتمد على المحلل المالي بشكل خاص، فهو صاحب القرار، باعتباره الفني المتخصص في علم ومهنة التحليل المالي.

سابعاً: إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل الذي تم إختياره:

يتم التبويب السليم للقوائم المالية في إطار المبادئ والفروض والسياسات المحاسبية المتعارف عليها، وينتج عنه تبويب الأرقام الواردة في هذه القوائم على شكل مجموعات مترابطة فنياً، وتضم كل مجموعة رئيسية منها مجموعات فرعية متجانسة، تربطها حقائق معينة. ويتم هذا التبويب في ظل تعريفات ومصطلحات واضحة ومحددة وموحدة، وغير متغيرة بشكل مستمر، بل ثابتة في ظل مراحل زمنية معقولة، لتحقيق شرط الوصول الى مقارنات سليمة وغير مضللة للقاريء أو المستفيد الذي يسعى الى النتائج بسهولة ويسر.

وليس تبويب القوائم المالية من وجهة النظر المحاسبية هو هدف هذه المرحلة، وإنما الهدف هو تبويبها من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل من جهة، وتركز على الأمور التي تهمها من جهة أخرى. ونظراً لأن التحليل المالي يهدف الى دراسة الهيكل التمويلي للمنشأة، وهذا ينعكس على تبويب القوائم المالية لتظهر في شكل يوضح مصادر الأموال واستخداماتها.

ويلاحظ أن عنصر الدمج لبعض عناصر القوائم المالية، من الأمور الهامة في مجال التبويب وإعادة التبويب، وله مستويات مختلفة، فقد يكون على مستوى كامل التقرير أو على مستوى بعض من أجزائه، ويساعد ذلك في مجال المقارنات بأنواعها المختلفة، ومما هو جدير بالذكر أن التبويب المتناقض والمختلف من سنة الى أخرى يجعل نتائج المقارنة مضللة.

ويعتمد اعداد القوائم المالية وتبويبها بشكل علمي، على خبرة المحلل المالي ودرايته، التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم وبالتالي تحقيق الفائدة القصوى والهدف المنشود من التحليل المالي.

وبالنسبة للتبويب التقليدي للحسابات الختامية على شكل حساب للمتاجرة وآخر للأرباح والخسائر، إضافة الى قائمة المركز المالي، فإنه يعتبر قاصراً لأغراض التحليل المالي، لأنه لا يوجد فصل واضح بين مكوناتها، كما أنه ليس من السهل ايجاد روابط بين هذه المكونات والمجموعات التي تربطها، مما يؤدي الى صعوبات في تحديد الاتجاهات، ولذلك فإن إعادة التبويب لكل من الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي يعتبر خطوة رئيسية للتحليل المالي، تعتمد على الفهم الصحيح لطبيعة كافة عناصرها.

ثامناً: معالجة معلومات القوائم المالية باتباع أسلوب التحليل الذي تم اختياره:

بعد أن يحدد المحلل المالي أسلوب التحليل المناسب، وبعد أن يعيد تبويب القوائم المالية من وضعها المحاسبي التقليدي الى وضعها الملائم للتحليل المالي، وفي ظل أهداف سبق تحديدها بدقه، تبدأ المرحلة الاجرائية، بتطبيق اجراءات معالجة المعلومات التي يجب أن تتصف بالملاءمة والاتساق.

وحسب طبيعة الأسلوب المتبع من المحلل المالي، وحسب حجم التحليل المطلوب، فقد تتم المعالجة باتباع الأسلوب اليدوي، وقد تتم بالحاسوب، وبالنسبة للاستويين فلكل منهما مزايا وعيوب، ويمكن التغلب على العيوب أو نقاط الضعف فيهما قبل تطبيقهما، وحبذا لو تمت دراسة البرامج المطبقة وتم تطويرها وتدعيمها بالاجراءات الرقابية المناسبة والكافية لتوضيح أية أخطاء قد تتم في البيانات المشغلة، والمعلومات الناتجة عن التشغيل.

ثاسعاً: اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج:

تظهر نتائج التحليل المالي بعد معالجة معلومات القوائم المالية بأساليب التحليل المالي التي اختارها المحلل بموجب خبرته ومؤهلاته، وهنا يجدر التساؤل حول النتائج، هل هي سليمة ويمكن الاعتماد عليها بشكل مباشر، أم يحتمل أن تكون موضع تساؤل؟، وهنا لا بد من الحكم عليها قبل استخدامها للوصول الى أهداف التحليل.

وللحكم على نتائج التحليل المالي باتباع الأساليب المختارة، لا بد من وضع مقاييس أو معايير لقياس النتائج في ظلها، وتختلف هذه المعايير حسب الأسلوب المستخدم في التحليل، وحسب خبرة المحلل نفسه، وحسب الأهمية المعطاة لنتائج التحليل، فكلما كانت القرارات التي سيتم اتخاذها استناداً الى نتائج التحليل عالية الحساسية، كانت المعايير المستخدمة دقيقة ومتشعبة، أما إذا كانت أقل من ذلك فإنه يمكن قبول معايير أو مقاييس أقل تشدداً.

ونعتقد أن إختيار المعيار الملائم لقياس نتائج التحليل المالي يمثل أداة رقابية على التحليل المالي، يتم تطبيقها في إطار السياسات المختلفة التي تنتهجها الإدارة، وان هذه المعايير ضرورية لنجاح هذه السياسات.

عاشراً: تحديد مدى الانحرافات المقبولة عن المعيار المطبق:

يقصد بالانحرافات، «الفروقات التي قد تظهر نتيجة مقارنة النتائج الفعلية بالمعايير التي إختارها المحلل المالي للحكم على نتائج التحليل المالي الذي أنجزه»، وقد تكون هذه الانحرافات سالبة أو موجبة، ويجب التذكير أن الانحرافات بنوعيتها غير مرغوبة (السالبة والموجبة)، وأن الوصول الى حالة نموذجية لا توجد فيها أية انحرافات، ربما تتحقق ولكن في ظروف نادرة، لا يمكن اعتبارها ظروفاً عملية مستمرة.

والوضع العملي أن نعترف باحتمال ظهور فروقات أو انحرافات بين المعايير المطبقة، والنتائج التي سيتم التوصل اليها، وأن هذه الفروقات قد تكون سالبة أو موجبة،

وأنها ناتجة عن أسباب طبيعية ترتبط بالمعايير المختارة، أو عن أسباب غير طبيعية تتعلق بأمور خلاف ذلك، وحتى نطمئن الى صحة النتائج يتم تحديد معدلات إنحراف مقبولة من قبل المحلل المالي، وقد يعبر عنها بنسبة مئوية معينة أو خلاف ذلك.

أحد عشر: دراسة الانحرافات الظاهرة بصورة مستمرة:

لتطوير عملية التحليل المالي، ولصيانة النتائج الظاهرة، لنقترب الى أعلى درجة ممكنة من الدقة، فإنه من الضروري دراسة الانحرافات التي قد تظهر، بهدف تتبع أسبابها والعوامل المرتبطة بها، حتى نصل الى الأسباب الفعلية التي أدت اليها، بما في ذلك الانحرافات الموجبة والانحرافات السالبة، والأسباب الناتجة عن المعايير في ذاتها أو الناتجة عن بيانات التحليل المستخدمة، أو العملية التحليلية بإجراءاتها المختلفة.

وبعدها لا نكتفي بالتعرف على الأسباب، وإنما نسعى الى معالجة هذه الأسباب بشكل عملي وعلمي مناسب، وقد يترتب على هذه المعالجة تطوير المعايير، أو تطوير الاجراءات المتبعة في التحليل المالي أو تطوير في القوائم المالية، وفي مجملها تساعد في تحقيق التطوير الشامل للتحليل المالي.

اثنا عشر: إعداد البرنامج الزمني للتحليل:

تعتبر المراحل سابقة الذكر مهمة للتحليل المالي، ولكن الأهم من ذلك أن تتم في ظل خطة زمنية شاملة ومحددة، لكي تتم العملية التحليلية بكفاءة، ولكي يتم تحقيق هدف التحليل، الذي يتحقق في زمن يتم التخطيط له، لأن ظهور نتائج التحليل متأخرة بشكل كبير لا يعني تحقيق الأهداف، حتى وان إتصفت بالدقة المتناهية. وبناء عليه يلزم إعداد برنامج عمل أو خطة زمنية شاملة، وموزعة على كل المراحل الفرعية للتحليل المالي.

ويشتمل البرنامج الزمني للتحليل على ما يلي:

أ - تقدير الفترة الزمنية الكلية اللازمة لانجاز عملية التحليل في مجملها، وعادة ما

يؤخذ في الاعتبار حجم العملية المطلوبة، والبيئة المتاحة في الجهة التي سيتم تحليل بياناتها، وإمكانيات الجهة القائمة بالتحليل شخصياً أو وحدة إدارية أو مكتباً استشارياً.

ب- تقدير الكفاءات البشرية اللازمة للتحليل المالي، عدداً أو مؤهلات ومهارات، في حالة اسناد هذه المهمة الى قسم أو ادارة اذا كان التحليل داخلياً، وطاقم العمل المتخصص في المكتب الاستشاري أو مكتب تدقيق الحسابات الخارجي، اذا كان التحليل خارجياً.

ج- ربط مراحل التحليل الفنية السابقة بالقائمين بها من جهة، وبالوقت المتوقع استنفاده في كل مرحلة فنية من جهة أخرى.

د - مراعاة عنصر المرونة في البرنامج الزمني المقترح، والاستعداد لأية إنحرافات في هذا البرنامج، ومعالجتها قبل استفعالها.

ثلاثة عشر: مراقبة ومتابعة التنفيذ لبرنامج التحليل:

يتم تنفيذ المراحل العملية للتحليل المالي المشار اليها سابقاً في ظل برنامج زمني أو خطة زمنية، ويحتاج تنفيذ هذه الخطة الى متابعة مستمرة أسوة بالأعمال الأخرى التي تنفذها المنشأة، وهذا يتطلب متابعة للتنفيذ أولاً بأول، يضاف الى ذلك إتخاذ الاجراءات الرقابية المناسبة على التنفيذ، والتحقق من صحة قيام المكلفين باجراءات التحليل المالي بمهامهم بدقة، والاطلاع على كيفية تنفيذهم لهذه المهام بشكل متصل للوصول الى نتيجة مفادها أن التحليل المالي قد تم تنفيذه وفقاً لما خطط له.

أربعة عشر: التوصل الى الاستنتاجات:

ترتبط عملية الاستنتاج ارتباطاً وثيقاً بعدد من العناصر يمكن تصنيفها الى نوعين هما:

أ - عناصر ترتبط بالمعلومات، من حيث حجم المعلومات المستخدمة في التحليل المالي، وبالتحديد ما كان متاحاً منها للمحلل المالي، ونوع هذه المعلومات، ومستوى

الدقة فيها، والتوقيت التي ظهرت فيه أمام المحلل المالي، فكلما زادت العناصر الايجابية في هذه العناصر زادت فرص الاستنتاج الايجابي كذلك.

ب- عناصر ترتبط بالمحلل المالي، باعتباره العنصر البشري في عملية التحليل المالي، ومنها تأهيله العلمي، وخبراته العملية، ومهاراته المكتسبة في التعامل مع الأرقام، وكلما كان تأهيله عالياً في العلوم المالية والمحاسبية والرياضية بأنواعها، وكلما زادت خبراته في مجالات الدراسات والتحليل، وكلما كانت مهاراته أقدر، فإن النتيجة المتوقعة محلل مالي كفء، وبالتالي زيادة كفاءته في عملية الاستنتاج.

ومن المعروف أن الاستنتاج، لا يعتمد على السطحية في قراءة الأرقام، وإنما يكون أعمق من ذلك بكثير، حيث تتم قراءة الأرقام بدقة وتمعن، كما يتم قراءة ما بين الأرقام وما خلف هذه الأرقام، كما يتم التعرف وبعمق شديد في نشاطات المنشأة، مع ملاحظة أن ذلك يتم دون البعد في التفاصيل اللامتناهية التي قد تحجب الحقائق المطلوبة، وهذا يتطلب مهارات خاصة وإدراك ووعي وفهم وقدرة على التمييز بين المستويات المختلفة للأهمية، فبعض المعلومات مهم وبعضها أكثر أهمية وبعضها أقل أهمية وهكذا.

ويجدر التذكير أنه في ظل المفاهيم العلمية السابقة، تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، الذي يتوجب عليه ابداء الرأي الفني العلمي المحايد والبعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن. وطبعاً فإن الاستنتاجات المطلوبة تتعلق بموضوع التحليل المالي وهدفه الذي تم تحديده.

خمسة عشر: وضع التوصيات والمقترحات اللازمة:

تعتبر هذه المرحلة من وجهة نظرنا مرحلة مكملة، قد تسند الى القائم بالتحليل المالي إذا كان التحليل المالي لأغراض دراسات إستشارية بأنواعها المختلفة (إدارية، مالية... الخ)، وسواء كان القائم بها داخلياً أم خارجياً. وقد تسند الى جهات إدارية تختلف في مستواها الإداري (الإدارة العليا، الإدارة المتوسطة... الخ) لاتخاذ قرارات ورسم سياسات محددة تتعلق بالموضوع الخاص بالتحليل المالي.

ومن وجهة نظرنا فإننا ندعم الرأي القائل بضرورة إستكمال عملية الإستنتاج بوضع التوصيات والمقترحات من قبل القائم بالتحليل المالي، خاصة في المكاتب الاستشارية ومكاتب تدقيق الحسابات لمعرفةهم وتخصيصهم في هذا المجال، ولقربهم الشديد من الاستنتاجات التي توصلوا إليها، فقد تغيب الصورة الحقيقية للاستنتاجات عند نقلها من شخص الى آخر أو من جهة الى أخرى مهما كانت أساليب الإتصال المستخدمة (الشفوية، المكتوبة... الخ).

ويعتبر موضوع التوصيات مهما جداً اذا علمنا أن التحليل المالي لا يطلب لذاته وأنه مهما أتبع فيه من أساليب متقدمة وعلمية ودقيقة، فإنه لا يفي الشيء الكثير إلا إذا انتهى باستنتاجات دقيقة وتم الوصول الى التوصيات والاقتراحات والحلول المناسبة.

سنة عشر: صياغة التقرير:

التقرير هو وسيلة ادارية لنقل المعلومات من مستوى الى آخر، وفي مجال التحليل المالي فهو وسيلة لنقل نتيجة العملية التحليلية من الشخص أو الجهة المكلفة بالتحليل، أو التي نفذت التحليل الى الشخص أو الجهة التي قامت بتكليفه بهذه المهمة.

ويمكن تعريف التقرير بأنه «عرض للحقائق الخاصة بموضوع معين أو مشكلة معينة عرضاً تحليلياً بطريقة سلسلة مبسطة، مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج التي يتم التوصل اليها بالبحث والتحليل. ومن وجهة نظر المختصين فإن خصائص التقرير والتي لا تختلف في مجال التحليل المالي هي:

١- الموضوعية.

٢- المنطقية في الاستنتاج.

٣- دقة الصياغة اللغوية.

٤- القدرة على التعامل مع المعطيات والمعلومات.

٥- معرفة وفهم الاتجاهات الإنسانية في البيئة الادارية للتقرير.

٦- التوقع المبكر لرد فعل القاريء على نص التقرير ومحاولة الاستعداد لها.

وهناك خطوطاً إرشادية لمساعدة معدي التقارير بشكل أكثر فعالية نذكر منها:

أ - الملاءمة والاتساق مع الهدف، ومعنى ذلك أن المعلومات تكون متسقة اذا كان توصيل هذه المعلومات له قدرة التأثير في إتخاذ القرارات، أو توجيه عملية صنع القرار.

ب- القابلية للقياس الكمي، والتي يقصد بها ربط رقم بعملية معينة أو التعبير عن النشاط بصورة كمية، للمساعدة في مقارنة الأهداف والحركات والأحداث البديلة.

ج- القابلية للتحقق أو المراجعة، والتي تسمح للمؤهلين الذين يعملون بصورة مستقلة عن بعضهم للوصول الى نفس النتائج تقريباً باتباع أساليب علمية معروفة لدى المختصين.

د - البعد عن التحيز، واعطاء مزايا لاحدى المجموعات على حساب الأخرى، ويطلق على هذا الموضوع بالموضوعية.

هـ- التوقيت، الذي يتم من خلاله إعداد التقرير وتسليمه بالسرعة الممكنة والكافية، طبقاً لجدول زمني محدد مسبقاً بحيث يتلقى المستفيد التقرير في الوقت المناسب لاستخدامه.

ويجدر التذكير أن هناك دراسات علمية واسعة حول التقارير بشكل عام ينصح بالأطلاع عليها، ولا ننس القول بأن هناك دراسات علمية أخرى حول صلاحية التقارير وقابليتها للفهم من قبل المستفيدين ينصح بالأطلاع عليها كذلك.

اسئلة الفصل الثاني

١- يقال «ان التحليل المالي يمر بمجموعة من المراحل الاساسية، ولا يشترط ان تمر كل انواع التحليل المالي بكل هذه المراحل». بين المقصود من هذه العبارة؟

٢- ما هي المراحل التي يمكن أن تقترحها للتحليل المالي. ولماذا؟

٣- ينظر الى خطاب التكلفة الموجه الى المحلل المالي من قبل الوحدة الاقتصادية التي تنوي اجراء تحليل معين بأنها مرحلة هامة. ما هو برأيك خطاب التكلفة. ولماذا يعتبر مهماً؟

٤- ان للتحليل المالي أساليب عدة يشترطها موضوع التحليل. فما هي انواع أساليب التحليل المالي، وما هو أفضل أسلوب برأيك. ولماذا؟

٥- حدد مزايا وعيوب كل من التحليل اليدوي والتحليل باستخدام الحاسب الآلي؟

٦- هناك مقاييس او معايير لقياس نتائج التحليل المالي. ما المقصود بهذه المقاييس وما هي فائدها؟

٧- ما هو البرنامج الزمني للتحليل المالي. أشرحه بالتفصيل، مع بيان فائده؟

٨- ما هي الخطوات العملية برأيك لمراقبة ومتابعة التنفيذ لبرنامج التحليل المالي؟

٩- ترتبط عملية الاستنتاجات التي يتوصل اليها المحلل المالي بعدد من العناصر. حدد هذه العناصر و بين دور كل منها في تحديد الاستنتاجات؟

١٠- التقرير الذي يعده المحلل في نهاية العملية التحليلية يعتبر المرحلة الاخيرة من مراحل التحليل المالي. اكتب مقالة عن هذا الموضوع مبيناً الآتي:

- معنى التقرير

- خصائص التقرير

القوائم المالية والقياس المحاسبي
وأثرهما على التحليل المالي

الباب الثاني

الفصل الثالث

المبادئ والفروض المحاسبية

وأثرهما على القياس المحاسبي والتحليل المالي

الفصل الرابع

القوائم المالية

الفصل الخامس

مصادر التمويل والإستخدامات

الفصل الثالث

المبادئ والفروض المحاسبية

وأثرهما على القياس المحاسبي والتحليل المالي

المقدمة:

مرت المحاسبة بمراحل متعددة من التطور عبر تاريخها المديد. وقد اعتبرت في منتصف القرن العشرين نظاماً للمعلومات Information System نظراً لاستخدامها كثيراً من الطرق والاجراءات والسياسات المرتبطة بمجموعة من المبادئ والقواعد والفروض الخاصة بتشغيل البيانات المتعلقة بالعمليات المختلفة التي تحدث في المشروع، بهدف انتاج معلومات مالية، وتمثل البيانات المحاسبية المثبتة في المستندات والدفاتر المحاسبية مدخلات النظام المحاسبي Inputs ، بينما تعتبر عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص كوحدة التجهيز Process ، اما المعلومات المدونة في التقارير المالية فتعتبر مخرجات النظام Out puts . وتظهر مخرجات النظام المحاسبي على شكل تقارير مالية تشمل الآتي^(١):

— معلومات عن نتيجة ممارسة نشاط المشروع، من ربح او خسارة، خلال فترة محاسبية معينة، والتي يجري عنها اعداد القوائم المالية، ويحمل هذه المعلومات تقارير تسمى حسابات النتيجة (حساب التشغيل وحساب المتاجرة وحساب الارباح والخسائر) او تقرير يسمى قائمة الدخل.

(١) د. محمد مطر: المحاسبة المالية - الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والافصاح والتحليل، الطبعة الثانية، دار حنين، عمان ١٩٩٣. ص ٣٧.

— معلومات عن المركز المالي في تاريخ معين يكون عادة في نهاية الفترة المحاسبية. وتظهر هذه المعلومات في تقرير يسمى «قائمة المركز المالي» أو «الميزانية Balance Sheet».

— معلومات عن التغيرات التي تحدث في المركز المالي خلال الفترة المالية التي يجري عنها اعداد القوائم المالية، وتظهر هذه المعلومات في تقرير يعرف بقائمة التغيرات في المركز المالي Statement of Changes in Financial Postition .

تعتبر القوائم المالية — بأنواعها المختلفة — مصدراً مهماً من مصادر المعلومات المحاسبية التي يستخدمها المحلل المالي في تحليل مجالات متعددة من أنشطة أي مشروع، ونظراً لأهمية هذه القوائم، والفروض والمبادئ التي تحكم اعدادها وخصوصاً تلك التي تؤثر على دقة التحليلات التي يقدمها المحلل المالي، سيتم وبشكل مفصل شرح القوائم المالية، والفروض والمبادئ المحاسبية التي تحكمها، كما يلي:

الفروض والمبادئ المحاسبية:

لقد اعتبرت النظريات بحق، خلاصة افكار تعبر عن بعض الحقائق، وهي نتاج العقل البشري النير الذي يهدف الى أستيضاح الحقيقة أو مجموعة حقائق. فالنظرية المحاسبية — كما هو معلوم — تختص بالبحث عن القواعد والأصول المعمول بها في مجال المحاسبة من حيث قبولها أو رفضها، وقد جرى تصنيف المحاسبة على أنها فرع من فروع العلوم الاجتماعية. لذلك فإن هذا الموضوع ومفاهيمه، وإبعاده النظرية لا تتصف بالقطعية. خلافاً للعلوم الطبيعية، التي تتصف بالمادية والقطعية، كنتيجة حتمية لما تبخه في ظواهر مستقره ومستمره.

ونتيجة لما ذكر، ولعدم أستقرار النظرية المحاسبية فقد شاع في مؤلفات الفكر المحاسبي، الخلط وعدم الوضوح في عديد من الفروض والمفاهيم والمبادئ المحاسبية. حيث تعتبر بعض المراجع المحاسبية بعض الفروض على أنها مبادئ، وبعض الخصائص والمفاهيم على أنها فروض وبالعكس. ونظراً لما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية — لانعكاساته السلبية — على عدد من فروع المحاسبة والتحليل المالي. سوف نتناول

الفروض والمبادئ المحاسبية التي تعتبر أكثر شيوعاً وتأثيراً على التحليل المالي، وفق التسلسل التالي:

أولاً - الفروض المحاسبية الأساسية:

يقصد بالفرض: «التكهن بالحلول التي يمكن عن طريق التجريب التأكد من صحة الظواهر للارتقاء بها الى مستوى الحقيقة من خلال استخدام مزيج من الاستقرار والاستنباط. وحينما تكون النتائج المتحققة على درجة مقبولة من الدقة، فإنه يمكن اعتبار الفروض الاستدلالية مقبولة وصحيحة. وعلى هذا الاساس فإن خطوات البحث العلمي تبدأ بالملاحظة أو مشاهدة الظاهرة المراد دراستها. ثم يجري التكهن بفرض أو مجموعة فروض تتلاءم مع موضوع المشاهدة لتحقيق مجموعة استنتاجات مشتقة^(١).

ان الفروض المحاسبية الأكثر انتشاراً وقبولاً في الفكر المحاسبي والتي كانت انعكاساً مباشراً لتطور المحاسبة في مراحلها المختلفة هي:

١- فرض الوحدة المحاسبية.

٢- فرض الاستمرارية.

٣- فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد.

٤- فرض التوازن المحاسبي.

وفيما يلي دراسة موجزة عن كل منها:

١- فرض الوحدة المحاسبية:

يقوم هذا الفرض على أساس أن أية وحدة محاسبية عند إنشائها واكتسابها الصفة القانونية تكون مستقلة ومنفصلة بملكيتها عن ملكية المالكين. لذلك فإن الاقرار عن ملكيتها يتم بواسطة اعداد القوائم المالية التي لا علاقة لها بالعمليات الشخصية التي يقوم بها المالكين وبصفتهم الشخصية، مما يجعل القوائم المالية التي تقوم الوحدة المحاسبية

(١) د. محمد رضوان حنان: نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب، حلب ١٩٨٧، ص ٧١.

باعدادها تختص بالعمليات التي تقوم بها بصفتها الشخصية المستقلة، وبهذا المعنى فإن البيانات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي - وبجميع اجزائه - تعبر عن الوحدة المحاسبية.

وفيما يتعلق بالتحليل المالي فإن هذا الفرض يؤكد على أن المحلل المالي عند قيامه بتحليل أي جانب من جوانب أية وحدة محاسبية، فإنه يقوم بتحليل أنشطة مستقلة بصفتها القانونية عن الأنشطة التي يمارسها المالك. وإن كان تأثير هذه الأنشطة سينعكس بصورة غير مباشرة عن ملكية المالك الشخصية عند القيام بتوزيع نتائج ممارسة النشاط في نهاية الفترة المحاسبية.

٢- فرض الاستمرار:

بمقتضى فرض الاستمرار، يرى المحاسبون ان الوحدة المحاسبية ومنذ تاريخ نشوئها واكتسابها الشخصية المعنوية المستقلة، وحده متصله، ومستمرة النشاط، دون النظر الى العمر الطبيعي للمالكين. وبذلك يؤكد على الفصل الكامل بين عمر الوحدة المحاسبية وعمر مالكيها باعتبارهما شخصيتين مستقلتين عن بعضهما، ولكل منهما أهدافاً وخططاً مستقلة عن بعضهما ويسعيان الى تحقيقها.

ولذلك فإن النظرة الطبيعية للوحدة المحاسبية هي، استمرارها على المدى البعيد دون انفصال في نشاطها عن الفترات السابقة واللاحقة، الى أن يتم تصفيتها بشكل فعلي. وقد أعتبر هذا الفرض احد الفروض الجوهرية في نظرية المحاسبة، لكونه احد الاركان التبريرية لأسس وقواعد القياس والتقييم المحاسبي، والذي ترك أثره على التحليل المالي والمحاسبي لأنشطة الوحدة المحاسبية، بأعتبره يعتمد على بعض المعايير في تقييم عناصر الاصول وارباح وخسائر المشروع. ويشترط لتطبيق هذا الفرض في الممارسات المهنية الاعتبارات التالية:

- تقييم الاصول طويلة الأجل (الثابتة) بسعر التكلفة مخصوماً منها جميع اقساط الاستهلاك.

– تقييم الأصول المتداولة وتحديد المخزون السلعي والاستثمارات قصيرة الاجل في الأوراق المالية بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل.

– احتساب الارباح المحققة فعلاً خلال الفترة المحاسبية مع أستبعاد المحتمل منها.

– الاحتياط للخسائر المحتملة والمتوقعة في الفترات المحاسبية التالية.

ويبدو واضحاً ان الاعتبارات السابقة كانت وليدة فرض الاستمرار وتنسجم مع موضوعية القياس المحاسبي، وتحديداً عند استخدام منهج التكلفة التاريخية، في تقييم الاصول طويلة الاجل، والتكلفة او السوق أيهما أقل، عند تقييم الاصول المتداولة. وعلى الرغم من أن هذا الفرض قد أتاح للمحلل المالي اجراء المقارنات بين عناصر القوائم المالية، بأعتبار أن قيمها ثابتة في الفترات المحاسبية المختلفة المتصلة والمستمرة، الا أنه نتيجة لظاهرة التضخم التي تسود العالم منذ الحرب العالمية الثانية، ولا زالت مستمره حتى الآن. أصبح من الصعب تطبيق الاعتبارات السالفه الذكر، بأعتبار ان المعلومات والبيانات المحاسبية التي تحملها القوائم المالية أصبحت ضرباً من التضليل لجميع مستخدمي القوائم المالية. مما انعكس اثره على الفكر المحاسبي وعلى التحليل المالي كذلك، نظراً لعدم مواكبة القوائم المالية – المعدة على أساس مبدأ التكلفة – لمتطلبات التقييم الدقيق والسليم في ظل تغيرات مستوى الاسعار. ظهرت آراء عديده، لتعديل القوائم المالية، بطرق مختلفة يراعى فيها أثر التضخم على بيانات القوائم المالية، ومن ابرز هذه الآراء لمعالجة مشكلة التغيرات في مستويات الأسعار، إستخدام الارقام القياسية والتي يلجأ اليها المحلل المالي في الغالب لأظهار اثرها على عناصر القوائم المالية وخصوصاً في صلب تقريره الختامي.

٣- فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد:

من البديهيات في الفكر المحاسبي ان الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة المحاسبية تتكون من عناصر غير متجانسة (أراضي، مباني، آلات، بضائع... الخ). ونتيجة لعدم التجانس في الموارد، أصبح لزاماً ايجاد وحدة قياس موحد نمطية يتم بموجبها قياس وتسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة المحاسبية خلال الفترات المحاسبية المختلفة.

لذلك تم استخدام النقود كوحدة لقياس القيم والتغيرات التي تحدث فيها. باعتبارها وسيلة قياس متعارف عليها، تنسجم مع أسلوب التبادل السائد في الحياة الاقتصادية. وعليه، يمكن تعريف المحاسبة وفق فرض وحدة القياس النقدي، على أنها عملية قياس وتوصيل المعلومات عن الأنشطة القابلة للقياس بوحدات النقد. وهكذا أتضح ان المقياس النقدي والفرض القائم عليه، يساعد المحاسبين والمحللين الماليين، للتعبير عن الحقائق غير المتجانسة، على شكل ارقام ونسب، وايجاد مقدار التغيرات التي تحدث فيها واتجاهات هذه التغيرات في الفترات المحاسبية المختلفة. وقد كان يعتقد بأن النقود تتمتع بقوة شرائية ثابتة. تصلح لأن تكون مقياساً مخزون قيمة الثروة في الفترات الزمنية المختلفة. إلا أن بروز ظاهرة التضخم في اربعينات هذا القرن، التي شملت عديداً من الحروب، نجم عنها متغيرات اقتصادية غير منظورة في الفترات السابقة. أدت الى التشكيك في الافكار التقليدية لعرض المعلومات التي تقدمها القوائم المالية. مما أستوجب تطوير الطرق المحاسبية التقليدية لمواجهة التغيرات في الظروف الاقتصادية.

وقد شملت هذه الأفكار - بالدرجة الأولى - عدم القناعة بفرض ثبات القوة الشرائية للنقود، التي قدمت أكثر من مدلول عملي على عدم صحة الافتراض السابق، وبالتالي فإن التغيير في القوة الشرائية للنقود يؤدي الى عدم التجانس في قيم الاصول في الفترات المحاسبية المختلفة، والذي يستوجب على المحلل المالي مراعاتها لتقديم تحليل عملي صادق بأستخدام المؤشرات التعديلية لقيم التضخم والأفصاح عنها في سير العملية التحليلية.

٤- فرض التوازن المحاسبي:

يعتبر القيد المزدوج بمثابة المقدمة العلمية في المحاسبة لولادة فرض التوازن المحاسبي. والذي مفاده أن جميع العمليات الاقتصادية الخاضعة للقياس المحاسبي تنطلق اساساً من توازن طرفي أي قيد محاسبي، الذي يكون مجموعه الجبري صفراً، أذ أن معامل الاصول في نظرية المحاسبة المستند على القيد المزدوج موجباً يقابله معامل جبري سالب،

بنفس القيمة في جانب الخصوم، ويبقى الرصيد الصفري صحيحاً، خلال كافة المعالجات المحاسبية حتى أعداد القوائم المالية التي تحقق هذا التوازن. ويكاد يكون فرض التوازن المحاسبي الركن الأساسي في نظرية المحاسبة، الذي لقي قبولاً عاماً لدى جميع المحاسبين في التطبيق العملي. ويمكن أن نعبر عن معادلة فرض التوازن المحاسبي بالصيغة التالية:

$$\text{الأصول} - \text{الخصوم} = \text{صفر}$$

أو

$$\text{الأصول} - (\text{الخصوم} + \text{رأس المال}) = \text{صفر}$$

والتفسير العملي لهذه المعادلة - من وجهة نظر المحاسبين والمحللين الماليين - أن كافة الموارد الاقتصادية تكون مساوية لقيمة مصادر التمويل الذاتية والمقترضة. وهذا ما يفسر تساوي جانبي الميزانية العمومية لأنه وحدة محاسبية في نهاية الفترة المحاسبية، التي يستخدمها المحلل المالي في تحليل المركز المالي طويل الأجل وقصير الأجل، حيث تصبح معادلة الميزانية السابقة ومن وجهة نظر المحللين الماليين بالشكل الآتي:

$$\text{الاستخدامات} = \text{مصادر التمويل}$$

أو

$$\text{الاستخدامات} - \text{مصادر التمويل} = \text{صفر}$$

ويطلق على المعادلة الأولى (الاستخدامات = مصادر التمويل) بالتوازن المالي، التي تعني المواءمة والتنسيق بين حجم وهيكل الأصول من ناحية وهيكل الحقوق المترتبة على هذه الأصول من ناحية أخرى. الذي أشتق منه التوازن العيني والتوازن النقدي، الذي غالباً ما يستخدم في تحليل العمليات التشغيلية في المشاريع والمصانع الانتاجية في حالة الاعتماد على التوازن العيني، والذي يعني تحقيق المواءمة والتنسيق بين المدخلات والمخرجات، معبراً عنها في صورتها الأولية العينية أي في صورة وحدات طبيعية أو قياسية أو فنية، مثل التنسيق والمواءمة بين الطاقة الانتاجية وبرنامج الانتاج، والكمية اللازمة من الانواع المختلفة من الخامات وحجم القوى العاملة. اما التوازن النقدي الذي يلجأ اليه المحلل المالي، لمعرفة مقدار تحقيق الوحدة الاقتصادية المواءمة والتنسيق بين

المقبوضات والمدفوعات، وتبيان ما يترتب على هذه التدفقات النقدية من فائض يتعين استثماره أو عجز ينبغي تديره^(١).

ثانياً - المبادئ المحاسبية:

يعني المبدأ - بشكل عام - حقيقة أساسية، تكون أساساً لحقائق أخرى تشتق منها. وهذا المعنى في جوهره يشير الى أنه هناك مجموعة قواعد يجري الاتفاق عليها، ومن ثم قبولها في الوسط المهني لحين استقرارها في الممارسات العملية لتصبح مرشداً عملياً علمياً مشتركاً في الممارسات المهنية. وتستند المبادئ المحاسبية عند صياغتها على الفروض المحاسبية. بأعتبارها الدليل الذي يسترشد به في صياغة المبادئ المحاسبية، لتصبح ارثاً علمياً لجميع المحاسبين، ولمن يستخدم بياناتها ومعلوماتها لأغراض مهنية أو تعليمية والمحلل المالي أحد الذين يستخدمون هذه البيانات والمعلومات في حياتهم العملية. وهذا ما يفسر استمرار ذوي الشأن في تطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية منذ ظهور القيد المزدوج وحتى تاريخه.

وفي هذا الجزء سوف نقدم شرحاً مفصلاً للمبادئ المحاسبية المطبقة في الحياة العملية، وفقاً لنظرية الملكية المشتركة ونظرية الشخصية المعنوية، ونحاول بيان تأثير هذه المبادئ على الممارسات المهنية، وتحديد فوائدها وعيوبها على التحليل المالي. وفيما يلي أهم هذه المبادئ وأكثرها انتشاراً في المؤلفات والمعايير المحاسبية الدولية:

١- مبدأ الفترة الدورية.

٢- مبدأ التكلفة التاريخية.

٣- مبدأ الموضوعية.

٤- مبدأ تحقق الأيراد.

(١)

Welsh G. A: Budgeting, profit planning and Control, Englewood Gliffs Prentice Hall, Englewood U.S.A. 1975. pp. 15.

٥- مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات.

٦- مبدأ الأهمية النسبية.

٧- مبدأ الإفصاح التام.

٨- مبدأ الثبات أو الاتساق في النسق.

٩- مبدأ التحفظ.

وسيتم دراستها وفق التسلسل التالي:

٩- مبدأ الفترة الدورية:

يعتبر هذا المبدأ اشتقاقاً من فرض الاستمرار المحاسبي الذي سبق شرحه. وقد أعتبر مبدأ الدورية أحد المبادئ الجوهرية التي ساهمت بشكل جذري في إنهاء مشكلة أصحاب المشروع في معرفة نتيجة عمل المشروع من ربح أو خسارة في فترات دورية، بدلاً من الانتظار لحين تصفية المشروع فعلية ونهائية، الذي يتناقض وفرض الاستمرار. وقد أسس هذا المبدأ على تصور نظري لحياة المشروع، تقسم بموجبه حياة المشروع الى فترات زمنية تختلف مدتها من منشأة الى أخرى، والتي تكون عادةً سنة مالية كاملة تبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل سنة، بحيث يتم تأسيس المشروع دفترياً أول كل فترة محاسبية، ثم يتم تصفيتها في آخرها، وذلك بواسطة القيود الافتتاحية والقوائم المالية. ثم تأسس من جديد في بداية الفترة المحاسبية التالية كمشروع جديد، لتصفى مره أخرى في نهاية الفترة الجديدة بنفس الأسلوب السابق... وهكذا تستمر عملية الإنشاء والتصفية طول العمر الانتاجي للمشروع حتى يتم تصفيته فعلاً.

ومن الواضح أن مبدأ الفترة الدورية يستند على ادوات اجرائية لتنفيذه. وهذه الادوات هي القيد الافتتاحي، الذي يعتمد على بيانات ميزانية السنة المالية السابقة. وفي نهاية الفترة المحاسبية يتم اقفال جميع أرصدة الحسابات الظاهره في ميزان المراجعة وفي القوائم المالية، كل حسب موقعه في هذه القوائم، وبذلك يستطيع المحاسب قياس نتيجة

عمل المشروع بواسطة قائمة الدخل او حسابات النتيجة، ومن ثم يحدد المركز المالي عن طريق الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي). وعندما ينتهي المحاسب من اعداد القوائم المالية، فهو يؤدي مهمة غاية في الأهمية لمن يستخدم البيانات والمعلومات التي تحملها هذه القوائم، واحد المستخدمين لهذه القوائم هو المحلل المالي، بأعتبارها احد المصادر المهمة للبيانات والمعلومات التي يستند عليها في مهمته التحليلية. وبذلك يتضح دور وأهمية مبدأ الفترة الدورية في توفير المادة الخام للمحلل المالي لاستخدامها في انجاز العملية التحليلية التي ينفذها حسب الضرورة، وحاجة الاطراف التي تعنيها نتيجة عملية التحليل.

٢- مبدأ التكلفة التاريخية:

يعتبر هذا المبدأ أحد أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر في تقييم عناصر الأصول والخصوم. فبمقتضاه يتم تقييم كافة عناصر الموارد الاقتصادية، واستخداماتها، ومصادر تمويلها، وجميع المصروفات والايادات التي يتم التعبير عنها في القوائم المالية بتكلفتها الأصلية وبغض النظر عن التقلبات التي تتعرض لها القيمة الاقتصادية للأصل نتيجة التغيرات المستمرة في القوة الشرائية للنقود، مما تجعل البيانات المحاسبية المعروضة بالقوائم المالية في فترات مختلفة غير ملائمة لاجراء المقارنات المكانية والزمانية.

وتعتبر الأصول طويلة الأجل اكثر العناصر تأثراً بهذا المبدأ. ويرجع السبب في استخدام التكلفة التاريخية في تقييم هذه الأصول الى ما يلي^(١):

أ - انها تمثل التكلفة الحقيقية في تاريخ الحصول على الأصل.

ب- أنها ناتجة عن عملية تبادل حقيقيه وليست افتراضية، وبذلك يمكن الاعتماد عليها.

(١) دونالد كبسو، جيرري ويجانت: المحاسب المتوسطة - الجزء الأول - ترجمة دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨٨م، ص ٣٨٦.

جـ- عند استخدام طرق أخرى لتقويم الأصل ونجم عنها مكاسب او خسارة، فيجب أن لا تؤخذ في الاعتبار، ما دام الأصل في حيازة الوحدة الاقتصادية.

وبالرغم من أهمية هذا المبدأ، وما يتميز به من موضوعية، في عملية القياس والتقويم، إلا أنه يبقى قاصراً عن بيان حقيقة المركز المالي للوحدات الاقتصادية التي تمتلك أصولاً متشابهة تم الحصول عليها في فترات محاسبية مختلفة. مما يستحيل معها عملية المقارنة في حالة بقاء الأصول بقيمتها التاريخية دونما تعديل، لأظهار أثر تغيرات الأسعار على هذه البيانات. وتنسحب المشكلة السابقة على الوحدة المحاسبية الواحدة، في اجراء المقارنات لفترات محاسبية مختلفة.

وبالرغم من المناقشة السابقة التي ركزت في جوهرها على الأصول الثابتة، إلا أن تلك المحاكمة الفكرية لا تقلل من أهمية دراسة أثر منهج مبدأ التكلفة التاريخية على الأصول المتداولة، وتحديداً على المخزون السلعي بأعتبره أحد أهم عناصر الأصول المتداولة، من حيث كبر حجمه بالمقارنة مع أي عنصر من هذه العناصر، بالإضافة الى أنه يدخل في تحديد نتيجة الاعمال (من ربح أو خسارة) في نهاية الفترة المحاسبية، كما أن خطأ تقييمه يقدم ارقاماً غير صحيحة لمجموع الأصول المتداولة. وبالتالي لإجمالي الأصول، علماً بأن اثر هذا الخطأ سوف ينسحب على حقوق الملكية، لكون المخزون السلعي يدخل في تحديد تكلفة البضاعة المباعة. وبطبيعة الحال، فإذا كان احد عناصره غير صحيح، فإن مجمل الربح، وصافي الربح، يكون بالنتيجة غير صحيح. بالإضافة الى ذلك، فإن المخزون السلعي آخر المدة هو المخزون السلعي في اول المدة للفترة المحاسبية التالية، وبالتالي يترك اثره على ارصدة حسابات الفترة المالية التالية.

أن تطبيقات مبدأ التكلفة التاريخية في الممارسات المهنية قد ترك أثاره الواضحة على التحليل المالي، بأعتبر أن بيانات القوائم المالية المادة الخام التي يستخدمها المحلل في تحليل مجالات متعددة، تنعكس على احتساب رأس المال العامل الاجمالي، والصافي وعلى اجراء المقارنات في الفترات المحاسبية المختلفة. وعلى مقارنة معدل دوران المخزون السلعي وجميع المعايير الاخرى المرتبطة بعنصر المخزون السلعي.

ولا ينحصر أثر هذا المبدأ على المؤشرات والمعايير السابقة فقط. وإنما ينسحب على تحليل المركز المالي طويل الأجل واتجاهاته في الفترات المحاسبية المختلفة باعتبار أن الأصول الثابتة، إحدى العناصر الأساسية التي تدخل في تحليل هذا الجانب. ولذلك يجب على المحلل المالي أن يراعي التغيرات الحاصلة في قيم هذه الأصول نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار بسبب التضخم.

٣- مبدأ الموضوعية:

يقصد بالموضوعية: التأكد بأية وسيلة مادية لحدوث الواقعة المالية. وقد أعتبرت المستندات المحاسبية دليلاً مادياً على ذلك، كبرهان مكتوب يؤيد حدوث الواقعة، ولذلك فالمحاسبة لا تعتمد بالعمليات المالية ولا تسجل بالسجلات المحاسبية، دون وجود توثيق مستندي يؤيد حدوث كل عملية على انفراد. ويشمل التوثيق المستندي جميع عناصر الأصول والخصوم دون استثناء. كما يعزز ذلك الجرد الفعلي، الذي تجريه الوحدات الاقتصادية في نهاية كل فترة مالية، عند اعداد القوائم المالية، التي تعتبر بدونه غير مكتملة من الناحية القانونية، وكشرط اساسي للاعتراف بها مهنيًا. وللاعتبارات السابقة تتميز البيانات المحاسبية كأحد مصادر البيانات التي تتمتع بالموثوقية. والميزة الأخيرة للمحاسبة أضفت صفة الموضوعية على بيانات المحاسبة، لابتعاد المحاسبة في معظم الاحيان عن التقدير والتنبؤ، وعدم الاعتماد على الاحكام الشخصية، إلا في الحالات التي يكون فيها سنداً علمياً أو ما يبررها بالحجج العلمية الملائمة.

وقد أضفت السمات التي تميز المحاسبة بموضوعيتها، أهمية استثنائية لدى المحللين الماليين، ولذلك تعتبر بيانات ومعلومات المحاسبة مادة لا غنى عنها في عمليات التحليل المالي، بل يصح لنا القول: أنه بدون هذه البيانات لا يمكن للتحليل المالي أن يحقق اغراضه وقد يكون ذلك مستحيلاً.

٤- مبدأ تحقق الايراد:

يمثل الايراد في الفقه المحاسبي، اجمالي التدفقات التي تؤدي الى زيادة اجمالي

أصول الوحدة الاقتصادية، أو الى نقص اجمالي الخصوم أو كليهما معاً. وتنتج الإيرادات عادة من:

١- بيع السلع.

٢- تقديم الخدمات للعملاء أو تأجير موارد المشروع.

٣- بيع أصول المشروع.

٤- بيع الاستثمارات في الأوراق المالية.

ووفقاً لمبدأ تحقق الإيراد، فإن الإيراد يعتبر متحققاً متى توفرت قرينه على وجود واقعه -أو معيار- للاعتماد عليها، لتحقيق أو اكتساب الإيراد، لأجل توفر الدليل للاعتراف به دفترياً. ومع اختلاف وجهات نظر المحاسبين حول معايير تحقق الإيراد، فإن الرأي الأرجح، هو أن الإيراد يتحقق بمجرد بيع السلعة أو تقديم الخدمة للعملاء. وهذا المعيار هو المطبق في الممارسات المهنية، التي يستند عليها المحاسبون للإثبات الدفترى.

وبالإضافة الى تحقق الإيراد بموجب بيع البضاعة أو الخدمة، توجد حالات أخرى يعتبر فيها الإيراد متحققاً، ومن هذه الحالات الآتي:

أ - تحقق الإيراد بعد البيع.

ب- تحقق الإيراد عند الانتهاء من الانتاج.

ج- تحقق الإيراد أثناء عملية الانتاج.

د - تحقق الإيراد عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي.

وفيما يلي دراسة موجزة عنها.

أ- تحقق الإيراد بعد البيع: يتحقق الإيراد بعد البيع في حالات معينة، كما هو الحال عند البيع بالتقسيط. وعند البيع الإيجاري. ففي النوع الأول يقوم البائع ببيع بضاعته للمشتري، ويتم سداد الثمن على أقساط. وبموجب هذا الأسلوب البيعي فإن ملكية

البضاعة تنتقل الى المشتري بمجرد إتمام الصفقة ووصول البضاعة الى مخازن المشتري. بصرف النظر عن المبلغ المتبقي بذمة المشتري من الصفقة، وبصرف النظر عن مصير هذا الدين عند توقف المدين عن سداد الأقساط المستحقة عليه، حيث لا يحق للبائع استرداد بضاعته المباعة، وإنما يحق له القيام بالإجراءات القانونية للحصول على حكم قضائي لاسترداد ما تبقى له من دين بذمة المشتري.

اما البيع الإيجاري فهو عبارة عن اتفاق يتم بين طرفين هما: البائع والمشتري على اتمام صفقه معينه لا تنتقل بموجبها ملكية البضاعة الى المشتري بمجرد اتمام الصفقه، وإنما عند تسديد القسط الأخير من الصفقة فقط. وهذا يعني ان حيازة البضاعة تنتقل للمشتري دون انتقال ملكيتها لحين تسديده أخر قسط من أقساط الصفقه المتفق عليها. وبموجب هذا النوع من البيوع، يحق للبائع استرداد البضاعة دون قيامه بإية إجراءات قضائية، وحين استرداد البائع لبضاعته من المشتري يحق له التصرف بها دون ان يكون للمشتري أي حق في المطالبة بالأقساط التي دفعها سابقاً.

وبالنظر لخطورة طريقتي البيع بالتقسيط والايجاري بسبب احتمال عدم تحصيل جزء من قيمة المبيعات، فلذلك يتطلب تحديد الارباح التي تستفيد كل دوره ماله منها حتى لا يجري تحميل الأرباح على فترة مالية معينة بينما الارباح لم تتحقق نتيجة توقف المشتري عن السداد.

ب- تحقق الإرادة عند الانتهاء من الانتاج: في حالات معينة يجوز اعتبار الإرادة محققاً عند الانتهاء من الانتاج، وخصوصاً عندما يصبح بالإمكان تقدير ثمن بيع السلعة بشكل موضوعي. وقد أيدت هذه القاعدة التوصيات الصادره من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ICPA والتي جاء فيها: «يجوز في أحوال استثنائية إثبات قيمة المخزون بسعر أعلى من ثمن تكلفته. فإذا كان المخزون مثلاً مكوناً من معادن ثمينة ذات قيمة نقدية ثابتة، وكان توزيعها يتطلب نفقات بيعيه كبيره، فإنه يجوز إثبات قيمة هذا المخزون بقيمته النقدية المرتفعه. ويجب ان يكون الأساس المستخدم في تبرير هذه القاعدة المعايير التاليه:

أ) عدم إمكان تحديد ثمن تكلفة المخزون بدرجة معقولة من الدقة.
ب) إمكان تسويق المخزون بالاسعار المحدده له في السوق في فترة قصيرة». استناداً الى النص السابق، يمكن تطبيق مبدأ تحقق الإيراد بعد الانتهاء من الانتاج متى توفرت المعايير التاليه:

أ) إمكانية احتساب تكلفة الانتاج بدرجة عالية من الدقة.
ب) إمكانية احتساب سعر البيع بشكل موضوعي.
ج) عندما يكون المنتج غمطياً.
د) عند توفر سوق منتظمة ومؤكده للمنتج.
وأكثر الحالات التي يمكن فيها تحقق الإيراد عند الانتهاء من الأنتاج في الصناعات المتعلقة بالمناجم الخاصة بالفحم والماس والذهب والفضه، وكذلك في صناعة التعدين و ابار البترول.

ج- تحقق الإيراد أثناء عملية الإنتاج: من المعلوم أن الدوره الإنتاجية تختلف من صناعه الى أخرى، وذلك حسب طبيعة المنتج، حيث أن هناك صناعات تستغرق دورتها الإنتاجية فترة تقل عن الفترة المحاسبية الواحدة، بينما في انواع أخرى تستغرق دورتها الإنتاجية عدداً من الفترات المحاسبية. ولذلك فإن الصناعات من النوع الاول لا تعاني أية مشاكل محاسبية من توزيع التكاليف والإيرادات على الفترات المحاسبية. الا أن المشكله تظهر في الصناعات التي تستغرق دورتها الإنتاجية أكثر من فترة محاسبية واحدة. ونخصوصاً في الحالات التي يتحقق فيها الإيراد بالتدرج وحسب مراحل الإنتاج وفق مستوى الانتاج. كما هو الحال في عقود الإنشاءات طويلة الاجل - Long-Term contracts وهي العقود التي يتم تنفيذها على مدار عدة فترات محاسبية، نظراً لعدم تزامن استنفاد نفقاته وتحقيق إيراداته خلال الفترة المحاسبية نفسها، كما أنه يكون عادة أكثر جسامة سواء من زاوية النفقات، أم من زاوية الإيرادات، مما جعل الجمعيات المحاسبية في

معظم البلدان تضع معايير خاصة بها^(١). ولعل ابرز معيار لمعالجة المشكلة الاخيره هو المعيار الذي أصدرته لجنة المبادئ المحاسبية الامريكية عام ١٩٨١ لمعالجة محاسبة عقود الانشاءات طويلة الأجل باتباع طريقة نسبة الاتمام، التي يتم بموجبها الاعتراف على مدار الفترات المحاسبية بجزء من نفقات العقد وإيراداته وأرباحه بموجب نسبة إتمام تتخذ نسبة مئوية يتم تحديدها بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي وتوافقاً مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات.

د) تحقق الإيراد عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي لعملية الإنتاج: يتحقق الإيراد عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي لعملية الإنتاج متى تم انجاز الجزء الاكبر من النشاط الاقتصادي والذي يتيح امكانية قياس هذا النشاط والتحقق منه دونما تحيز، ولذلك يمكن تطبيق هذه الحالة عندما تتوفر المعايير التالية^(٢):

أ) عندما يكون الإنتاج بناءً على طلبات العملاء وسعر البيع محدد مسبقاً وتكلفة الإنتاج يمكن تحديدها أيضاً.

ب) عندما يكون سعر البيع محدداً تنافسياً في سوق التنافس الكامل ويمكن تصريف كامل الإنتاج في وقت قصير ودون تخفيض سعر البيع.

٥- مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات:

أدى الاعتراف بفرض الاستمرار المحاسبي الى ضرورة اشتقاق مبدأ محاسبي ينسجم وروح هذا الفرض، وتم تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات، الذي يتم بموجبه تحديد إيرادات كل فترة محاسبية لتحمل بالنفقات التي تكبدتها لتحقيق تلك الإيرادات، على أن يجري الفصل بين إيرادات ونفقات الفترات المحاسبية المختلفة دون النظر الى تاريخ دفع النفقة أو استلام الإيراد، تطبيقاً لإساس الاستحقاق المحاسبي.

وقد سعى الفكر المحاسبي الى إيجاد ترابط مقبول الى حد ما، بين إيرادات

(١) د. محمد مطر، د. عبد الكريم زواني، د. محمد مجيد سليم: المحاسبة المتوسطة، دار حنين، عمان ١٩٩٤، ص ١٧.

(٢) د. محمد رضوان حلوه حنان: نظرية المحاسبة، جامعة حلب، حلب ١٩٨٧م، ص ٢٠١.

ونفقات كل فترة محاسبية. بإيجاد علاقه سببيه بين طرفيها. فكانت هذه العلاقة: أن النفقات التي تؤدي الى خدمات فوريه يجب تحميلها على الإيرادات التي حققتها، او كانت سبباً في تحقيقها، على أن يجري تطبيق هذه العلاقة بعيداً عن تاريخ دفع النفقه أو استلام الإيراد المتحقق، من خلال الفصل الكامل لكل منهما عن الفترات المحاسبية.

وقد استخدم المحاسبون بعض الأدوات المحاسبية لتطبيق مبدأ مقابله الإيرادات بالنفقات فكانت حسابات النتيجة أو قائمة الدخل، الأداة المحاسبية التي من خلالها تستطيع الوحده الاقتصادية بيان إيرادات ونفقات كل فترة محاسبية لتحديد نتيجة عملها من ربح او خسارة.

ان نشأة هذا المبدأ كانت وليدة الحاجة الى حل المشاكل المتعدده التي تقابل المحاسبين في مجال تحديد وقياس عناصر المصروفات والإيرادات، وطبقاً لمبدأ المقابله تمثل المصروفات تكاليف الحصول على إيرادات الفترة المحاسبية الحاليه، وبناءً عليه فإن هذه العلاقة السببيه هي الأساس العام الذي يمكن من خلاله مواجهة معظم مشاكل القياس الدوري لعناصر المصروفات والإيرادات^(١).

٦- مبدأ الأهمية النسبية:

من نتائج فرض الاستمرار، اشتقاق مبدأ محاسبي آخر هو مبدأ الأهمية النسبية، الذي يعني إعطاء أهمية أكبر للعناصر المهمه التي تكون ذات تأثير اكبر من غيرها على القوائم المالية. ومن الناحية النظرية يتطلب معالجة جميع العناصر مهما كانت أهميتها الاقتصادية بنفس المستوى والطريقة المحاسبية، والتي يطلق عليها بالأهمية الشاملة. الا إنه - في الممارسات المهنية - كثيراً ما يهمل تطبيق هذه القاعدة ونحصرها إذا كانت المعالجة متعلقة بقيم صغيرة نسبياً. فمثلاً تمثل تكلفة الآلة مبلغاً كبيراً، وتعتبر ذات أهمية نسبيه اكبر من تكلفة بعض الأدوات الكتابية مثل ثاقبة الاوراق. ولذلك لا يتم تخصيص تكلفة مثل هذه الأدوات على الفترات المحاسبية، وإنما تعتبر مصروفات إيرادية تحمل على

(١) د. عباس مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة، الطبعة الاولى، ذات السلاسل، الكويت ١٩٩٠، ص ١٨١.

ايرادات الفترة التي أشتريت منها، وبالعكس فإن الآلات الانتاجية التي يجري تخصيص تكلفتها على فترات محاسبية متعددة تتناسب مع طريقة الاستهلاك المطبقة في الوحدة الاقتصادية.

وفي الممارسات المهنية يتم الاسترشاد بمبدأ الأهمية النسبية عندما تتم عملية الدمج بين بعض البيانات المالية - ذات العلاقة - وعرضها في القوائم المالية تحت حساب أحد العنصرين المندمجين. كما هو الحال عند دمج مجموعة من المصروفات صغيرة الحجم تحت حساب المصروفات الثرية.

بدراسة متأنية لهذا المبدأ يدل بشكل واضح على ان بعض الاجراءات المحاسبية في عملية القياس تخضع لتقييم المحاسب ورأيه الشخصي في تطبيق النسبية على بعض العناصر المحاسبية.

وغالباً ما يجري تطبيق مبدأ الأهمية النسبية بالاسترشاد بأحد أو بعض المعايير التالية:

١- حجم العنصر النسبي قياساً بالعناصر المماثلة الأخرى وذلك من حيث حجم قيمته الاقتصادية.

٢- طبيعة العنصر وإمكانية تغيرها، مثل تحويل بعض المصروفات الرأسمالية الى ايرادية أو العكس.

٣- تأثير العنصر على سلوك مستثمر المعلومات من خلال الظروف المحيطه به من فترة الى أخرى.

ويعتبر المعيار الأول أكثر المعايير شيوعاً بين المحاسبين، حيث يجري تطبيقه بشكل واسع في الحياة العملية.

٧- مبدأ الإفصاح التام:

ينص مبدأ الإفصاح المحاسبي على البيان التام والشامل لجميع البيانات والمعلومات المحاسبية - قدر الامكان - لتحقيق الفائدة لمستخدميها. وبمقتضى هذا المبدأ أصبح لا

ينظر الى القوائم المالية على أنها هدفاً في حد ذاتها تسعى الوحدة المحاسبية الى تحقيقه. وإنما لمساعدة بعض الاطراف لاتخاذ القرارات المختلفة، إضافة الى توفير المراقبة على نشاط المشروع من قبل المالكين، وخصوصاً في الشركات المساهمة. مما أستوجب ان تكون البيانات والمعلومات المدونة في القوائم المالية واضحة وكافية ومفهومة لكل الاطراف التي تسعى للأستفادة منها.

وقد جرى الاتفاق في السنوات العشر الاخيره على شمول القوائم المالية إضافة الى البيانات المحاسبية المتعلقة بالعمليات القابلة للقياس النقدي، الى معلومات وصفية ترد على شكل ملاحظات او مذكرات ملحقه بالقوائم المالية للعمليات التي لا يمكن قياسها نقدياً ما دامت تحقق الوضوح التام، والفائدة لمستخدمي القوائم المالية.

وقد تشمل هذه الملاحظات كل أو بعض البنود التالية:

— أسس قياس وتقويم بعض عناصر القوائم المالية مثل طريقة احتساب اقساط استهلاك الأصول الثابتة، وطريقة توزيع تكاليف الأصول المعنوية، وطريقة تقييم المخزون السلعي... الخ.

— المعلومات الإضافية عن احتمالات وقوع بعض الأحداث المستقبلية والتي يصعب تقييم تأثيرها بشكل قاطع على المركز المالي، مع تطبيق التحفظ كلما امكن ذلك.

— المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية التي قد تنشأ على الوحدة الاقتصادية نتيجة بعض التزاماتها حيال الغير، والتي تحد من قدرتها على استخدام بعض أصولها، مثل المسؤولية الناجمة عن الاقتراض طويل الأجل برهن الأصول.

— المعلومات المتعلقة بالأحداث التي حصلت بعد تاريخ الميزانية وقبل صدور القوائم المالية.

وقد أدت الاضافات الاخيرة على القوائم المالية — من حيث شمولها على البيانات الوصفية — خدمة كبيرة للتحليل المالي بأعتبار المحلل المالي أحد الاطراف التي تستخدم القوائم المالية.

٨- مبدأ الثبات:

يقوم هذا المبدأ على أساس أن الاجراءات والطرق والسياسات والمبادئ التي يتم اختيارها من بين عدة إجراءات وطرق وسياسات بديله، يجب أن يتم أتباعها بصورة ثابتة ومنظمة بحيث يتم الإقرار عنها بطريقة موحده من فترة محاسبية الى فترة محاسبية أخرى. لذلك فإن مبدأ الثبات يتضمن:

أ) تطبيق نفس الاجراءات والطرق المحاسبية على الاحداث المتماثلة في المشروع الواحد خلال الفترات المحاسبية المختلفة.

ب) تطبيق نفس السياسات والمفاهيم والطرق والإجراءات لكل عنصر من عناصر القوائم المالية للمشروع خلال الفترات المحاسبية المختلفة.

إن التجانس في تطبيق المبادئ والسياسات والطرق والإجراءات عبر الزمن، من فترة الى فترة محاسبية أخرى، تتيح إمكانية المقارنة بين عناصر القوائم المالية المعده خلال هذه الفترات بشكل يكشف التغيرات التي تطرأ عليها واتجاهات هذه التغيرات ومقدار أثرها على القوائم المالية.

وبذلك أتاح هذا المبدأ للمحلل المالي استخدام بيانات ومعلومات القوائم المالية المتجانسة والثابتة في طرق قياسها وتقويمها في الفترات المحاسبية المختلفة لأغراض المقارنات الزمنية على مستوى المشروع الواحد.

٩- مبدأ التحفظ:

بمقتضى هذا المبدأ فإن بعض عناصر القوائم المالية التي تحتاج الى بعض التقديرات، وخصوصاً العناصر التي يدخل فيها التقدير الشخصي يجب أن يراعى فيها جانب التحفظ، والابتعاد عن التضخيم الناجم عن التفاؤل الشديد في معالجة بعض الامور المحاسبية.

ويبدو أن الأساس الذي أستند عليه في تطبيق هذا المبدأ، هو اختيار السياسه التي

تنطوي على اتباع الإجراء المحاسبي الذي يأخذ الخسائر المحتملة في المستقبل في الاعتبار دون الأرباح. ولعل من أهم التطبيقات العملية لهذا المبدأ تقييم المخزون السلعي في آخر المدة بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل، وتكوين المخصصات والاحتياطيات للخسائر المحتملة والالتزامات الطارئة.

ونرى بأن منحى مبدأ التحفظ الذي سلكه مفكرو المحاسبة كان دافعه تحقيق الموضوعية في عملية القياس في الفترات الزمنية التي كان فيها الاتجاه العام لاقتصاديات أغلب بلدان العالم هو الانتعاش الاقتصادي، الذي أستوجب سياسة التحفظ. إلا أنه ومنذ بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي أستوجب معه التخلي عن سياسة التحفظ لزوال المبررات الموضوعية لاستمرار تطبيقها نظراً لكون الاتجاه العام السائد للأسعار هو الارتفاع المستمر.

لعل من المفيد الإشارة الى ان الاستمرار في تطبيق مبدأ التحفظ على عملية القياس المحاسبي سوف يستمر معه إعتداد القيم الدنيا للأصول والقيم العليا للخصوم وعدم إثبات الأرباح غير المحققة، مما يؤدي الى عدم الدقة في تحليل المركزين الماليين قصير الاجل، وطويل الاجل للوحدة الاقتصادية للعلاقة المتينة بين قيم الأصول والخصوم التي يجري قياسها محاسبياً وفق الاعتبارات التي يفرضها مبدأ التحفظ، ونتائج تحليلها مالياً.

اسئلة الفصل الثالث

١- إحدى مراحل تطور المحاسبة، هي اعتبارها نظاماً للمعلومات. ناقش هذه العبارة مبيناً الآتي:

- اسباب اعتبار المحاسبة نظاماً للمعلومات.

- اجزاء نظام المعلومات المحاسبي.

- عناصر مخرجات النظام المعلومات المحاسبي.

٢- لقد أعتبرت المحاسبة إحدى فروع العلوم الاجتماعية. فما تأثير ذلك على الفروض والمبادئ المحاسبية وبالتالي على التحليل المالي؟

٣- فرض الوحدة المحاسبية يعني ان الوحدة الاقتصادية عند إنشائها واكتسابها الصفة القانونية تكون مستقلة ومنفصلة بملكيتها عن المالكين. فما هو تأثير هذا الفرض على:

- القياس المحاسبي.

- التحليل المالي.

٤- يعتبر فرض الاستمرار أحد الفروض الجوهرية في نظرية المحاسبة، باعتباره يؤمن العناصر التبريرية لقواعد القياس والتقييم المحاسبي، والذي ترك أثره على التحليل المالي. ناقش هذه العبارة مبيناً:

- معنى فرض الاستمرار.

- أسباب اعتبار فرض الاستمرار أحد الفروض الجوهرية.

- كيف ترك فرض الاستمرار أثره على التحليل المالي.

٥- تكلم عن أثر ظاهرة التضخم على فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد. وانعكاسات ذلك على القياس المحاسبي والتحليل المالي؟

٦- يمكن ان نعبر عن معادلة فرض التوازن المحاسبي بالصيغة التالية:

الأصول - الخصوم = صفر

فكيف يمكن تحويل هذه المعادلة من وجهة نظر المحللين الماليين. ثم كيف تحقق عملية التوازن المالي من خلال هذه المعادلة؟

٧- ما المقصود بمبدأ الدوريه، وما هي نتائج تطبيقه على القياس المحاسبي؟ ومن ثم ما هي الخدمة التي قدمها للتحليل المالي؟

٨- يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية أحد أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر، في تقييم عناصر الأصول والخصوم. على ضوء العبارة السابقة تكلم عما يأتي:

- معنى مبدأ التكلفة التاريخية.

- أثره على القياس المحاسبي.

- أثره على التحليل المالي.

٩- تكلم عن علاقة مبدأ الموضوعية بالتحليل المالي؟

١٠- ما هي أثار مبدأ تحقق الإيراد على القياس المحاسبي وانعكاساته على التحليل المالي؟

١١- لعب مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات دوراً مهماً لحل المشاكل المتعددة التي تقابل المحاسب في مجال تحديد وقياس عناصر المصروفات والإيرادات. فما هو:

- مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات؟

- وكيف ساهم في حل مشاكل قياس عناصر المصروفات والإيرادات؟

- ما هو أثر هذا المبدأ على تطبيقات التحليل المالي؟

١٢- كيف أثر مبدأ الإفصاح التام على القوائم المالية، وما هي انعكاسات هذا المبدأ على التحليل المالي؟

الفصل الرابع القوائم المالية

١ - مفهوم القوائم المالية:

القوائم المالية عبارة عن نظام من العلاقات المتبادله بين المؤثرات التي تحويها، والتي تصف المركز المالي للمشروع في تاريخ معين، كما تصف الأنشطة الاقتصادية للوحدة المحاسبية خلال فترة محدده (شهر، ربع سنة، نصف سنة، سنة). وهي مجموعة من الكشف المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أداء المشروع، وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة نشاط المشروع خلال فترة زمنية معينة.

وعلى أساس معطيات القوائم المالية تتمكن الأطراف المعنية بمن فيهم المحلل المالي، من التقييم والإشراف والتخطيط لأنشطة المشروع، كما تساعد في اكتشاف أسباب الانحراف عن المعدلات المعيارية المحددة بالميزانيات التقديرية وتغيراتها واتجاه هذه التغيرات في فترة معينة، وتحليل هذه التغيرات، ووضع الحلول المناسبة لتجاوزها إذا كانت سلبية، والبحث عن الاحتياطات الكامنه لزيادة قدرتها الانتاجية.

وتستند القوائم المالية على مدخلات النظام المحاسبي المتمثلة في البيانات المحاسبية المدونة على المستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية وتقاريرها، والتي تعبر عن موارد المشروع الاقتصادية وتغيراتها خلال فترة معينة. ولا بد لهذه القوائم من أن تلبي متطلبات معينة منها: الشمولية والدقة في التعبير عن الأنشطة والوصف الصحيح لها، كما لا بد أن تتصف بالوضوح والبساطة وثبات المصطلحات والطرق والاجراءات والسياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة في الفترات المحاسبية المختلفة.

٢- أنواع القوائم المالية:

تختلف القوائم المالية باختلاف طبيعة عمل الوحدة المحاسبية، ونوعية البيانات التي تعبر عنها. إلا أن أبرز هذه القوائم في المحاسبة المالية هي الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي)، وقائمة الدخل (أو حسابات النتيجة)، وقائمة التغيرات في المركز المالي.

وستتناول في هذا الجزء من الكتاب شرحاً لهذه القوائم بما يتلائم مع موضوع التحليل المالي. وذلك وفقاً للتسلسل التالي:

--- قائمة الدخل:

— مفهوم قائمة الدخل: قائمة الدخل إحدى القوائم المالية التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الأيرادية خلال فترة محاسبية معينة، وهي عبارة عن تقرير يبين مقدار الإيرادات والتنفقات للوحدة المراد احتساب صافي ربحها أو خسارتها خلال فترة محاسبية معينة. وتنبثق أهمية هذه القائمة من كونها تبين التغيرات الناتجة عن العمليات المالية التي تمت خلال الفترة المحاسبية، ويرى Foulke في قائمة الدخل على أنها تسجيلٌ لنشاط الإدارة فيعرفها: أنها الترجمة الرياضية لسياسات وخبره ومعرفة وبعد نظر ومبادرة إدارة المشروع، وذلك من وجهة نظر الإيرادات والمصروفات، ومجمل الربح، والربح عن إدارة الأعمال، وصافي الربح أو الخسارة، فصافي الربح أو الخسارة النهائية هو المؤشر النهائي لمهارة إدارة الأنشطة^(١).

من التعريف السابق، نخلص إلى أن قائمة الدخل تهدف إلى تحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالتنفقات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة، وهي بالتالي ليست بديلاً عن حسابات النتيجة، إلا أنه يتم تفضيل استخدام قائمة الدخل بدلاً عن حسابات النتيجة (المتاجر والمصارف والخسائر) للاعتبارات التالية:

١- عدم وجود فصل واضح بين أنواع الإيرادات والمصروفات التي تعبر عنها

(١)

Foulke, Roy A: Practical Financial Statement Analysis (Grow - Hill), 1961, p.p. 516.

حسابات النتيجة، فحساب الأرباح والخسائر مثلاً قد يحوي إيرادات متنوعة المصادر بعضها من نشاط داخلي عادي، والآخر من نشاط خارجي غير عادي، مثل إيرادات الاستثمارات في الأوراق المالية، ومجموعة الإيرادات غير المتكررة، مثل أرباح بيع الأصول الثابتة. وكذلك فإن جانب المصروفات يحوي مجموعة متعددة متنوعة من المصروفات والخسائر، بعضها عادي والآخر غير متكرر مثل خسائر بيع الأصول الثابتة. مما يترتب عليه أن يكون رقم صافي الربح أو الخسارة عبارة عن متمم حسابي، وبدون مدلول واضح، لا يصلح لتقييم أداء المشروع لكل أو بعض أقسام إدارته المختلفة.

٢- بناء على ما تقدم من الصعوبة إيجاد ارتباطات بين مكونات حسابات النتيجة، حيث أن عدم وضوح التصنيف يؤدي إلى صعوبة إيجاد ارتباطات بين المصروفات والإيرادات، مما يترتب عليه صعوبة حساب الاتجاهات، وتقييم المشروع وإدارته تقييماً سليماً، وتكون من نتائجه عدم إمكانية الاستفادة من نتائج الماضي استفادة كاملة عند التخطيط للمستقبل.

ونتيجة لكل ما تقدم فقد أوجه العمل في الممارسات المهنية إلى قائمة الدخل لإتاحتها فرصة أكبر في الإفصاح عن جميع مفردات الإيرادات والمصروفات، سواء كانت اعتيادية أو غير اعتيادية. ولذلك تعتبر قائمة الدخل أداة مهمة لعملية التخطيط المستقبلي والرقابة على الأعمال المنفذة من خلال ما يقدمه التحليل المالي من مؤشرات مهمة على هذه الأصعدة.

عناصر قائمة الدخل:

بصرف النظر عن الشكل الذي ستأخذه قائمة الدخل، إلا أنها وفي معظم الأحوال تحتوي على كل أو بعض العناصر التالية:

١- صافي المبيعات.

٢- تكلفه المبيعات.

٣- مجمل الربح.

- ٤- مصاريف ادارية وعمومية.
- ٥- صافي الدخل من النشاط الجاري.
- ٦- المصاريف الاخرى والايادات الاخرى.
- ٧- صافي الدخل السنوي قبل الضرائب.
- ٨- مخصص الضرائب.
- ٩- صافي الدخل السنوي بعد الضرائب.
- ١٠- العناصر غير المتكرره سواء كانت ايرادات او مصروفات.

نماذج قائمة الدخل:

شهدت الممارسات المهنية للمحاسبة نموذجين من قوائم الدخل لكل منهما عيوبه ومزاياه. وهذين النموذجين او الشكليين هما:

١- قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة (ذات الخطوة الواحدة):

أبرز ما يتميز به هذا النموذج هو البساطة، حيث يتم اعداده على جزئين فقط هما: الاول ويشمل الايرادات، والثاني فيوضح المصروفات، دون الفصل بين انواع الايرادات والمصروفات المكونة لكل منهما. أي أن هذا النموذج لا يقدم فصلاً واضحاً بين العناصر الاعتيادية وغير الاعتيادية لكل من الايرادات والمصروفات. كما هو موضح فيما يلي:

قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة

الايرادات:

XX	ايراد المبيعات «الصافي»
XX	ايراد فوائد
XX	ايراد الاستثمارات

XXXX	اجمالي الايرادات
XX	تكلفة البضاعة المباعة
XX	مصاريف البيع
XX	مصاريف ادارية
XX	مصاريف الاستهلاك
XX	خسائر بيع الاصول الثابتة
XX	مصروف فوائد
XX	ضريبة الدخل العادي
XXXX	اجمالي المصروفات
XXXX	دخل النشاط العادي
XX	العناصر غير الاعتيادية
XXXX	الوفر الضريبي
XX	صافي الدخل

٢- قائمة الدخل ذات المراحل:

اساس هذا النموذج قائم على إعطاء صورة تفصيلية عن بنود الايرادات والمصروفات، لتوضيح العلاقة بين البيانات المكونه للعنصرين السابقين، وتأثيرهما على النتيجة النهائية من صافي ربح أو خسارة. ولتحقيق ذلك لا بد مما يلي:

أ - التفريق بين الدخل الناتج عن النشاط الاقتصادي الرئيسي، وبين الدخل الناتج عن الانشطة العرضيه او الثانوية. بحيث يمكن إعطاء أهمية خاصة لدراسة ربحية المنشأة الناتجة عن النشاط الرئيسي وتحليل هذه الربحية.

ب- التفريق بين المصروفات الخاصة بالأنشطة الأساسية للمشروع وبين المصروفات العرضية الناتجة عن ظروف أو سياسة مالية معينة ليست لها علاقة بالنشاط الجاري، إضافة الى ذلك، يجري تصنيف المصروفات المستنفذه خلال الفترة المحاسبية حسب الوظائف النوعية بالمشروع. ففي المشروع التجاري مثلاً تقسم المصروفات الى تكلفة بضاعة مبيعة، وتكاليف تسويقيه، ومصروفات ادارية. اما في المشاريع الصناعية فتقسم المصروفات الى: تكاليف صناعية، وتكاليف تسويقية، وتكاليف ادارية وهكذا... وذلك بالصورة التي تسهل تطبيق مفهوم مقابلة الإيرادات بالنفقات.

إضافة الى ذلك، فإن قائمة الدخل ذات المراحل، سوف تفصح ايضاً عن بيانات أخرى مثل اجمالي الدخل الذي يمثل الفرق بين صافي المبيعات وبين تكلفة البضاعة المبيعة، كما تفصح عن صافي الدخل الناتج عن التشغيل العادي للمشروع، وهو عبارة عن الفرق بين اجمالي الدخل واجمالي مصروفات التشغيل.

ويوضح المثال الاتي كيفية إعداد قائمة الدخل ذات المراحل:

شركة وادي الأردن التجارية

قائمة الدخل السنوي

عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٦م

أيراد المبيعات	
اجمالي المبيعات	٦٠٠٠٠٠
ناقصاً: المردودات والمسموحات والخصم النقدي	٢٠٠٠٠
صافي المبيعات	٥٨٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المبيعة:	
المخزون السلعي اول المدة	١٠٠٠٠٠

المشتريات	٢٥٠٠٠٠
ناقصاً: المردودات والمسموحات والخصم النقدي	٢٥٠٠
صافي المشتريات	٢٤٧٥٠٠
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	٣٤٧٥٠٠
ناقصاً: المخزون السلعي آخر المدة	١٦٥٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٣٣١٠٠٠
اجمالي الدخل	٢٤٩٠٠٠

المصروفات التسويقية:

رواتب وعمولات رجال البيع	٥٦٠٠٠
ايجارات المعارض	١٥٠٠
مصروفات اعلان	٢٥٠٠
مصروفات الشحن	٥٠٠٠
استهلاكات معدات بيعيه	١٥٠٠
هاتف وبرق	٧٠٠
	٦٧٢٠٠

المصروفات الادارية:

رواتب وأجور	٥٢٠٠٠
مصروفات قضائية	٢٠٠٠
مصروف التأمين	٩٠٠٠

استهلاكات معدات مكتبية	٣٠٠٠	
مصرفات أخرى	٣٥٠٠	٦٩٥٠٠
اجمالي المصروفات التسويقية		
والادارية		١٣٦٧٠٠
صافي الدخل من النشاط الرئيسي		<u>١١٢٣٠٠</u>

عناصر أخرى:

ارباح أسهم	٧٠٠٠	
ايرادات ايجارية	٢٠٠٠	
اجمالي ايرادات أخرى	٩٠٠٠	
ناقصاً المصروفات الأخرى:		
فوائد على القروض	٦٠٠٠	
صافي دخل العناصر الأخرى	٣٠٠٠	
صافي الدخل		١١٥٣٠٠

دخل السهم (١٠٠٠٠ سهم عادي) ١١٥٣ دينار

٢- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية):

وهي عبارة عن تقرير يتكون من جزئين، يمثل الأول مصادر التمويل في الوحدة

المحاسبية، ويشمل الثاني على استخدامات مصادر التمويل، ويسمى الاول بالخصوم او المطلوبات، اما الجزء الثاني فيطلق عليه بالأصول او الموجودات. وهي في الواقع عبارة عن ملخص مبوب للأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة، التي تظل مفتوحة بدفتر الأستاذ بعد تصوير حسابات النتيجة او قائمة الدخل. إن طرفي قائمة المركز المالي يجب أن يكونا متساويين في القيمة، تعبيراً عن تأثير القيد المزدوج في المعاملات المدونة في السجلات والدفاتر المحاسبية، وهي بالتالي عبارة عن أسلوب للتجميع والتعبير عن الاموال الاقتصادية، حسب أنواعها، ومصادر تكوينها معبراً عنها بشكل نقدي في تاريخ معين. وغالباً ما ينعكس تأثير طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية على طريقة تبويب قائمة المركز المالي، حيث ترتب عناصر الأصول في المنشأة الصناعية حسب صعوبة تحويلها الى نقدية ثم تنتهي بالأصول المتداولة الأكثر سيولة. أما في المنشأة التجارية فيتم استخدام الترتيب المعاكس للمنشأة الصناعية، وما يقال عن عناصر الاصول ينسحب على عناصر الخصوم. حيث يتم ترتيب الخصوم في المنشأة الصناعية ابتداءً بالالتزامات قصيرة الاجل، وانتهاءً بحقوق الملكية. بينما يتم الترتيب في المنشآت التجارية بصورة معاكسة لعناصر الخصوم في المنشأة الصناعية.

شركة وادي الأردن التجارية

قائمة المركز المالي في ١٩٠٠٠/١٢/٣٩

الأصول

أصول متداولة:

XX

نقدية بالصندوق

XX

نقدية بالبنك

XX

مدينون

XX	اوراق قبض
XX	بضاعة أخر المدة
XX	مصاريف مدفوعه مقدماً
XX	ايرادات مستحقه
XXX	مجموع الأصول المتداوله
	أصول ثابتة:
XX	اراضي
XX	اثاث
XX	الات
XX	مجموع الاصول الثابتة
(XX)	يطرح مجمع الاستهلاك
XX	صافي القيمة الدفترية
XX	صافي أصول غير ملموسه
XX	مجموع الأصول
	الالتزامات وحقوق الملكية
	الالتزامات المتداولة:
XX	دائنون
XX	اوراق دفع
XX	مصاريف مستحقة
XX	ايرادات مقبوضه مقدماً

مجموع الالتزامات المتداولة XX

الالتزامات طويلة الاجل

قرض طويل الاجل XX

أوراق دفع XX

مجموع الالتزامات طويلة الاجل XX

حقوق الملكية

رأس المال XX

+ صافي الربح (الخسارة) XX

-- المسحوبات (XX)

صافي حقوق الملكية XX

مجموع الالتزامات وحقوق الملكية XX

٣- قائمة التغيرات في المركز المالي:

إذا كانت قائمة الدخل هي القائمة المتعلقة بتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالقدره على الكسب للوحدة المحاسبية والادارة التي من خلالها يتحقق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات، فإن قائمة المركز المالي هي التقرير الذي يبين المركز المالي في تاريخ معين، كما أشرنا في الفقرات السابقة. الا أنه ونتيجة الأهمية المتزايدة في الحياة الاقتصادية لمعيار الإفصاح في البيانات والمعلومات المحاسبية فقد ظهرت حديثاً قائمة جديدة تسمى «قائمة التغيرات في المركز المالي» لتوفير المعلومات التي لا توفرهما قائمتي الدخل والمركز المالي. الا وهي المعلومات الخاصة بالتغيرات التي تحدث خلال الفترة المحاسبية على العناصر المكونة للمركز المالي للوحدة المحاسبية (الاصول والخصوم وحقوق

الملكية)، وتبين هذه القائمة مصادر الموارد والكيفية التي أستخدمت فيها هذه الموارد خلال فترة معينة.

وفي الحياة العملية لمهنة المحاسبة يتم إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي بموجب ثلاث نماذج هي:

١- نموذج قائمة مصادر الأموال واستخداماتها:

يعتبر هذا النموذج اول نماذج قوائم التغيرات في المركز المالي عرف الطريق في الممارسات المهنية، وهي في الواقع تعبير عن العلاقة بين جميع مصادر الموارد المالية التي تتدفق الى الوحدة المحاسبية، والكيفية التي تم فيها استخدام هذه الموارد خلال فترة محاسبية معينة. على أن يكون طرفا هذه العلاقة (مصادر الموارد واستخداماتها) متساويين كما هو موضح في النموذج التالي:

شركة وادي الاردن التجارية

قائمة مصادر الاموال واستخداماتها

عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/١٩٠٠٠

مصادر الأموال

١- من العمليات:

صافي الربح (الخسارة) xx

- بنود لا تتطلب إنفاقاً نقدياً xx xx

٢- من مصادر أخرى:

النقص الحادث في الاصول المتداولة xx

الزيادة المادية في الخصوم المتداولة xx

ثمن بيع أصول ثابتة xx

XX	اقتراض طويل الأجل
XX	إصدار أسهم أو سندات
XX	مجموع المصادر الأخرى
XX	مجموع مصادر الأموال
	استخدامات الأموال
XX	الزيادة في الأصول المتداولة
XX	النقص في الخصوم المتداولة
XX	ثمن شراء أصول ثابتة
XX	تسديد قروض طويلة الأجل
XX	إطفاء أسهم أو سندات
XX	أرباح موزعة
XX	مجموع الاستخدامات

٢- نموذج قائمة التغيرات في المركز المالي:

وهذا النموذج من قوائم التغيرات في المركز المالي، ويجري أعداده بهدف بيان العلاقة بين جميع الموارد المالية التي تتدفق إلى المشروع واستخدامات هذه الموارد، ويعتبر هذا النموذج تعبيراً عن التغيرات التي تحصل لرأس المال العامل الإجمالي خلال تاريخين مختلفين في الفترة المحاسبية الواحدة، ولذلك فإن التفسير الحسابي لهذه القائمة يتم بموجب الصيغة التالية:

$\text{التغيرات في رأس المال العامل} = \text{مجموع مصادر رأس المال العامل} - \text{مجموع استخدامات رأس المال العامل}$

وتأخذ القائمة وفق هذا النموذج الشكل الآتي:

شركة وادي الأردن

قائمة التغيرات في المركز المالي

عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/١٩....

مصادر رأس المال العامل

١- من العمليات:

صافي الربح (الخسارة) XX

+ بنود لا تؤثر على رأس المال العامل XX XX

٢- من مصادر أخرى:

ثمن بيع أصول ثابتة XX

إقتراض طويل الاجل XX

إصدار أسهم سندات XX

مجموع مصادر رأس المال العامل XX

يطرح:

استخدامات رأس المال العامل

ثمن شراء أصول ثابتة XX

تسديد قروض طويلة الاجل XX

إطفاء أسهم وسندات XX

ارباح موزعة XX

xx

مجموع الاستخدامات في رأس المال العامل

xx

الزيادة (النقص) في رأس المال العامل

٣- نموذج قائمة التدفق النقدي:

يتم اعداد هذا النموذج على شكل قائمة لتبين العلاقة بين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال الفترة التي تغطيها القائمة. وتجسد هذه القائمة الصيغة الحسابية التالية:

التغير في النقدية خلال فترة معينة = مجموع مصادر النقد - مجموع استخدامات النقد

وتأخذ هذه القائمة الشكل الآتي:

شركة وادي الأردن

قائمة التغيرات في المركز المالي

للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/١٩....

مصادر النقد

١- من العمليات:

xx صافي الربح (الخسارة) المعدل على الاساس النقدي

xx يضاف (يطرح): بنود لا تتطلب انفاقاً نقدياً

٢- من مصادر أخرى:

xx النقد المحصل من بيع أصول ثابتة

XX	النقد المحصل من إصدار أسهم وسندات
XX	مجموع مصادر النقد
	يطرح:
	استخدامات النقد
XX	النقد المستخدم في شراء أصول ثابتة
XX	النقد المستخدم في تسديد قروض طويلة الاجل
XX	النقد المستخدم في إطفاء أسهم وسندات
XX	النقد المستخدم في توزيعات أرباح
XX	مجموع استخدامات النقد
XX	الزيادة (النقص) في رصيد النقد

واقع القوائم المالية وأثره على التحليل المالي.

يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية، قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، اللتين يتم اعدادهما وفق متطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وجدير بالذكر أن كل قائمة منهما تعاني من بعض نقاط الضعف، التي تنعكس آثارها على ادوات التحليل المالي من جهة وعلى نتائجه من جهة أخرى. وهذا يرتب على المحلل المالي أمراً في غاية الأهمية، وهو الحيلة والحذر في التعامل مع القوائم المالية لأغراض التحليل المالي، وعند تفسير نتائجه بعد ذلك.

وفيما يلي موجز لأهم نقاط الضعف في القوائم المالية:

أولاً: - نقاط الضعف في قائمة المركز المالي:

يمكن اختصارها فيما يلي:

١- تعد قائمة المركز المالي على أساس القيم التاريخية لعناصر الأصول والخصوم وحقوق الملكية، وبالتالي فإنها بشكلها الحالي لا تعبر عن القيمة الحالية لعناصر معادلة قائمة المركز المالي.

٢- يتدخل عنصر التقدير في تحديد قيم بعض عناصر الأصول، ومثال ذلك تحديد صافي المدينين الذي يتأثر بالديون المشكوك في تحصيلها والتي تتأثر بالتقدير الشخصي، وكذلك احتساب القيمة الدفترية للأصول الثابتة التي تتأثر بعنصر الاستهلاك الذي يتأثر بالتقدير الشخصي كذلك، وهناك عناصر أخرى تؤثر في مجملها على الموضوعية المطلوبة لجعل عناصر قائمة المركز المالي معبرة عن الواقع بشكل أدق.

٣- يدخل في تحديد قيمة الأصول الثابتة عنصر الاستهلاك، وهو أمر متعارف عليه إلا أنه ومن ناحية أخرى فإننا نشهد زيادة في قيمة الأصول الثابتة القابلة للاستهلاك، وهذه الزيادة لا ينظر إليها إلا في حدود ضيقة جداً، علماً بأن لزيادة قيمة الأصول في الشركات التي لديها إستثمارات أو عقارات أو أية أصول أخرى ترتفع قيمتها، يعتبر أمراً هاماً للغاية، ويلاحظ أن قائمة المركز المالي بشكلها الراهن لا تعكس هذه الزيادة.

٤- تقضي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بعدم إظهار بعض الموجودات لصعوبة تقييمها أو قياسها، ومثال ذلك الشهرة التي تنتج عن النشاط الداخلي والنامي للمنشأة، إضافة إلى عدم تقييم العنصر البشري المتميز في المنشأة مثل وجود مدير مالي قدير أو غيره.

٥- ينظر إلى قائمة المركز المالي على اعتبار أنها كشف تاريخي بالأرصدة الخاصة بحسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية، وبالتالي فهي لا تعكس الصورة الحقيقية لجميع الأحداث في المنشأة، حيث يحصل خلال السنة المالية عمليات إقراض وسداد لهذه القروض، كما تحصل عمليات إقتناء لبعض الأصول وعمليات تخلص لهذه الأصول قبل إعداد قائمة المركز المالي، وبالتالي لا تظهر هذه العمليات في هذه القائمة.

٦- تعد قائمة المركز المالي في تاريخ محدد من كل سنة مالية، وعادة ما يكون

هذا التاريخ في فترة النشاط الدنيا للمنشأة، وبالتالي لا يظهر الوضع الطبيعي أو الواقعي في الفترات الأخرى للمنشأة.

٧- هنالك فارق عملي بين القيمة الدفترية لبعض الأصول الثابتة، وبين قيمتها الانتاجية بمعنى أن تستهلك الأصول الثابتة دفترياً لتصل قيمتها الى الصفر (أو تسجل دفترياً دينار واحد) بينما تكون طاقتها الانتاجية عالية ولا تزال مساهمتها في العملية الانتاجية مقبولة.

٨- ببساطة نقول أن قائمة المركز المالي للمنشأة تعكس وضع المنشأة المالي في لحظة إعدادها، والمتمثلة في نهاية السنة المالية (عادة)، وبالتالي فإنها لا تعكس مرحلة من التغيرات التي تمت على أصول وخصوم المنشأة وحقوق الملاك فيها.

٩- قد تعمل المنشأة على إظهار قائمة المركز المالي بشكل محسن، لأسباب خاصة يقدرها المسؤولون فيها، كأن يتم التصرف في الديون بطريقة خاصة، أو تدعيم أصولها المتداولة بأوراق قبض معاملة أو غيرها.

١٠- هناك نقاط أخرى يصعب حصرها بدقة.

ثانياً:- نقاط الضعف في قائمة الدخل:

ويمكن اختصارها فيما يلي:

١- تعد قائمة الدخل استناداً الى مبدأ الاستحقاق، الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من إيرادات وما يقابلها من مصروفات، سواء تم تحصيل الإيراد أم لم يتم، وسواء سدد المصروف أم لم يسدد. ويلاحظ أنه بناء على ذلك فقد تحقق بعض المنشآت ربحاً محاسبياً، ولكنها قد تعاني من إعسار مالي، بسبب ضعف السيولة، ومن هنا يصعب استخدام قائمة الدخل في تحديد سيولة المنشأة.

٢- لا يتطابق رصيد النقدية مع صافي الربح في المنشأة، وبشكل خاص الرصيد النقدي الذي تظهره قائمة التدفق النقدي، حيث تطبق قائمة الدخل أساس الاستحقاق بينما تطبق قائمة التدفق النقدي الأساس النقدي في الإيرادات والمصروفات.

٣- في مجال اعداد الأرباح والخسائر حيث يستخدم أساس الاستحقاق كذلك فإن ذلك يؤدي الى عدم جعل المصروفات والايادات معبرة عن التدفق النقدي الخاص بهما، وهذا يجعل من الأرباح والخسائر حساباً بعيداً عن تقديرات السيولة للمنشأة.

٤- إن قائمة الدخل هي خلاصة للأعمال التي تمت خلال الفترة المحاسبية التي انتهت، وترجم آثارها على شكل صافي ربح أو صافي خسارة، وهذا لا يترجم قدرة المنشأة على دفع التزاماتها.

٥- بسبب عنصر التقدير الشخصي في تقدير بعض المصروفات الحسابية، وذلك نتيجة لتطبيق بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو نتيجة لتطبيق بعض السياسات المحاسبية، وبالتالي قد يترتب على ذلك عدم الدقة في نتائج الأعمال.

دور قائمة التدفق النقدي في التغلب على نقاط الضعف في القوائم المالية:

يمكن التغلب على بعض النقاط الوارد ذكرها بخصوص قائمة الدخل وقائمة المركز المالي من خلال تصوير قائمة التدفق النقدي وأهم هذه النقاط ما يلي:

١- تمييز عناصر المصروفات غير النقدية (المحاسبية) وبشكل خاص الاستهلاك والاطفاء لكافة الأصول ذات العلاقة.

٢- إظهار العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي تمت داخل المنشأة، خلال السنة المالية، خلافاً لما تظهره قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، والمتمثل في إظهار الأرصدة فقط لهذه النشاطات.

٣- إظهار صافي التغير في النقد في بداية الفترة وفي نهايتها، وتوزيع بنود التدفقات النقدية على مجموعات مترابطة، مما يساعد في توضيح كثير من الأمور المتعلقة بالوضع المالي للمنشأة، وهو ما لا يمكن إظهاره من خلال قائمة المركز المالي وقائمة الدخل. ومثال ذلك، يظهر رصيد المدينين في قائمة المركز المالي، كما يظهر رصيد

المبيعات في قائمة الدخل (المبيعات النقدية والآجلة معاً)، ولكن من خلال قائمة التدفق النقدي، يتم اظهار بند المبيعات الاجمالية، والنقدية المتحصلة من المبيعات، وذلك عند ربط المبيعات الظاهرة في قائمة الدخل مع التغير في المدينين في قائمة المركز المالي.

ثالثاً: - محدودية المعلومات المتاحة من القوائم المالية:

عادة ما يكون المحلل المالي شخصاً من خارج المنشأة، وعليه أن يعتمد على القوائم المالية المنشورة، أو التي تقدم اليه فحسب، وبناء عليه فإن مجاله محدود في المعلومات المتاحة في القوائم المالية فقط، وقد لا يسمح له التعمق أو التوسع أكثر في هذه المعلومات، علماً بأن هناك معلومات إضافية ذات قيمة وأهمية عالية للتحليل المالي، لكنها من الأسرار الخاصة بالمنشأة التي لا يتم نشرها ولا يطلع عليها غير المصرح لهم بها.

رابعاً: - إغفال القيم الاستبدالية للأصول:

تقضي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بضرورة اظهار الأصول في قائمة المركز المالي بقيمتها الدفترية الصافية، وليس طبقاً لما يسمى بالقيمة الاستبدالية أو الإحلالية، وهذا مقبول في ظل ظروف إقتصادية تتسم بالاستقرار الإقتصادي إلا أنه وفي ظل الظروف الاقتصادية المعاصرة، التي تتسم بالتضخم الاقتصادي يصبح الاعتماد على القيم الدفترية للأصول في مجال التحليل المالي أمراً عديم الفائدة، ولا يمكن الاعتماد عليه كأساس لتقييم الأداء.

ومثال ذلك، فإن استهلاك الأصل الثابت على أساس القيمة التاريخية والتي تقل بالتأكيد عن القيم الاحلالية أو الاستبدالية للأصل في ظل التضخم، وبالتالي فإن جميع النسب المالية التي يكون الربح فيها طرفاً، وكذلك الأصول الثابتة طرفاً لن تصلح للحكم على كفاءة الادارة ما لم يتم إعادة تقييم هذه الأصول الثابتة بحيث تصبح مساوية لقيمتها الاحلالية.

خامساً: - ارتباط التحليل المالي بلحظة اعداد القوائم المالية:

تعد القوائم المالية في تاريخ محدد، وفي لحظة زمنية محددة، وهي توحي وكأن

المنشأة ستتوقف عن العمل وبالتالي فإن التحليل المالي الذي يستند عليها سيقيس كفاية وسهولة وربحية وقدرة المنشأة على السداد، كما لو توقفت المنشأة عن العمل أو صفيت أعمالها.

وبمعنى آخر يوحى التحليل المالي بالسكون والتصفية، وهذا غير واقعي في معظم الأحوال.

في ختام هذه الدراسة لواقع القوائم المالية وأثره على التحليل المالي، والتي عرضنا من خلالها مجموعة من نقاط الضعف في القوائم المالية في إطارها المحاسبي المتعارف عليه، فإننا لا نشكك في هذه القوائم، وإنما نذكر ونلفت الانتباه الى هذه النقاط، بحيث يستطيع المحلل تجاوزها وملافاة نتائجها.

اسئلة الفصل الرابع

- ١- القوائم المالية عبارة عن نظام يهدف الى تحقيق مجموعة من الاغراض، بالاضافة الى تقديم خدمة لمجموعة من الاطراف. فما المقصود بأن القوائم المالية نظام، ومن هم المستفيدون من القوائم المالية؟ وكيف يجري الاستفادة منها؟
- ٢- تختلف القوائم المالية باختلاف طبيعة عمل الوحدة المحاسبية. ناقش هذه العبارة موضعاً ابرز انواع القوائم المالية؟
- ٣- لكل قائمة من القوائم المالية أغراض معينة. فما هي أغراض قائمة الدخل؟
- ٤- قائمة الدخل ليست بديلاً عن حسابات النتيجة، الا أنه يتم تفضيل استخدامها لبعض الاعتبارات. فما هي هذه الاعتبارات؟
- ٥- أعط مثلاً لكل من قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة وقائمة الدخل ذات المراحل المتعددة، ثم أجر مقارنة بينهما؟
- ٦- ما هي قائمة التغيرات في المركز المالي، ولماذا يجري اعدادها؟
- ٧- توجد ثلاث نماذج لقائمة التغيرات في المركز المالي، عددها، وقارن بينها؟
- ٨- ناقش العبارات التالية:
 - يعتبر نموذج قائمة مصادر الاموال واستخداماتها أحد نماذج قائمة التغيرات في المركز المالي، وهي تعبر في الواقع عن العلاقة بين جميع مصادر الموارد المالية واستخدام هذه الموارد.
 - تستطيع قائمة المركز المالي توصيل المعلومات التي تحملها الى مستخدميها دون تعقيد وبدون صعوبة.
 - غالباً ما ينعكس طبيعة عمل الوحدة المحاسبية على طريقة تبويب قائمة المركز المالي.

- تستند القوائم المالية على مدخلات النظام المحاسبي.
- قائمة الدخل احدى القوائم التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الايرادية خلال فترة محاسبية معينة.
- ٩ - اكمل الجمل التالية بوضع الكلمة او الكلمات المناسبة:
- نتيجة لبعض المميزات المهمة فقد أتجه العمل في الممارسات المهنية الى قائمة الدخل لاتاحتها فرصة اكبر في عن جميع مفردات الايرادات والمصروفات، سواء كانت او
- ان نموذج قائمة التدفق النقدي يتم اعدادها على شكل قائمة تبين العلاقة بين و خلال الفترة التي تغطيها القائمة.
- التغيرات في رأس المال العامل = مجموع مصادر - مجموع استخدامات
- ان قائمة الدخل تهدف الى تحقيق مبدأ لتحديد صافي الدخل او الخسارة.
- القوائم المالية عبارة عن المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها والتي تصف للمشروع في تاريخ معين.
- ١٠ - يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية. وجدير بالذكر ان كل قائمة منها تعاني من بعض نقاط الضعف. على ضوء ما تقدم حدد نقاط ضعف القوائم المالية.

الفصل الخامس مصادر التمويل والاستثمارات

المقدمة:

من أجل إقامة أي مشروع اقتصادي، لا بد من توفر بعض المقومات الأساسية لذلك، من أهمها توفير الموارد المالية لهذا المشروع. باعتبارها عصب الحياة له. وبدون ذلك يبقى المشروع مجرد فكرة. لأن إنشاء أي مشروع يتطلب امتلاك تركيبة من الوسائل الاقتصادية التي تستوجب المال اللازم لتغطية تكلفة الحصول عليها.

ولدراسة هذا الموضوع يتطلب البحث في مصادر التمويل واستخداماته لكلا الجانبين بأرتباطاته واشتراطاته العلمية، التي يتطلبها المنطق العلمي للإدارة المالية الرشيدة، الذي يوضح مدلولاته التحليل المالي للمركزين الماليين قصير الأجل وطويله.

أولاً - مصادر التمويل:

يقصد بها التدفق المالي الداخِل للوحدة المحاسبية، من ذات الوحدة الاقتصادية ومن خارجها والذي يستخدم في الاستثمارات المتعددة التي تبدأ من اللحظة الأولى لإنشاء المشروع وحتى التصفية الفعلية له. وتقسم مصادر التمويل وفق العرف المالي إلى مصدرين رئيسين هما:

١ - مصادر التمويل الذاتية (الداخلية):

تشمل مصادر التمويل الذاتية جميع عناصر حقوق الملكية للوحدة الاقتصادية. والتي ينظر إليها على أنها زيادة في الأصول عن الالتزامات بين تاريخين مختلفين خلال

الفترة المحاسبية الواحدة. أو أنها صافي الأصول المتبقية للوحدة المحاسبية بعد إستبعاد التزاماتها.

ومن هذين التعريفين، نستنتج خاصيتين أساسيتين لحقوق الملكية هما:

أ - أنها تمثل حقوقاً.

ب - أنها تتحقق من مصدرين رئيسيين: أحدهما أستثمارات المالكين في الوحدة الاقتصادية، والآخر الأرباح المتحققة نتيجة ممارسة الوحدة لنشاطها الاقتصادي.

ولذلك تظهر عناصر حقوق الملكية في قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المحاسبية بالشكل الآتي:

Capital رأس المال

Reserves - الاحتياطيات

Provisions - المخصصات

وتجدر الإشارة هنا الى ان حقوق الملكية تختلف عن الالتزامات، أذ ان الالتزام يعتبر التزاماً عندما يكون مستحقاً لشخص خارجي او لاحد ملاك المشروع أي إنه يمثل التزاماً بالدفع لشخص معين. اما إذا لم يكن هناك تعهد من جانب المنشأة ناشيء عن الفشل في تنفيذ هذا التعهد ولا يعرضها للمساءلة القانونية، عندئذ يعتبر حقاً من حقوق المالكين.

٢ - مصادر التمويل المقترضه (الخارجية):

في سياق العملية الانتاجية كثيراً ما تكون مصادر الاموال الذاتية غير كافيه لتغطية أستخدامات الوحدة الاقتصادية، مما يدفع ادارة المشروع لتغطية النقص الحاصل في الأموال، او الحاجة اليها عن طريق الاقتراض من خارج المشروع، بمعنى توفير المال خارج نطاق حقوق الملكية.

ويطلق على الاموال التي يتم أقتراضها من خارج الوحدة الاقتصادية بمصادر التمويل المقرضة او الخارجية. وتقسم هذه المصادر الى نوعين هما:

أ - خصوم (التزامات) طويلة الأجل Long Term Liabilites :

وهي عبارة عن مجموع المطلوبات التي تنشأ في ذمة الوحدة الاقتصادية، والتي لا تحتاج الى أصول متداولة لتصفيتها خلال السنة المالية او خلال دورة التشغيل الحالية، وانما تمتد الى عدة سنوات. وفي الغالب يتم استثمار هذا النوع من الالتزامات في تمويل الاستثمارات طويلة الاجل. وتشتمل كل من: السندات، والأذون المستحقة طويلة الاجل، والتزامات عقود الايجار طويلة الاجل، والقروض طويلة الاجل، وعقود توريد الأصول الثابتة... وغيرها.

وغالباً ما يجري توثيق هذه الالتزامات في عقود تبين حقوق وواجبات كل من الدائن والمدين، وخصوصاً من ناحية تاريخ الاستحقاق وسعر الفائدة والضمان المقدم. وتعتبر الشروط التي تحويها عقود التمويل - بين المقرض والمقرض - قيود تحمي حقوق الطرفين ومصالحهم امام القانون في حالة نشوب خلاف بينهما.

وبناءً على ما تقدم، فإنه يمكن ان نجمل خصائص الالتزامات طويلة الاجل بالآتي:

١- الالتزام طويل الاجل عبارة عن حق بالمدىونية حيال الوحدة الاقتصادية يتضح نتيجة عملية أو عمليات اقتصادية، والذي يتطلب تسديد المستحقات المترتبة عنه في فترة زمنية قادمة.

٢- لا تحتاج الالتزامات طويلة الأجل الى أصول متداولة لتصفيتها خلال السنة المالية أو دورة التشغيل الحالية، وانما تحتاج الى ذلك في فترات محاسبية قادمة قد تمتد الى عدة سنوات مالية.

٣- تستخدم الالتزامات طويلة الأجل في الغالب لتمويل الاستثمارات طويلة الاجل للاستفادة من العائد الذي تحققه هذه الأخيرة لصالح المساهمين.

٤- غالباً ما تكون الإلتزامات طويلة الأجل موثقة بعقود تتضمن شروطاً ملزمة للدائن والمدين، بهدف حماية حقوق ومصالح الطرفين عند أي خلاف بينهما.

ولذلك فإن الإلتزامات طويلة الأجل - في حقيقتها - تمثل تعهدات أو ارتباطات لتمويل أصول معينة أو تأدية خدمات في المستقبل نتيجة لعمليات حدثت فعلاً.

ب- خصوم (التزامات) قصيرة الأجل Current Term Liabilities :

وهي الاموال التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية لتغطية حاجتها للاموال والتي تقل مدتها عن السنة، وتعتبر بمثابة دين في ذمة الوحدة الاقتصادية تلتزم بسداد قيمته خلال الفترة المتفق عليها، عادة ما تكون سنة، أو أقل منها.

وعليه فإن أساس التفرقة بين الإلتزامات قصيرة الأجل، وطويلة الاجل هي السنة المالية الواحدة، كمعيار سهل التطبيق في الحياة العملية، الا أن هذا المعيار واجهته كثيراً من الانتقادات، وخصوصاً من حيث عدم صلاحيته فيما لو أعتبرت الدوره التجارية أكثر من سنة مالية واحدة، وهناك اتجاه حديث يرى في التفرقة بين النوعين السابقين من الإلتزامات هو معيار الحاجة الى أصول متداوله لمواجهة الإلتزامات. بمعنى أنه إذا كان الدين بحاجة الى أصول متداوله او خلق الإلتزامات قصيرة جديدة لسداد الإلتزام السابق فإنه يعتبر التزاماً قصير الاجل. وما عدا ذلك فإنه يعتبر التزاماً طويل الاجل. ووفقاً للتعريف الأخير، فإن الإلتزامات قصيرة الاجل تشمل ما يلي:

١- الإلتزامات التي يحتاج سدادها استخدام اصول متداوله او انشاء الإلتزامات جديدة قصيرة.

٢- كل الإلتزامات الأخرى التي يحتمل أن تسدد في خلال سنة واحدة.

يلاحظ ان تعريف الإلتزامات قصيرة الأجل له علاقة وثيقة بتعريف الاصول المتداوله. وبناء على ذلك فإن الإلتزامات التي تحدث خارج الدوره التجارية ويتم سدادها في مدة أطول من عام تعتبر الإلتزامات طويلة الاجل.

وتعتبر الإلتزامات قصيرة الأجل من المصادر المهمة في عملية تمويل الأنشطة الجارية، ومن الأمثلة عليها، الديون التي تنشأ في ذمة الوحدة الاقتصادية حيال موردي السلع والخدمات وقد تكون بسبب الحصول على الإئتمان قصير الأجل من المصارف أو بيوت الإقراض بهدف تمويل العمليات المتعلقة بأنشطة التشغيل العادية التي تحدث أثناء السنة المالية أو الدورة التجارية. ومن الملاحظ أنه عند تخفيض قيمة أحد - أو بعض - عناصر الإلتزامات قصيرة الأجل يترتب عليه تخفيض - أو حذف - قيمة أحد - أو بعض - الأصول المتداولة، كما أن الخطأ في تقدير أو احتساب قيمة الإلتزامات المتداولة سوف يترتب عليه خطأ في احتساب قيمة رأس المال العامل للعلاقة الوثيقة بينهما.

وبناء على ما تقدم يتضح جلياً أن قياس الإلتزامات قصيرة الأجل ينسحب أثره فيما بعد على نتائج التحليل المالي الذي يتم على المركز المالي قصير الاجل، خصوصاً وان تحليل المركز المالي قصير الاجل ينصب على ثلاث عناصر رئيسيه هي*:

- الأصول المتداولة.

- الإلتزامات (خصوم) المتداولة.

- العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

وفي الواقع يعتبر صافي رأس المال العامل Net Working Capital النقطة الجوهرية في تحليل المركز المالي قصير الاجل. ويركز المحلل المالي هنا على النقاط التالية:

١- كفاية صافي رأس العامل واتجاه التغيرات التي تصيبه خلال أكثر من فترة مالية. والبحث عن اسباب هذه التغيرات.

٢- معرفة قدرة المشروع على سداد التزاماته الناجمة عن تمويل الأصول قصيرة الأجل.

٣- دراسة التغيرات التي تحدث لحركة النقدية.

* راجع الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب.

والنقطة التي تثار في هذا الاطار هي موضوع التناسق بين مصادر التمويل الذي يجب على الوحدة الاقتصادية تحقيقه، ويرتبط هذا الموضوع اساساً باستخدامات هذه المصادر. وهذا ما يطلق عليه بالتوازن المالي. الذي يتحقق من خلال ايجاد التعادل المناسب بين مصادر التمويل بأنواعه المختلفة واستخدامات هذه المصادر. كما يجب أن يشمل التعادل على: تعادل الاستخدامات طويلة الأجل ومصادر التمويل طويلة الأجل، وتعادل الاستخدامات قصيرة الأجل ومصادر التمويل قصيرة الأجل. ان اثاره موضوع التناسق بين مصادر التمويل لا يعتبر هدفاً محاسبياً الذي نجد تعبيره في قائمة المركز المالي من خلال التعادل الحسابي لإطرافه الرئيسية، وانما يعتبر مؤشراً مهماً يستند عليه المحلل المالي في تحديد درجة كفاءة أداء الادارة المالية، والادارات المسؤولة الاخرى، لأن استخدام مصادر التمويل في مجالاته المتعددة وبشكل سليم يعتبر الخطوة الاولى، اذا لم يكن المؤشر الاساسي على نجاح اعمال المشروع ككل، ولذلك على المحلل المالي مراعاة هذا الموضوع عند قيامه بتحليل المركز المالي لأي مشروع.

ثانياً - الاستخدامات (الأصول):

عبارة عن مجموعة الوسائل الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية من أجل استخدامها في العملية الانتاجية أو مساعدتها على تحقيق ذلك، ويمكن تعريفها بالموارد الاقتصادية التي تحقق غايتين مترابطتين حسب طبيعة كل مورد، حيث أن بعضها يعتبر وسائل عمل يؤثر الانسان بواسطتها على مواضيع العمل ليغير شكلها بما يتلاءم وأهدافه مثل الآلات والأدوات والمعدات وغيرها، ويعتبر من وسائل العمل الظروف المادية الضرورية لسير العملية الانتاجية كافة في ظروف طبيعيه كالأبنية والمنشآت والأراضي. وبعضها الآخر تعتبر مواضيع العمل وهي كل ما يتعرض للتحويل والتصنيع اثناء عملية الانتاج، مثل الخامات، والمواد الأساسية، والمواد المساعدة التي يعالجها الانسان بمساعدة أدوات العمل بهدف تحويلها الى منتجات نصف مصنوعة أو الى بضاعة تامة الصنع.

يتضح أن المفهوم السابق للأصول يتفق مع التقسيم الاقتصادي لرأس المال، الذي

قدمه كارل ماركس في الجزء الثاني من مؤلفه الشهير رأس المال^(١)، حيث جرى تقسيمه الى رأس مال ثابت ورأس مال متغير. حيث أن الجزء الاول من رأس المال يفقد قيمته على أجزاء أثناء العمليات الانتاجية المختلفة. ويتحول المفقود منه الى قيمة السلعة المنتجة. ويتميز هذا الجزء بطول عمره الانتاجي، وارتفاع قيمته. اما الجزء الثاني (المتغير) وهو الذي يتغير بكامله أثناء كل عملية انتاجية لينتقل الى قيمة السلعة المنتجة، مما يجعله ذو عمر انتاجي محدد ولا يزيد عن دورة انتاجية واحدة، إضافة الى قيمته المنخفضة قياساً برأس المال الثابت.

ومن الواضح جداً أن الفكر المحاسبي قد تأثر كثيراً بالمفهوم الاقتصادي الذي انعكس على تقسيمات الاصول كما هو مبين ادناه:

١- الاصول طويلة الأجل (الاصول الثابتة):

الاصول طويلة الأجل مصطلح يطلق على تلك الأصول التي تكون ذات طبيعة مادية ملموسة، والتي يتم اقتناؤها من قبل الوحدة الاقتصادية للمساعدة في العملية الانتاجية لعدد من الفترات المحاسبية مع المحافظة نسبياً على شكلها الطبيعي، وتفقد أجزاء من قيمتها على مراحل، ويتم احتساب قيمة الاجزاء المفقودة في الممارسات المهنية وفقاً لطرق معينة تسمى بطرق الاستهلاك، وأصطلح على تسمية الاجزاء المفقودة قسط الاستهلاك، الذي يتم تحديده سنوياً. وهذا يعني ان تكلفة الاصول طويلة الأجل يتم توزيعها على فترات الاستخدام كعبء دفترى.

ومن الأمور التي يجب الاشارة اليها في هذا المجال الى أن هذه الاصول تقتنى للمساعدة في العملية الانتاجية التي أسست المنشأة من أجلها. أي يتم إقتناؤها ليس بقصد إعادة بيعها. الا أنه في حالات معينة لا يمنع من إعادة بيعها. وقد تكون بعض الاصول طويلة الاجل بالنسبة لمنشأة معينة في حين قد لا يكون بالنسبة لمنشأة أخرى، فمثلاً السيارات في منشأة تجارة السيارات، لا تعتبر اصولاً طويلة الأجل، وانما اصولاً متداولة

(١) كارل ماركس: رأس المال، الجزء الثاني، عملية إنتاج رأس المال، الطبعة الروسية، دار التقدم موسكو ١٩٨١، ص ٨٠٣.

تحصل عليها المنشأة بغرض البيع، أما السيارات في منشأة تجارية للبيع بالجملة فتعتبر من الأصول طويلة الأجل^(١). ومن العناصر الشائعة لهذه الأصول: الأراضي، المباني، الآلات، الاثاث، التركيبات، المعدات المكتبية... وغيرها.

٢- الأصول قصيرة الأجل (المتداولة):

ويقصد بها الأموال التي لا يزيد عمرها الانتاجي عن فترة محاسبية واحدة، وتقتنى من قبل المشاريع بقصد بيعها أو أستبدالها وليس بقصد الاحتفاظ بها، وهي بصفة عامة النقدية أو التي ستتحول الى نقدية خلال دورة الانتاج العادية دون إن يؤدي ذلك الى تعطيل دورة الانتاج أو الى تضحيه بجزء من قيمتها. وتتمثل في الأموال التي تعدها المنشأة للتداول بغرض الحصول على ربح في أغلب الأحوال، ويمكن تقسيم الأصول المتداولة الى قسمين رئيسيين هما:

أ (أصول متداولة حاضرة: وهي الأصول النقدية في الخزينة أو البنك.

ب) أصول متداولة غير حاضرة: وهي الأصول التي تحتاج الى بعض الوقت لتحويلها الى نقدية مثل البضاعة والذمم وأوراق القبض.

ومن الامور المهمة - في مجال الاستثمار - التي يجب على المحلل المالي الاشارة اليها عند تحليله للمركز المالي للمشروع هو التناسق بين الأصول طويلة الأجل والأصول قصيرة الأجل، ونقصد بالتناسق في هذا الصدد، إجراء موازنه دقيقه عند استخدام عناصر التمويل بين الأصول طويلة الأجل والأصول قصيرة الأجل، بحيث لا يؤدي إرتفاع أحدهما على الآخر بنتائج سلبية على معدل الارباح. ويقصد بالتناسق هنا تمويل الأصول طويلة الاجل من المصادر الذاتية قدر الامكان، بينما يجري تمويل الأصول قصيرة الاجل من مصادر التمويل المقترضه، وذلك لأن معدل دوران الأصول قصيرة الأجل أكبر من معدل دوران الأصول طويلة الأجل، وبالتالي تتاح إمكانية تحويل الأصول قصيرة الأجل غير الحاضرة الى أصول حاضرة (سائله) أسرع من الأصول طويلة

(١) د. أحمد نور: في المحاسبة المالية، الدار الجامعية، بيروت - ١٩٨٥ م، ص ٦٤٥.

الاجل. كما ان المخاطر التي تتعرض لها الأصول طويلة الأجل أكبر من المخاطر التي تتعرض لها الأصول قصيرة الأجل.

ثالثاً - التحليل المالي لمصادر التمويل والاستخدامات:

أشرنا فيما سبق الى العلاقة بين مصادر التمويل والاستخدامات ويتضح مدلولها في نطاق التحليل المالي للمركزين الماليين قصير الاجل وطويل الاجل، وسنوضح هذه العلاقة من خلال الفقرتين التاليتين:

١- علاقة الاصول المتداولة بالخصوم المتداولة*:

يطلق على مجموع الاصول المتداولة التي يمتلكها اي مشروع مصطلح أجمالي رأس المال العامل Gross Working Capital ، أما الفرق بين مجموع الاصول المتداولة والخصوم (الالتزامات) المتداولة فيسطلق عليه بصافي رأس المال العامل Net Working التي تتمتع بها Marging of safety الذي يحقق لدائني المشروع نسبة الامان Capital الالتزامات المتداولة (قصيرة الاجل)، حيث أن ارتفاع نسبة الاصول المتداولة على الخصوم المتداولة تدلل على مقدرة المشروع لمقابلة التزاماته الجارية بيسر.

ان قيام المحلل المالي بأحتساب العلاقة النسبية بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة (الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة) هو بمثابة تحليل للمركز المالي قصير الأجل من خلال معرفة كفاية رأس المال العامل، لأن النقص الذي يصيب رأس المال العامل سوف يؤدي الى ما يلي^(١):

- عدم مقدرة المشروع على سداد التزاماته المتداولة (الجارية) وهذه تؤدي بطبيعة الحال الى خسائر إضافية يتكبدها المشروع وهي تنجم أولاً عن جدولة الديون المستحقة.
- ضياع الفرص امام المشروع لتمويل التوسعات الجديدة والتي تؤثر سلباً على ربحية المشروع من خلال ضياع الفرص الاستثمارية الجديدة.

* سيجري التعمق في هذا الموضوع بالفصلين الأخيرين من هذا الكتاب.

(١) محمود سيع: أصول التحليل المالي، دار النهضة، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٩١.

- عدم إمكانية المشروع على توفير الكميات اللازمة من المخزون السلعي الذي يلبي طلبات العملاء في وقتها المحدد مما يؤدي الى تأخير تسليم البضائع للعملاء في المواعيد المحددة، مما يؤدي الى تدهور ثقة العملاء بالمشروع، او أبتعادهم عن التعامل معه. يتضح مما سبق أن النقص في رأس المال العامل يؤدي الى نقص الأصول المتداولة عن احتياجات المشروع وهذا يعني تعرض المشروع الى خسائر كبيرة قد تؤدي بحياته عندما لا تكون له مقدرة على استيعاب هذه الخسائر. الا أنه يجب أن لا يفهم أن زيادة رأس المال العامل عن احتياجات المشروع مفيدة، بل العكس اذا كانت هذه الزيادة كبيرة فإنها تكون مضرة لعمل المشروع للأسباب التالية:

١- الزيادة في رأس المال العامل قد تخفي تدني مستوى كفاءة السياسات الادارية للمشروع.

٢- قد تدفع الزيادة في رأس المال العامل الى توزيع الارباح على المساهمين دون وجود ما يرر ذلك لاعطاء صوره وهميه الى الجمهور عن المركز المالي الجيد للمشروع.

٣- قد تؤدي الزيادة في رأس المال العامل الى الانفاق التبذيري دون حاجة لمثل هذا الانفاق.

٤- تؤدي الزيادة في رأس المال العامل الى تعطيل النقدية دون استخدام.

٢- علاقة الاصول الثابتة بالخصوم طويلة الاجل:

غالباً ما يجري تحليل المركز المالي طويل الأجل لأي مشروع من خلال استخدام مؤشرات التمويل. وتعتبر نسبة التمويل الخارجي أحد أهم مؤشرات قياس حدود الاعتماد على التمويل الخارجي في تمويل عمليات الاستثمارات طويلة الاجل، وذلك بالاعتماد على معامل اجمالي الخصوم الى اجمالي الاصول، فإذا كانت النسبة مرتفعة فهذا يدل على اعتماد المشروع على مصادر التمويل الخارجية، لسنة واحدة او لعدة سنوات من خلال المقارنات التي تجري لعدد من السنوات لمعرفة اتجاه التغيرات التي

نحدث في هذا الصدد. ولما كانت الالتزامات في أي مشروع تتكون من نوعين أحدهما طويل الاجل والاخر قصير الاجل وجب على المحلل أن يحدد الوزن النسبي لكل منهما، خصوصاً اذا علمنا ان الالتزامات المتداولة لا يدفع عنها فوائد ان وجدت فهي ضئيلة قياساً بالالتزامات طويلة الأجل، والهدف من ذلك هو تحديد نسبة اعتماد المشروع على انواع مصادر التمويل، ويتم ذلك باستخدام النسبتين التاليتين:

الالتزامات المتداولة

$$أ - \text{نسبة الخصوم (الالتزامات) المتداولة} = \frac{\text{أجمالي الالتزامات}}{100 \times}$$

الالتزامات طويلة الاجل

$$ب - \text{نسبة الخصوم (الالتزامات) طويلة الاجل} = \frac{\text{اجمالي الالتزامات}}{100 \times}$$

إضافة الى المؤشر السابق فهناك مؤشراً آخر يطلق عليه معدل الاصول الثابتة الى الإلتزامات طويلة الاجل، الذي يبين مدى الحماية التي تمنح للدائنين ومدى إمكانية زيادة الإلتزامات طويلة الاجل استناداً الى الضمان الممنوح للدائنين سابقاً.

ولتوضيح المدلول اللفظي لمؤشر معدل الاصول الثابتة الى الإلتزامات طويلة الاجل، نفترض ان احدى الشركات قد تقدمت بطلب الى البنك للحصول على قرض طويل الاجل لقاء رهن الالات والمعدات التي تملكها الشركة، وكانت الالات والمعدات والالتزامات طويلة الاجل للشركة لأخر سنتين كما يلي:

١٩٩٦	١٩٩٥	
١٥٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	الالات والمعدات (صافي)
٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	الالتزامات طويلة الاجل

من خلال تطبيق مؤشر معدل الأصول الثابتة الى الالتزامات طويلة الاجل سوف
نحصل على الاتي:

معدل الالات والمعدات هي:

١٩٩٦	١٩٩٥
١:١٩	١:٢٢

يتضح أن المؤشر السابق غاية في الاهمية للدائنين لاتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق
بمنح القرض او رفضه.

اسئلة الفصل الخامس

١- من أجل إقامة أي مشروع اقتصادي لا بد أولاً من توفر بعض المقومات، يعتبر احد أهم هذه المقومات هو توفر المال اللازم لانشاء المشروع. تكلم عن ذلك موضحاً الاتي:

- معنى مصادر التمويل.

- معنى استخدامات مصادر التمويل.

- العلاقة بينهما.

٢- مصادر التمويل الذاتية مرادف لمصطلح حقوق الملكية. فما هي مصادر التمويل الذاتية؟ وما هي عناصرها؟

٣- ان الاموال التي يتم اقتراضها من خارج الوحدة الاقتصادية يطلق عليها بمصادر التمويل المقرضة او الخارجية. تكلم عن ذلك مبيناً أنواعها؟

٤- هناك بعض الخصائص التي تميز الالتزامات طويلة الاجل عن غيرها من الالتزامات. عدد هذه الخصائص وتكلم عنها بالتفصيل؟

٥- ناقش العبارة التالية: «الالتزامات طويلة الأجل في حقيقتها تمثل تعهدات لتمويل أصول معينة أو تأدية خدمات في المستقبل نتيجة لعمليات حدثت فعلاً».

٦- ما هي معايير التفرقة بين الالتزامات قصيرة الاجل عن الالتزامات طويلة الاجل؟ اذكرها مع الشرح المفصل.

٧- ان قياس الالتزامات ينسحب اثره على تحليل المركز المالي للوحدة الاقتصادية. ما المقصود بالعبارة السابقة؟

٨- ما هي الاعتبارات التي جعلت من صافي رأس المال العامل النقطة الجوهرية في تحليل المركز المالي قصير الاجل؟

٩- كيف يتم التناسق بين كلاً مما يأتي:

- الالتزامات قصيرة الاجل والالتزامات طويلة الاجل.

- الالتزامات وحقوق الملكية.

- الاصول طويلة الاجل والاصول قصيرة الاجل.

١٠- ما المقصود بالاستخدامات؟ وما هي انواعها؟

١١- ما المقصود بالاتي:

- علاقة الاصول المتداولة بالخصوم المتداولة.

- علاقة الاصول الثابتة بالخصوم طويلة الاجل.

١٢- ما هي اثار الزيادة والنقصان في رأس المال العامل؟

لتحليل المالي باستخدام النسب المالية

الباب الثالث

الفصل السادس

الإطار العام للنسب المالية

الفصل السابع

النسب المالية لتحليل قائمة المركز المالي

الفصل الثامن

النسب المالية لتحليل

قائمة الدخل والنسب المالية المشتركة

الفصل السادس

الإطار العام للنسب المالية

المقدمة:

تعتبر النسب المالية من ادوات التحليل المالي واسعة الانتشار، وهي أقدم أداة تعرف عليها الفكر المالي - المحاسبي المعاصر، في إيجاد العلاقات بين البيانات والمعلومات الاقتصادية التي يتم الحصول عليها من مصادرها المختلفة. وأساس استخدامها قائم على فكرة مفادها أن أي رقم من الأرقام لا يدل على شيء مهم في حد ذاته، ولا يقدم معلومات مفيدة إلا إذا تم مقارنته بغيره من الأرقام.

ولا يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية هدفاً في حد ذاته دون إيجاد للعلاقات السببية للظواهر المراد دراستها. ولأجل أن يحقق التحليل المالي هدفه، لا بد من استخدام ادوات أخرى برفقة النسب المالية، للوصول الى تفسيرات سببية مقنعة. كأن يجري مقارنة النسب بالمعايير المتاحة داخل المشروع أو خارجه، وذلك حسب اغراض التحليل الذي يجريه المحلل. نظراً لوجود عدد من المعايير، لكل منها هدفاً معيناً، مثل المعايير الشخصية للمحلل التي تتكون لديه نتيجة خبرته ودرايته في هذا المجال، أو النسب التاريخية للمشروع نفسه الناجمة عن البيانات الفعلية للسنوات السابقة، أو النسب المعيارية للصناعة التي ينتمي اليها المشروع، أو النسب المالية للمشروعات المماثلة، وبخصوصاً الناجمة عنها. وأخيراً يمكن الاعتماد على المعايير المحددة في الميزانية التخطيطية للمشروع كأهداف يسعى المشروع الى تحقيقها.

وتجدر الإشارة الى أن اشتقاق النسب يتم عادةً عن طريق نسبة بند من بنود

القوائم المالية الى بندٍ آخر، على أن تكون هذه العلاقة ذات مدلول حتى لا تفقد النسبة معناها.

وعموماً تقسم النسب المالية حسب مصادر معلوماتها الى ثلاثة مجاميع رئيسيه هي:

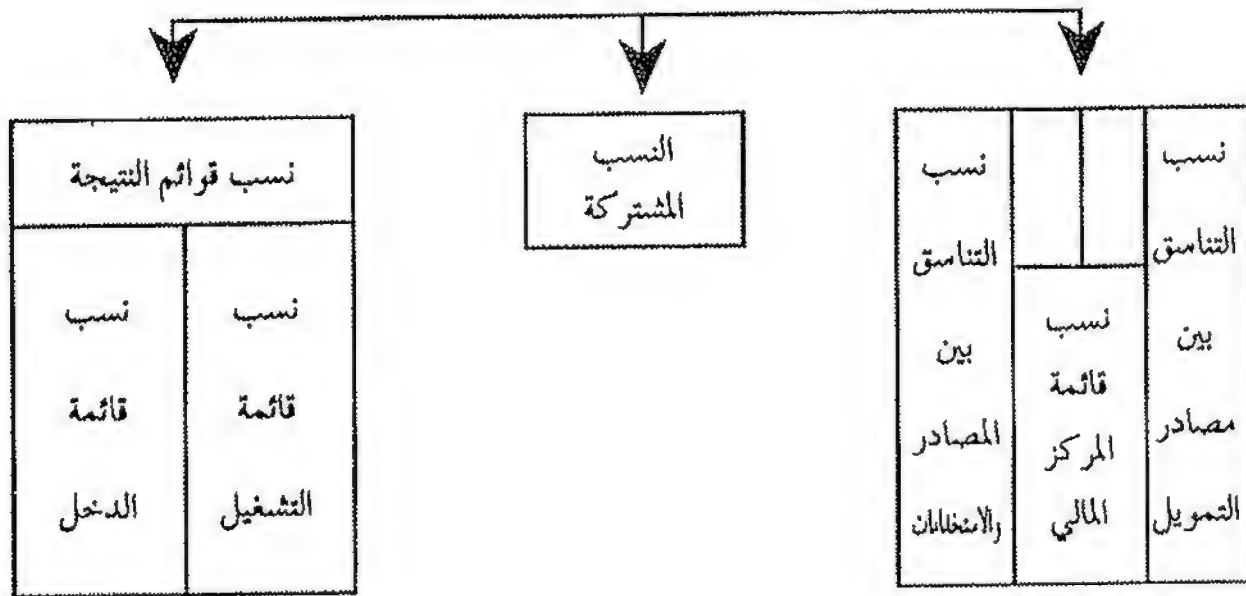
الأولى - النسب المالية الخاصة بتحليل حسابات النتيجة (قائمة الدخل).

الثانية - النسب المالية الخاصة بتحليل المركز المالي.

الثالثة - النسب المالية المشتركة.

وتشتمل كل مجموعة من المجاميع سابقة الذكر على عدد من النسب، لكل منها أغراض محدده، علماً بأنه لا توجد نسبة مثالية تعبر عن كامل النشاط الذي يزاوله المشروع، وإنما توضح كل نسبة منها غرضاً معيناً. ويمكن توضيح النسب المذكورة في الشكل التالي:

مخطط رقم (١) النسب المالية



وتشكل نسب المجاميع السابقة منظومه من المؤشرات النسبية، تكون الاطار العام لأسلوب تحليل يسمى «التحليل المالي باستخدام النسب المالية».

التطور التاريخي لدور النسب المالية في التحليل المالي:

يتفق المؤلفون على أن النسب المالية قد مرت بعدة مراحل باعتبارها أداة للتحليل المالي. وهذه المراحل نوجزها فيما يلي:

أ - المرحلة الأولى (حتى قبل سنة ١٩٥٥م):

ارتبط استخدام النسب المالية في هذه الحقبة التاريخية بعاملين هما الإدارة العلمية وتطور التحليل المالي، حيث كان لها التأثير الواضح في تطور النسب المالية، وكان للتحليل المالي تأثير أكبر في هذا الشأن.

وفي الولايات المتحدة بدأت البنوك سنة ١٨٧٠م بطلب القوائم المالية من المقترضين قبل منحهم القروض، وبعد عشرين سنة، أصبحت القوائم المالية من ضمن المرفقات المطلوبة لأي قرض، وبالتحديد كان ذلك سنة ١٨٩٠م. وفي عام ١٨٩١ إستخدمت نسبة التداول كأول مرة، وكانت هذه محصلة لدراسات متعددة للعلاقات بين عناصر الأصول المتداولة وعناصر الخصوم المتداولة للشركات المقترضة.

ب- المرحلة الثانية (ابتداء من ١٩٠٠م وحتى ١٩١٩م):

في هذه المرحلة، ظهرت مجموعة من التطورات أهمها:

- ١- استخدمت مجموعة من النسب المالية في عدد من الدراسات، وتم نشر قرابة عشر نسب سنة ١٩٠٥م، وتم استخدامها في مجالات مختلفة في التحليل المالي.
- ٢- تم استخدام بعض المعايير الرئيسية، وأهمها معيار ١:٢ في مجال نسبة التداول.
- ٣- في سنة ١٩١٩م ظهرت أهم دراستين متعلقتين باستخدام النسب المالية في التحليل المالي وللأغراض الإدارية الأخرى.
- ٤- قام المحلل المالي «الكسندر والي» بدراسة طبق فيها سبع نسب مالية مختلفة على قرابة ٩٨١ شركة، وعلى فترة زمنية طويلة، وأظهرت الدراسة وجود اختلافات واضحة بين النسب المتعلقة بصناعة محددة، أو في منطقة جغرافية واحدة، عن مثيلاتها في

صناعات أخرى، وفي مناطق جغرافية أخرى. وكان لهذه الدراسة مكانة هامة، نظراً لأنها ركزت على النسب المالية باعتبارها مؤشرات على وجود اختلافات محددة بين مجموعة الشركات محل الدراسة.

٥- قامت الشركة المسماه «دوبون» باستخدام مجموعة من النسب المالية للأغراض الادارية وأظهرتها على شكل هرم لتحليل نتائج العمليات التي تقوم بها، ومما يذكر أن نسبة العائد على رأس المال المستثمر كانت في قمة هذا الهرم، بينما كانت قاعدة الهرم مجموعة من النسب المالية منها معدل الدوران، ونسب الربح الى المبيعات، ويلاحظ أنه على الرغم من أهمية هذه الدراسة إلا أن الاهتمام بها كان أقل من سابقاتها.

ج- المرحلة الثالثة (ابتداء من ١٩٢٠م وحتى ١٩٢٩م):

تميزت هذه المرحلة بما يلي:

١- قامت الجامعات والهيئات المتخصصة بالشؤون المالية والتجارية بتجميع البيانات الخاصة لكثير من الشركات، بهدف اعداد النسب المالية، وقامت باعداد المتوسط الحسابي لمجموعة من النسب المالية.

٢- في سنة ١٩٢٥م، نشر أحد الكتاب دراسة عن اعداد واستخدام ٤٠ (أربعين) نسبة مالية.

٣- قام آخرون باعداد مؤشر يتكون من المتوسط الحسابي المرجح لعدد من النسب عند تقييم المركز المالي للشركات، وتم استخدام «التقدير الشخصي» كمعامل للترجيح والذي يراه المحلل المالي هاماً لهذه النسبة.

وقد تميزت هذه المرحلة بوجود نشاط متميز في مجال تطوير النسب المالية، إضافة الى التوجه الواضح نحو الاساليب العلمية في مجال التحليل المالي.

(١) ملفح عقل «مقدمة في الادارة المالية» الطبعة الأولى ١٩٩٥ - ص ١٩٦.

د - المرحلة الرابعة (ابتداء من ١٩٣٠ وحتى ١٩٣٩):

ساعد إنشاء هيئة الرقابة المالية الأمريكية في هذه الفترة، على انتشار الدراسات العلمية المتعلقة بالنسب المالية، خاصة وأن هذه الهيئة قامت بجمع ونشر كثير من النسب المتعلقة بشركات مختلفة تنتمي الى صناعات مختلفة. وكان لهذه الهيئة دور في تحسين وتطوير نوعية البيانات المالية المنشورة، مما أدى الى تطوير وتحسين في نتائج التحليل المالي بالنسب المالية.

وأهم الظواهر في هذه المرحلة ما يلي:

١- نشر المحلل المالي (فولك) ١٤ (أربعة عشر) نسبة مالية، تعتبر أشهر مجموعة في النسب المالية، وقد أعدها بناء على خبرته الطويلة في هذا المجال، واكتسبت هذه المجموعة شهرة عالية.

٢- تم نشر دراسات متعددة حول دور النسب المالية في توقع الصعوبات والمعوقات المالية التي قد تصادف الشركات، وكانت نتائج هذه الدراسات إمكانية استخدام النسب المالية بكفاءة في مجال التعثر المالي، حيث إتضح أن النسب المالية في الشركات المتعثرة متباينة، عند مقارنتها بالنسب المتعلقة بالشركات المستقرة. وقد تم تقييم هذه الدراسات باعتبارها اساس الدراسات العلمية للنسب المالية.

هـ - المرحلة الخامسة (ابتداء من ١٩٤٠م وحتى ١٩٤٥م):

شهد النصف الأول من الأربعينات خطوات هامة في مجال التحليل العلمي للنسب المالية وتطويرها. وأهم ما شهدته الدراسة التي أنجزها (ميروين) حول تمويل الشركات الصغيرة في خمسة أنشطة صناعية مختلفة، وكانت بمثابة الدراسة العلمية الأولى في مجال قدرة التنبؤ للنسب المالية. ومن المعروف أن النسب المالية ليست إلا انعكاساً لما يسود المنشأة، وبالتالي تعطي المحلل المالي قدرة على التنبؤ بالمشاكل المتوقعة في المنشأة مستقبلاً ولعدة سنوات قادمة.

و - المرحلة السادسة (ابتداء من ١٩٤٦م وحتى تاريخه):

يمكن وصف هذه المرحلة بأنها المرحلة المعاصرة، والتي حظيت وتحظى بالتطور الكبير في استخدامات النسب المالية في مجالات عدة أهمها:

١- زيادة الاهتمام بالتحليل المالي باعتباره أداة لخدمة الإدارة، وبناء عليه اعيد الاهتمام الى استخدام العائد على رأس المال ودوره في تقييم أداء الشركات، وتفسير نتائج نشاطها بدراسة النسب التي تؤثر على معدل العائد على رأس المال المستثمر.

٢- ظهرت مجموعة من الدراسات التي تهدف الى التوقع للعائد على رأس المال المستثمر، وكيفية استخدامه باعتباره أداة لترشيد الأداء المستقبلي للشركة، اعتماداً على التخطيط ورسم السياسات الادارية، وإتخاذ الاجراءات الكفيلة لتحقيق عائد محدد على رأس المال المستثمر في هذه الشركة.

٣- تم استخدام الحاسوب، والأساليب الاحصائية في إختبار قدرة النسب المالية على التنبؤ، كما تعرضت النسب المالية لاختبارات إحصائية، للتعرف على الاختلافات بين النسب المالية المستخرجة من جهات مختلفة تنتمي لصناعة واحدة، أو خلال فترة زمنية محددة، بهدف الوصول الى أثر الصناعة المحددة، أو الفترة الزمنية المحددة موضوع الدراسة على النسب المالية.

٤- تجاوزت النسب المالية تلك المستخرجة من قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، الى نسب مالية مستخرجة من قوائم التدفق النقدي، وأخرى مستخرجة من البيانات المتوفرة في سوق الأوراق المالية.

٥- تم في هذه المرحلة، دراسة تأثير المبادئ المحاسبية المتعارف عليها على النسب المالية فقد تبين على سبيل المثال أن النسب المالية المتعلقة بمعدلات دوران المخزون تختلف علمياً باختلاف طريقة تقييم المخزون، وذلك اعتماداً على السياسات المحاسبية المستخدمة.

الفصل السابع

النسب المالية لتحليل قائمة المركز المالي

على الرغم من أن النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي تشكل منظومة من العلاقات البينية التي لا يمكن الفصل بينهما عند إجراء دراسة شاملة الأبعاد، متعددة الأغراض. لكن الدراسة التعليمية تشترط - أحياناً - الفصل بين هذه النسب لأغراض التبسيط ولغرض الكشف عن المحتوى العلمي لكل منها. لذلك سيتم معالجة كل مجموعة من هذه النسب بمعزل عن الأخرى حسب عائدة كل بند من بنودها إلى القائمة المالية التي تحملها. وفي هذا الفصل سيتم شرح النسب المالية لقائمة المركز المالي كما هو موضح أدناه:

١- نسبة عائد الاستثمار (العائد على الأصول):

تقيس هذه النسبة مقدار العائد الذي تحققه المنشأة الاقتصادية عند استخدام مقدار معين من الأموال خلال فترة معينة، وهي بذلك تقيس القوة الإرادية للأصول. والهدف من هذه النسبة معرفة ما إذا كانت المنشأة قد إستردت الأموال التي استخدمتها عند ممارسة النشاط خلال نفس الفترة. وتحتسب النسبة عن طريق مقارنة صافي العائد أو صافي العجز بالأصول الثابتة، مضافاً إليها الأصول المتداولة، ولذلك تعتبر هذه النسبة مؤشراً لقياس ربحية المنشأة بشكل عام. وتحدد هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{عائد الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{جملة الأصول}} \% \quad \text{أو} \quad \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط جملة الأصول}} \%$$

صافي الربح في المعادلة = صافي ربح العمليات قبل الفائدة والايرادات والمصروفات الأخرى والضريبة
وبذلك فإن هذه النسبة تبين ربحية الاستخدامات سواءاً كان التمويل داخلياً أو
خارجياً. ومن الطبيعي ان كل ارتفاع في هذه النسبة يدل على نجاح الإدارة في سياستها
الاستثمارية.

٢- نسب الاصول:

يقصد بالاصول كل ما تملكه الوحدة الاقتصادية وله قيمة نقدية ويستخدم في
الانتاج او المساعدة فيه، وتعتبر هذه الاصول مصدراً للخدمات الحالية والمستقبلية.
وتقيس النسب الخاصة بالاصول مقدرة الادارات التنفيذية على ادارة الاصول، وتقاس
نسبة التناسق بين انواع الاصول حسب طبيعة العمل وحجم الانتاج. وتنقسم هذه
النسب الى ثلاثة أنواع هي:

أ - نسبة الاصول الثابتة:

أصبح من الواضح لدينا بأن الاصول الثابتة هي الموجودات الدائمة التي تقتنيها
المنشأة لتساهم في العملية الانتاجية وليس بقصد بيعها، وتستخدم لعدة سنوات، ويعبر
عن اقتنائها بأنه شراء لكمية من الخدمات تستنفذ على مدى فترات دورية تتناسب مع
العمر الانتاجي للاصل.

وتعبر هذه النسبة عن معدل الاصول الثابتة بالنسبة لاجمالي أصول المنشأة في
تاريخ معين. وللحكم على هذه النسبة، لا بد من معرفة طبيعة عمل المنشأة وحجم
أعمالها. باعتبار المشاريع الصناعية تستخدم عادة اصول ثابتة بمقدار اكبر من المشاريع
التجارية او الخدمية من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن حجم المشروع يؤثر انتاجياً على
مقدار كمية الاصول الثابتة التي يقتنيها، إضافة الى أن نوع الانتاج يؤثر هو الآخر على
هذا الجانب. فعلى سبيل المثال فإن مصانع الحديد والصلب تحتاج الى أصول ثابتة اكبر
من مصانع المواد الغذائية. وتحدد هذه النسبة بالمعادلة التالية:

الاصول الثابتة

$$\text{معدل الاصول الثابتة} = \frac{\text{الاصول الثابتة}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100\%$$

وهنا لا بد من الاشارة الى أن هذه النسبة لا تعني شيئاً بعحد ذاته بدون معرفة الحجم الانتاجي للمشروع وطبيعة عمله. ولذلك فإن ارتفاع هذه النسبة في صناعة معينة قد لا يعني ان المشروع ذو مقدرة جيدة على توظيف الاموال، وانما قد يكون العكس، والمعيار هنا طبيعة عمل المشروع وحجم انتاجه كما أشرنا سابقاً.

كما أن هذه النسبة لا تقدم تصوراً شاملاً عن توظيف الاموال في الاصول الثابتة، وانما يتطلب الامر بعض النسب التفصيلية المشتقة من هذه النسبة، ومن الضروري معرفة معدل كل نوع من انواع الاصول الثابتة بالنسبة الى اجمالي الاصول الثابتة، لأن صناعة معينة قد تحتاج الى الآلات والمعدات بنسبة اكبر من أي أصل آخر، وصناعة أخرى تحتاج الى المباني بنسبة اكبر من حاجتها الى السيارات وهكذا. وعليه فإن النسب التفصيلية لهذه النسب هي:

$$\text{معدل الآلات} = \frac{\text{الآلات}}{\text{الاصول الثابتة}} \times 100\%$$

$$\text{معدل السيارات} = \frac{\text{السيارات}}{\text{الاصول الثابتة}} \times 100\%$$

$$\text{معدل المباني} = \frac{\text{المباني}}{\text{الاصول الثابتة}} \times 100\%$$

$$\text{معدل الاثاث} = \frac{\text{الاثاث}}{\text{الاصول الثابتة}} \times 100\%$$

وهكذا يستطيع المحلل المالي ايجاد النسب التفصيلية لأنواع الاصول الثابتة، وفقاً لما هو موجود فعلاً لدى المشروع وحسب الحاجة.

ب - نسبة الاصول المتداولة:

تعتبر الأصول المتداولة عن الوسائل الاقتصادية التي يكتنيها المشروع بقصد الاتجار فيها وتحقيق ربح من وراء ذلك، ولهذا يكون عمرها الانتاجي أقل من سنة. وتقاس هذه النسبة قدرة المشروع على تشغيل الاموال في الأنشطة الجارية، ويتم أستخراج هذه النسبة عن طريق قسمة قيمة الاصول المتداولة الى أجمالي الاصول، والتي تأخذ الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الاصول المتداولة} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

ومن الطبيعي أن تتأثر هذه النسبة بطبيعة عمل المشروع كما هو الحال لنسبة الأصول الثابتة التي سبق شرحها. فإذا كان المشروع تجارياً تتجه هذه النسبة الى الارتفاع وكلما زاد حجم النشاط في هذه المشاريع، لا بد أن يرافقه ارتفاع مناسب لهذه النسبة أيضاً، بينما يلاحظ في المشاريع الصناعية أن هذه النسبة تتأثر بحجم النشاط الانتاجي فقط. بينما يكون لطبيعة عمله تأثير أقل مفعولاً من حجم النشاط. وبمعنى آخر في المشاريع الصناعية يكون معدل هذه النسبة دائماً أقل من المشاريع التجارية.

وللحكم على القرارات الاستثمارية في المشاريع الاقتصادية، يتطلب الامر أستخراج نسب تفصيلية عن هذه النسبة، نبين فيها الوزن النسبي لكل نوع من انواع الاصول المتداولة، قياساً بأجمالي الاصول المتداولة، ومن هذه النسب التي يمكن الحصول عليها وفقاً لما هو موجود فعلاً من أنواع الاصول المتداولة في الفترة التي يشملها التحليل النسب التالية:

$$\frac{\text{المخزون السلعي}}{\text{الاصول المتداولة}} \times 100 = \text{الوزن النسبي للمخزون السلعي}$$

$$\frac{\text{اوراق القبض}}{\text{الاصول المتداولة}} \times 100 = \text{الوزن النسبي لأوراق القبض}$$

$$\frac{\text{النقدية}}{\text{الاصول المتداولة}} \times 100 = \text{الوزن النسبي للنقدية}$$

$$\frac{\text{المدينون}}{\text{الاصول المتداولة}} \times 100 = \text{الوزن النسبي للمدينين}$$

ومن خلال النسب السابقة يستطيع المحلل الوقوف على الوزن النسبي الذي يشكله كل نوع من انواع الاصول المتداولة، بالمقارنة مع اجمالي الاصول المتداولة، وبالتالي يستطيع تكوين حكم اولي على درجة استثمار الاموال في المجالات المختلفة. الا أن هذه النسب سوف تكون اكثر دلالة إذا تمت مقارنتها بنسب السنوات السابقة.

ج - نسبة التناسق بين الاصول:

لمعرفة درجة التناسق بين الاستثمار في الاصول الثابتة والاصول المتداولة يلجأ المحلل الى استخدام النسبة التالية:

$$\frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الاصول الثابتة}} \text{ او } \frac{\text{الاصول الثابتة}}{\text{الاصول المتداولة}} = \text{نسبة التناسق بين الاصول}$$

وتهدف هذه النسبة الى التعرف على معدل الاصول كل حسب نوعه بالنسبة للنوع الآخر، بمعنى آخر معرفة عدد مرات الاصول المتداولة الى الاصول الثابتة او العكس. وتفيد هذه النسبة في اكتشاف درجة الخلل في التناسق وفقاً لطبيعة العمل الانتاجي للمشروع.

٣- نسبة الالتزامات:

تعتبر الالتزامات احدى مصادر التمويل المهمة التي يحصل عليها المشروع من خارج نطاق حقوق الملكية، ولذلك يطلق عليها «نسبة المديونية» التي تهم كلاً من مالكي ودائني المشروع على حد سواء، حيث تبين للمالكين كفاءة سياسات التمويل التي تسييرها ادارة المشروع، اما بالنسبة للدائنين فهي تشكل لهم مؤشراً على مقدار هامش الامان الموفر لهم عن ديونهم بذمة المشروع. وتحدد هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الالتزامات} = \frac{\text{الالتزامات}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

وتتفرع عن هذه النسبة مجموعة نسب أخرى تستخدم في تقييم كفاءة سياسات التمويل بشكل تفصيلي، ومن هذه النسب ما يلي:

أ - نسبة الالتزامات طويلة الاجل:

وتقيس هذه النسبة قدرة أصول المشروع على تغطية الالتزامات طويلة الاجل، وتكون هذه النسبة اكثر معنى حينما تقارن الالتزامات طويلة الاجل بالاصول الثابتة، حيث يبين هذا المؤشر الامان الذي يتمتع به الدائنون في الأجل الطويل. على أن يتم تقييم الاصول الثابتة بالقيمة الحالية، لأن مقدار الحماية التي يحصل عليها الدائنون، وقدرة المشروع على الاقتراض تقوم على أساس القيمة السوقية (الجارية) للأصول الثابتة. لأنه عند تقديم القرض برهن الاصول الثابتة، يكون مقدار القرض أقل بنسبة معينة من

قيمة الأصول الثابتة التي تقدم كرهن حتى يكون للدائنين هامشاً من الضمان في حالة عجز المشروع المقترض على سداد القرض، واضطرار المقترضين على بيع الرهن تسديداً للقرض. وتحدد هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الالتزامات طويلة الاجل} = \frac{\text{الالتزامات طويلة الاجل}}{\text{الأصول الثابتة}} \text{ أو } \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{الالتزامات طويلة الاجل}}$$

وفي الواقع فإنه لا يوجد فرق بين النسبتين السابقتين، وإنما يجب النظر الى معدل الأصول الثابتة مقارناً بالالتزامات، وفي كلتي النسبتين السابقتين يجب أن يكون المعدل لصالح الأصول الثابتة لتوفر هامش الامان.

ب- نسبة الالتزامات قصيرة الاجل:

تقيس هذه النسبة مقدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الاجل التي تستحق خلال السنة المالية، ويتم التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الالتزامات قصيرة الاجل} = \frac{\text{الالتزامات قصيرة الاجل}}{\text{الأصول المتداولة}} \text{ أو } \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات قصيرة الاجل}}$$

وتوفر هذه النسبة هامش الامان للدائنين الذين تستحق ديونهم خلال السنة المالية، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة فإنها تدل على المقدرة الجيدة للمشروع على توفير الضمان لسداد ما يذمته من ديون مستحقة.

ج- نسبة تناسق الالتزامات:

يتم استخراج هذه النسبة للتعرف على معدل الالتزامات طويلة الاجل مقارناً بمعدل الالتزامات قصيرة الاجل، وتهدف هذه النسبة الى تحديد مقدار اعتماد المشروع على كل نوع من هذه الالتزامات في تمويل احتياجاته من الاموال، علماً ان هذه النسبة

لا تقدم مدلولاً كافياً إلا في حالة مقارنتها بنسبة التناسق بين الأصول. وتأخذ نسبة تناسق الالتزامات الصيغة التالية:

$$\text{نسبة تناسق الالتزامات} = \frac{\text{الالتزامات المتداولة}}{\text{الالتزامات طويلة الأجل}} \text{ أو } \frac{\text{الالتزامات طويلة الأجل}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

٤- نسبة السيولة (التداول) العادية:

تستخدم نسبة السيولة للحكم على مدى توفر السيولة اللازمة للوحدة الاقتصادية، لسداد التزاماتها المستحقة. وتمثل هذه النسبة عن طريق نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة (الالتزامات المتداولة)، حيث تأخذ الصيغة التالية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وبمقارنة هذه النسبة لعدد من السنوات، ومقارنتها مع المعدلات المعيارية للمشاريع المنافسة يستطيع المحلل وضع صوره أكثر وضوحاً عن حالة سيولة المشروع. علماً أن هناك اتفاقاً بين كثير من المحللين الماليين على أن النسبة المعيارية للسيولة هي (١:٢) ولكن على الرغم من هذا الاتفاق إلا أن ذلك يتوقف على عاملين رئيسيين لكل مشروع هما:

- طبيعة نشاط المشروع الانتاجي.

- حجم نشاط المشروع.

وليس بالضرورة أن تكون النسبة المعيارية للسيولة في المشروع التجاري هي نفس النسبة للمشروع الصناعي أو المالي، ولذلك يجب على المحلل مراعاة العاملين السابقين في هذا المجال. كما أن ارتفاع هذه النسبة لا يدل على كفاءة الإدارة المختصة. وأما على العكس فهو يدل على عجز المشروع عن توظيف الأموال في استثمارات جديدة، بدليل وجود فائض في رأس المال العامل تنعكس آثاره سلباً على ربحية المشروع.

وغالباً ما يستعاض عن هذه النسبة بأحدى النسبتين التاليتين:

الاصول المتداولة - المخزون السلعي

$$\text{أ - نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

باعتبار أن النسبة الاخيرة هي معيار اكثر تشدداً لسيولة المشروع من نسبة السيولة العادية. وهذا يدفع ادارة المشروع او الدائنين الى هذه النسبة في حالة الكساد الاقتصادي، او في حالة بطء معدل دوران المخزون السلعي، وخصوصاً في حالة وجود كمية كبيرة من المخزون السلعي، اكبر من المعدلات المعيارية للمخزون، الذي يتطلبه السوق لمنتجات المشروع. ومن الملاحظ ان نسبة السيولة السريعة المعيارية التي تم الاتفاق عليها هي (١:١) مع أخذ العوامل المؤثرة على هذه النسبة بعين الاعتبار.

التقديية

$$\text{ب - نسبة السيولة الفوريه} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

يلاحظ ان هذه النسبة هي اكثر تشدداً من نسبة السيولة السريعة أذ تأخذ بعين الاعتبار التقديية الحاضرة في الخزينة وفي البنوك فقط لقياس قدرة المشروع على سداد التزاماته المستحقة. وبالرغم من أن هذه النسبة تحدد القدرة الفورية للمشروع على سداد التزاماته المستحقة التي قد تكون مرغوبة من قبل الدائنين، الا انها تشكل ضعفاً في السياسة الاستثمارية للمشروع خصوصاً اذا علمنا أن المشروع الناجح هو الذي لا يعطل امواله بدون استثمار حتى ولو كانت مؤقتة، لأنها تؤثر على ربحية المشروع.

٥- نسبة الملكية:

المقصود بنسبة الملكية هو: نسبة ما توفره مصادر التمويل الذاتية من اموال لامتلاك الاصول التي يستخدمها المشروع في العمليات الانتاجية او المساعدة فيها ، وبالتالي تعتبر هذه النسبة معياراً يتم الاسترشاد به لقياس المقدرة الذاتية التي يتمتع بها المشروع لتغطية

احتياجاته من الاستخدامات، فكلما كانت النسبة مرتفعة فإنها تدل على الاعتماد الذاتي، وبالتالي مؤشر على قوة المشروع. وإذا كانت النسبة متدنية فإنها تشير إلى ضعف المقدرة الذاتية للمشروع على توفير استخداماته ذاتياً، وعادة ما يتم مقارنة هذه النسبة بنسب أخرى مثل نسب الالتزامات، والنسب المعيارية المتوفرة عن الشركات والمشاريع المنافسة الناجحة، وتتأخذ هذه النسبة المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول}}$$

ومن النسبة السابقة يتم اشتقاق نسبة أخرى تسمى بنسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات للتعرف على مقدار ما توفره حقوق الملكية من غطاء للالتزامات المتنوعة في ذمة المشروع من التمويل الخارجي، والنسبة المشتقة هي:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الالتزامات}}$$

وفي ختام مناقشتنا للنسب المالية المختصة بقائمة المركز المالي نود أن نشير إلى أن هذه النسب تعتبر أكثر شيوعاً في الحياة العملية، ويجب أن لا يفهم بأنها النسب الوحيدة، إذ يمكن اشتقاق نسب أخرى، وحسب متطلبات التحليل المالي، على أن لا يفهم بأن الأكثر من النسب في عملية التحليل يكون أكثر فائدة، وفي الغالب يؤدي الاكثار في النسب إلى عديد من الصعوبات قد تجعل من دخول المحلل المالي في التفاصيل الدقيقة مضرراً بأهداف التحليل.

مثال تطبيقي (١)

فيما يلي قائمة المركز المالي لشركة العالمية في ٩٥/١٢/٣١ والمطلوب احتساب كافة النسب المالية الممكنة منها.

الشركة العالمية

قائمة المركز المالي

٩٥/١٢/٣١

الأصول المتداولة: (بالآف الدينير)

النقدية	١٥١٢
اوراق قبض	٢٧٦
مدينون (بالصافي)	٨٩٤٠
المخزون السلعي	١١٦٥١

مجموع الأصول المتداولة ٢٢٣٧٩

الأصول الثابتة:

الآلات (الصافي)	٩٣٠
السيارات (الصافي)	١١٠٥
الأثاث (الصافي)	٦٧٨
المباني (الصافي)	١٣٥٦

مجموع الأصول الثابتة ٤٠٦٩

٢٦٤٤٨

مجموع الأصول

المطلوبات وحقوق المساهمين:

دائون ٤٢١١

أ. دفع ٨٥٧

قرض قصير الأجل ٤٣٦٥

مجموع المطلوبات المتداولة ٩٤٣٣

مطلوبات طويلة الأجل:

قرض بنك التنمية طويل الأجل ١٤٧٥

سندات طويلة الأجل ٩٦٩٣

مجموع المطلوبات طويلة الأجل ١١١٦٨

مجموع المطلوبات ٢٠٦٠١

حقوق المساهمين

رأس المال المدفوع (١٠ دينار للسهم) ١٠٠٠

أرباح غير موزعة ٥١٩٧

— مسحوبات شخصية ٣٥٠

مجموع حقوق المساهمين ٥٨٤٧

مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين ٢٦٤٤٨

الحل:

$$١- \text{نسبة الأصول الثابتة} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{اجمالي الأصول}} = \frac{٤٠٦٩}{٢٦٤٤٨} = ١٥,٣٨\%$$

٢- النسب التفصيلية للأصول الثابتة =

$$أ- \text{معدل الآلات} = \frac{\text{الآلات}}{\text{الأصول الثابتة}} = \frac{٩٣٠}{٤٠٦٩} = ٢٢,٨٦\%$$

$$ب- \text{معدل السيارات} = \frac{\text{السيارات}}{\text{الأصول الثابتة}} = \frac{١١٠٥}{٤٠٦٩} = ٢٧,١٦\%$$

$$ج- \text{معدل الأثاث} = \frac{\text{الأثاث}}{\text{الأصول الثابتة}} = \frac{٦٧٨}{٤٠٦٩} = ١٦,٦٦\%$$

$$د- \text{معدل المباني} = \frac{\text{المباني}}{\text{الأصول الثابتة}} = \frac{١٣٥٦}{٤٠٦٩} = ٣٣,٣٢\%$$

يلاحظ أنه بتجميع النسب التفصيلية لمكونات الأصول الثابتة = ١٠٠٪

$$٣- \text{نسبة الأصول المتداولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{اجمالي الأصول}} = \frac{٢٢٣٧٩}{٢٦٤٤٨} = ٨٤,٦٢\%$$

يلاحظ أنه بجمع نسبة الأصول الثابتة (١٥٣٨٪) مع نسبة الأصول المتداولة (٨٤٦٢٪) فالمجموع = ١٠٠٪.

٤- النسب التفصيلية للأصول المتداولة =

$$\text{أ- معدل النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الأصول المتداولة}} = \frac{١٥١٢}{٢٢٣٧٩} = ٠.٠٦٧٦\%$$

$$\text{ب- معدل أوراق القبض} = \frac{\text{أوراق القبض}}{\text{الأصول المتداولة}} = \frac{٢٧٦}{٢٢٣٧٩} = ٠.٠١٢٣\%$$

$$\text{ج- معدل المدينين} = \frac{\text{المدينون}}{\text{الأصول المتداولة}} = \frac{٨٩٤٠}{٢٢٣٧٩} = ٠.٣٩٩٥\%$$

$$\text{د- معدل المخزون السلعي} = \frac{\text{المخزون السلعي}}{\text{الأصول المتداولة}} = \frac{١١٦٥١}{٢٢٣٧٩} = ٠.٥٢٠٦\%$$

يلاحظ أن مجموع معدلات الأصول المتداولة تساوي ١٠٠٪.

٥- نسب التناسق بين الأصول

$$\text{أ-} \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الأصول الثابتة}} = \frac{٢٢٣٧٩}{٤٠٦٩} = ٥.٤٩٩٩\%$$

$$\text{ب} - \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{الأصول المتداولة}} = \frac{4069}{22379} = 18.18\%$$

$$\text{٦- نسبة الالتزامات} = \frac{\text{الخصوم}}{\text{اجمالي الأصول}} = \frac{20601}{26448} = 77.89\%$$

$$\text{٧- نسبة الالتزامات طويلة الأجل} =$$

$$\frac{\text{الخصوم طويلة الأجل}}{\text{الأصول الثابتة}} = \frac{11168}{4069} = 274.47\%$$

$$\text{أو} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{الخصوم طويلة الأجل}} = \frac{4069}{11168} = 36.43\%$$

$$\text{٨- نسبة الالتزامات قصيرة الأجل} =$$

$$\frac{\text{الخصوم قصيرة الأجل}}{\text{الأصول المتداولة}} = \frac{9433}{22379} = 42.15\%$$

$$\text{أو} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم قصيرة الأجل}} = \frac{22379}{9433} = 237.24\%$$

٩- نسبة تناسب الالتزامات =

$$\frac{\text{الالتزامات المتداولة}}{\text{الالتزامات طويلة الأجل}} = \frac{9433}{11168} = \% = 84.46\%$$

$$\text{أو} = \frac{\text{الالتزامات طويلة الأجل}}{\text{الالتزامات المتداولة}} = \frac{11168}{9433} = \% = 118.39\%$$

$$10- \text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \frac{22379}{9433} = 2.37 : 1 \text{ مرة}$$

11- نسبة السيولة السريعة =

$$\frac{\text{الخصوم المتداولة - المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \frac{11601 - 22379}{9433} = \frac{10728}{9433} = 1.14 : 1 \text{ مرة}$$

12- نسبة السيولة الفورية =

$$\frac{\text{النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \frac{1012}{9433} = 0.16 : 1 \text{ مرة}$$

$$13- \text{نسبة الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول}} = \frac{5847}{26448} = \% = 22.11\%$$

نسبة حقوق الملكية الى الالتزامات =

$$\% ٢٨,٣٨ = \frac{٥٨٤٧}{٢٠٦٠١} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الالتزامات}}$$

اسئلة الفصل السابع

١- ناقش العبارات التالية:

- تعتبر النسب المالية إحدى أدوات التحليل المالي.
- لا يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية هدفاً بحد ذاته.
- لا توجد نسبة مثالية.
- عند استخدام النسب المالية في التحليل لا بد للمحلل ان يقارن النسب مع النسب المعيارية.
- إن الاكثار من النسب المالية يؤدي الى عديد من الصعوبات التي يواجهها المحلل.
- ٢- حدد أغراض كل من النسب التالية:
 - نسبة عائد الاستثمار.
 - نسبة الأصول الثابتة.
 - نسبة التناقص بين الاصول.
 - نسبة الالتزامات.
 - نسبة السيولة العادية.
- ٣- قارن بين النسب التالية:

- نسبة السيولة السريعة ونسبة السيولة العادية.
- نسبة الملكية ونسبة حقوق الملكية الى الالتزامات.

- نسبة الاصول الثابتة ونسبة الاصول المتداولة.
- نسبة التناسق بين الاصول ونسبة التناسق بين الالتزامات.
- ٤— حلل النسب التالية:

صافي الربح	—
جملة الاصول	—
الاثاث	—
الاصول الثابتة	—
حقوق الملكية	—
الاصول	—
النقدية	—
الخصوم المتداولة	—
الاصول المتداولة	—
الخصوم المتداولة	—

٥— الاتي قائمة المركز المالي لأحدى الشركات التجارية في ٩٦/١٢/٣١

المبلغ بالدينار البند

الاصول المتداولة:

نقدية	٥٠٠٠٠
مخزون سلعي	١٥٠٠٠٠

	مدينون	٣٠.٠٠٠
	اوراق قبض	٥.٠٠٠
؟؟	مجموع الاصول المتداولة	
	الاصول الثابتة:	
	آلات (الصافي)	٩.٠٠٠
	مباني (الصافي)	١٠.٠٠٠
؟؟	مجموع الاصول الثابتة	
؟؟	مجموع الاستخدامات	
	حقوق الملكية والالتزامات:	
	رأس المال	؟؟
	صافي الربح	٢٠.٠٠٠
؟؟	مجموع حقوق الملكية	
	قرض قصير الاجل	٣٠.٠٠٠
	اوراق دفع	٢.٠٠٠
	دائنون	٨.٠٠٠
؟؟	مجموع الالتزامات المتداولة	
	قرض طويل الاجل	٤٥.٠٠٠
؟؟	مجموع حقوق الملكية والالتزامات	

المطلوب:

أ - بعد استكمال النواقص في القائمة السابقة أستخرج النسب التالية:

— عائد الاستثمار.

— نسبة الاصول الثابتة.

— نسبة حقوق الملكية.

— نسبة السيولة العادية والفورية.

— نسبة الالتزامات قصيرة الاجل.

— نسبة تناسق الالتزامات.

ب- وضح رأيك في المركز المالي للشركة.

الفصل الثامن

النسب المالية لتحليل قائمة الدخل والنسب المالية المشتركة

المقدمة:

نتناول في هذا الفصل أهم النسب المالية، التي تكون مادتها الأولية البيانات المحاسبية المدونة في قائمة الدخل. ومن ثم نستعرض النسب المالية المشتركة، والتي سميت بذلك، نظراً لكون مصادر بياناتها مشتركة بين قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل. وأخيراً نشرح بشيء من التفصيل النسب المالية المعيارية، من حيث استخداماتها وحدودها وطرق تركيبها. ولذلك قسم هذا الفصل الى ثلاثة اجزاء رئيسية هي:

١- النسب المالية لتحليل قائمة الدخل.

٢- النسب المالية المشتركة.

٣- النسب المالية المعيارية.

اولاً - النسب المالية لتحليل قائمة الدخل:

وهي عبارة عن مجموعة من النسب المالية، التي يتم استخدامها لتحليل قائمة الدخل، وتحليل حسابات النتيجة، نظراً للاهداف المشتركة لكل منهما، كما اوضحنا ذلك عند مناقشتنا للقوائم المالية في فصل سابق. والنسب المالية التي يتم الاستعانة بها لتحليل قائمة الدخل هي:

١- نسبة الربحية:

الربحية مصطلح نسبي، يعبر عن العلاقة النسبية بين الأرباح الصافية، والمبيعات في المنشآت التجارية، وعن الأرباح الصافية وقيمة الانتاج في المشاريع الصناعية. وتهدف هذه النسبة الى قياس قدرة المشروع على الكسب ومدى كفايته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي يمارسه.

وتعتبر هذه النسبة إحدى المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون الحاليون والمتوقعون لأغراض تحديد مسار استثماراتهم، بأعتبار أن الربحية هي أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية المشروع على تحقيق الأرباح من الأنشطة العادية التي يمارسها. وبشكل عام تأخذ هذه النسبة المعادلة التالية:

$$(أ) \text{ نسبة الربحية في المشاريع التجارية} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

$$(ب) \text{ نسبة الربحية في المشاريع الصناعية} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{قيمة الانتاج}} \times 100$$

وتقسم نسب الربحية الى القسمين التاليين:

أ- النسب الناتجة عن نسبة الربح الى صافي المبيعات:

تقيس هذه المجموعة من النسب قدرة المنشأة على التحكم في المصروفات المختلفة، ذات العلاقة بالمبيعات، كما تقيس مدى قدرة المنشأة في تحقيق الأرباح من خلال النشاط البيعي، وفي هذه النسب يكون البسط إما مجمل ربح المبيعات، أو صافي ربح المبيعات، أو صافي الربح بعد الضريبة. أمام مقام هذه النسب فهو صافي المبيعات.

وأهم النسب في هذه المجموعة ما يلي:

١- نسبة مجمل ربح العمليات:

هدفها توضيح العلاقة بين سعر المنتج وتكاليفه، وتتضح هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = \frac{\text{مجمّل ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$
$$\text{أو} = \frac{\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

ومجمّل ربح العمليات يساوي الفرق بين سعر بيع السلعة وتكلفة انتاجها أو شرائها وأهم ما تعبر عنه هذه النسبة، كفاءة الادارة في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات ومدى قدرتها على ضبطها والسيطرة عليها، وذلك بمتابعة هذه النسبة على فترات زمنية متباعدة. وتحافظ هذه النسبة على معدل ثبات أو استقرار أسعار البيع وتكاليف الانتاج. أما إذا تغيرت هذه النسبة بشكل متفاوت من فترة لأخرى فإن ذلك قد يعود الى انخفاض مستوى السلعة أو غيرها من العناصر المؤثرة على هذه النسبة.

٢- نسبة صافي ربح العمليات:

تحتسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة صافي ربح العمليات =

$$\frac{\text{صافي ربح العمليات (قبل الفائدة والضريبة والايرادات والمصروفات الأخرى)}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

ويعود السبب في احتساب هذه النسبة قبل الفوائد والضريبة والايرادات والمصروفات الأخرى لعدم سيطرة الادارة على هذه العناصر، ولذلك فإن المقياس الحقيقي لكفاءة الادارة هو ربح العمليات.

وتتميز هذه النسبة عن نسبة مجمل ربح العمليات بأنها توسع إهتمامها ليشمل عناصر المصروفات الادارية والعمومية، ومصاريف البيع والتسويق إضافة الى تكلفة المبيعات وتوضح هذه النسبة مدى الانخفاض المحتمل في سعر بيع الوحدة قبل أن تبدأ المنشأة في تحمل الخسائر، ولذلك ينظر لهذه النسبة كمقياس عام لكفاءة التشغيل.

٣- نسبة صافي الربح:

تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100\%$$

تختلف هذه النسبة عن صافي ربح العمليات، باشتغالها في البسط على الأرباح المحققة خارج النشاط الرئيسي للمنشأة، إضافة الى المصروفات الأخرى غير المتعلقة بالنشاط الرئيسي للمنشأة، يضاف الى ذلك الضرائب المدفوعة.

وتعتبر هذه النسبة مقياساً أشمل للربحية من سابقتها، ومهما يكن فإن قراءة النسب مجتمعة يؤدي الى نتيجة أكثر موضوعية ودقة عند الحكم على ربحية المنشأة.

ولتوضيح مدى فائدة هذه النسبة في قرارات الاستثمار نقدم المثال التالي:

يرغب أحد المستثمرين في استثمار جزء من أمواله في إحدى الشركات العاملة في المدينة التي يسكنها، وهي ثلاث شركات (أ، ب، ج)، وقد حصل على البيانات التالية عن السنوات الثلاث الأخيرة لهذه الشركات:

البند	الشركة (أ)			الشركة (ب)			الشركة (ج)		
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
قيمة الانتاج	٥٠٠٠	٩٠٠٠	١٤٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	١٤٠٠٠	١٧٠٠٠
الارباح الصافية	٦٠٠٠	٨٠٠٠	١٢٠٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠٠	١٠٠٠٠	٩٠٠٠	١٣٠٠٠	١٥٠٠٠
عدد الاسهم العادية	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٩٠٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٩٠٠٠	١٢٠٠٠

بتطبيق نسبة الربحية في المشاريع الصناعية يتضح ان الشركة (ب) أفضل من الشركتين (أ، ج) في مجال الربحية، لذلك ينصح ان يستثمر فيها، وكما هو مبين ادناه:

الشركة (أ)	الشركة (ب)	الشركة (ج)	
١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤
١٢٪	٨٫٨٪	٨٫٥٪	١٠٪
١٢٪	٨٫٨٪	٩٪	١٢٫٥٪
١٢٪	٨٫٨٪	٩٪	٨٫٨٪

٢- نسبة نصيب السهم من الربح:

وهذه النسبة مكمله لنسبة الربحية، من حيث قياس اداء الشركة من وجهة نظر المستثمر، ويتم احتسابها عن طريق بيان العلاقة بين صافي الربح المتاح للمساهمين (الربح الصافي بعد خصم الضرائب وتوزيعات الارباح الممتازة) وعدد الأسهم العادية (او متوسط عدد الاسهم) في اول المدة وآخر المدة عند حدوث تغيرات واضحة على رأس المال المملوك لأصحاب الإسهام. وتأخذ هذه النسبة المعادلة التالية:

$$\text{نسبة نصيب السهم من الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

ويعتبر هذه النسبة على البيانات الواردة في المثال السابق نحصل على الآتي:

الشركة (أ)	الشركة (ب)	الشركة (ج)							
١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤
٢	١٦	١٣	١	٤	٥	١٨	١٤	٢٥	٢٠

وبذلك يتضح للمستثمر باستخدام النسبتين السابقتين (الربحية، نصيب السهم من الربح) أي من الشركات السابقة تتمتع بمقدرة أكبر على تحقيق المكاسب. وواضح أن الشركة (ب) هي الأفضل لاتجاه النسبتين التصاعدي والمستمر في السنوات الثلاث.

٢- نسب المصروفات:

تعرف المصروفات على أنها: إجمالي الزيادة في الخصوم أو إجمالي النقص في الأصول الناتجة عن القيام بنشاط موجه لتحقيق الأرباح، ولقياس كفاءة المشروع في تحقيق الفائض الاقتصادي من خلال تقليل قيمة المصروفات المختلفة، يتم استخدام بعض النسب التي تسمى بنسب المصروفات، وتحدد هذه النسب بموجب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المصروفات إلى المبيعات} = \frac{\text{إجمالي المصروفات}}{\text{المبيعات}}$$

الآن النسبة السابقة تبقى قاصره دون استخدام بعض النسب التفصيلية لها ومن هذه النسب:

$$\text{نسبة مصاريف التسويق} = \frac{\text{مصاريف التسويق}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

$$\text{نسبة المصاريف الادارية} = \frac{\text{المصاريف الادارية}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

$$\text{نسبة المصاريف التجارية} = \frac{\text{المصاريف التجارية}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

ويستطيع المحلل من خلال النسب السابقة، أن يقيس نسبة كل نوع من المصروفات قياساً بالمبيعات. وللتحليل المستفيض، لا بد من مقارنة نتائج هذه النسبة بمثيلاتها في السنوات السابقة، وبالنسب المعيارية المتاحة، للوقوف على مقدار الاسراف في المصروفات واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة، والضرورية لمعالجة ذلك.

ولتحليل أكثر عمقاً للمصروفات، نظراً لما لها من تأثير على الارباح الصافية وربحية المشروع على نصيب السهم من الارباح، فإنه يتم أستخراج نسب تفصيلية لكل نوع من انواع المصروفات لمعرفة أي منها يشكل حجماً أو نسبة أكبر من انواع المصروفات الاخرى. وهذا يتم من خلال ايجاد الوزن النسبي لكل مصروف يرد بقائمة الدخل وذلك باستخدام المعدلات التالية:

$$\text{الاجور} \\ \text{الوزن النسبي للاجور} = \frac{\text{الاجور}}{\text{اجمالي المصروفات}} \times 100$$

$$\text{الايجارات} \\ \text{الوزن النسبي للايجارات} = \frac{\text{الايجارات}}{\text{اجمالي المصروفات}} \times 100$$

$$\text{الماء والكهرباء} \\ \text{الوزن النسبي للماء والكهرباء} = \frac{\text{الماء والكهرباء}}{\text{اجمالي المصروفات}} \times 100$$

وهكذا يستمر المحلل بإيجاد الاوزان النسبية لبقية المصروفات للوقوف على ما يحتله كل نوع منها للوصول الى النسبة الاكبر قياساً بالمصروفات الواردة في قائمة الدخل، ومن ثم يتم مقارنة هذه النسب مع النسب المتحققة في السنوات السابقة، او النسب المعيارية ليستطيع المحلل اعطاء صورة اكثر وضوحاً عن مقدار التزام المشروع بمعايير الانفاق الاقتصادية، ومدى تحكمه في المصروفات اللازمة للقيام بأوجه النشاط المختلفة.

مثال تطبيقي (٢)

فيما يلي قائمة الدخل لشركة العالمية عن السنة المالية ١٩٩٥ والمطلوب احتساب كافة النسب المالية الممكنة منها:

الشركة العالمية	
قائمة الدخل	
لسنة ١٩٩٥	
بالآف الدنانير	
٣٠٠٠	صافي المبيعات
١٨٠٠	- تكلفة المبيعات
١٢٠٠	مجموع ربح العمليات
	مصروفات ادارية وعمومية:
٣٨٠	الرواتب والأجور
٣٥٢	الايجارات
١٨	الماء والكهرباء
٧٥٠	المجموع

	مصرفات التسويق
١٣٠	الاعلان
١٧٠	رواتب رجال البيع
٣٠٠	المجموع
١٠٥٠	مجموع مصرفات التشغيل

١٥٠	صافي ربح
٣	+ فوائد دائنه
٢	+ كويونات اوراق ماليه
١٥٥	مجموع ايرادات أخرى
١	- فوائد مدينة

١٥٤	صافي الربح قبل الضريبة
١٥	الضريبة
١٣٩	صافي الربح بعد الضريبة

الحصل :

١- نسبة مجمل ربح العمليات =

$$\%٤٠ = \frac{١٢٠٠}{٣٠٠٠} = \frac{\text{صافي المبيعات - تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

٢- نسبة صافي ربح العمليات =

$$\frac{\text{صافي ربح العمليات (قبل الايرادات والمصروفات الأخرى وقبل الضريبة)}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100 = \%$$

$$\frac{100}{3000} \times 100 = 3.33\%$$

٣- نسبة صافي الربح =

$$\frac{\text{صافي الربح (بعد الفوائد وبعد الضريبة)}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100 = \%$$
$$\frac{139}{3000} \times 100 = 4.63\%$$

٤- نسبة المصروفات الى المبيعات =

$$\frac{\text{اجمالي مصروفات التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100 = \%$$
$$\frac{1000}{3000} \times 100 = 33.33\%$$

٥- النسب التفصيلية للمصروفات:

أ- نسبة المصاريف الادارية والعمومية =

$$\frac{\text{مصاريف ادارية وعمومية}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100 = \%$$
$$\frac{750}{3000} \times 100 = 25\%$$

ب- نسبة مصاريف التسويق =

$$\frac{\text{مصاريف التسويق}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100 = \%$$
$$\frac{300}{3000} \times 100 = 10\%$$

٦- الوزن النسبي للمصروفات

أ- الوزن النسبي للرواتب والأجور =

$$\frac{380}{1000} = \frac{\text{الرواتب والأجور}}{\text{اجمالي مصروفات التشغيل}} = 38\%$$

ب- الوزن النسبي للإيجارات =

$$\frac{352}{1000} = \frac{\text{الإيجارات}}{\text{اجمالي مصروفات التشغيل}} = 35.2\%$$

ج- الوزن النسبي للماء والكهرباء =

$$\frac{18}{1000} = \frac{\text{الماء والكهرباء}}{\text{اجمالي مصروفات التشغيل}} = 1.8\%$$

د- الوزن النسبي للإعلان =

$$\frac{130}{1000} = \frac{\text{الإعلان}}{\text{اجمالي مصروفات التشغيل}} = 13\%$$

هـ- الوزن النسبي لرواتب رجال البيع =

$$\frac{170}{1000} = \frac{\text{رواتب رجال البيع}}{\text{اجمالي مصروفات التشغيل}} = 17\%$$

و - الوزن النسبي للمصروفات الادارية والعمومية =

$$\frac{\text{المصروفات الادارية والعمومية}}{\text{اجمالي مصروفات التشغيل}} = \frac{750}{1050} = \frac{\%}{\%} = 71.43\%$$

ر - الوزن النسبي لمصروفات التسويق =

$$\frac{\text{مصروفات التسويق}}{\text{اجمالي مصروفات التشغيل}} = \frac{300}{1050} = \frac{\%}{\%} = 28.57\%$$

ثانياً - النسب المالية المشتركة:

يقصد بالنسب المالية المشتركة، تلك العلاقات النسبية التي يشترك فيها عنصر أو أكثر مقتبس من قائمة المركز المالي، مع عنصر أو أكثر مقتبس من قائمة الدخل، بحيث يمكن استخدام النسب المستخرجه كمؤشر يفيد في اتخاذ قرار معين. ومن أكثر النسب المشتركة تطبيقاً في الممارسات المهنية النسب التالية:

١- معدل الدوران:

ترتبط السيولة الرشيدة، ونجاح المشروع في تشغيل وإدارة أمواله بكفائه بالتعرف على مؤشرات معدل الدوران، التي تحدد معدل دوران الأموال المستخدمة في النشاط الجاري، حسب بنود استخداماتها المختلفة. فإذا كان المشروع يستخدم معدلات دوران الأموال المستثمرة في النشاط للحكم على مدى كفاءة استخدامه، فإن هذه المؤشرات تقدم الحكم على كفاءة تشغيل الأموال في الأنشطة المختلفة. بمعنى آخر فإن معدلات دوران الأموال تستخدم لقياس كفاءة إدارة المشروع في تشغيل أمواله، ومن مصادرها المختلفة في أنشطتها التي تمارسها خلال الفترات المحاسبية المختلفة. ولتحقيق ذلك يلجأ المشروع لأغراض القياس السابقة إلى استخدام النسب التالية:

١- معدل دوران رأس المال العامل:

تقيس هذه النسبة عدد المرات التي يدور فيها رأس المال العامل خلال السنة المالية الواحدة، فكلما تزداد مرات الدوران في السنة الواحدة يكون ذلك دليلاً على مقدرة المشروع على تشغيل وحدة النقد الواحدة من رأس المال العامل في مجالاته المختلفة مما يتيح امكانية اكبر على تحقيق الارباح، وذلك تطبيقاً لمعادلة التداول الاقتصادية (نقود - بضاعة - نقود). ويتم التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال العامل}} = \text{مرة}$$

٣٦٠

$$\text{ويمكن احتسابها باليوم} = \frac{\text{معدل دوران رأس المال العامل}}{\text{يوم}}$$

باعتبار أن عدد الايام اللازمه لدوران رأس المال العامل يتحدد بحاصل قسمة عدد ايام السنة (٣٦٠ يوم) على عدد مرات دوران رأس المال العامل المستخرج.

٢ - معدل دوران المدينين:

تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة ادارة الأئتمان في المشروع على تحصيل الديون. ويرتبط ذلك بعدد المرات التي يمكن فيها تحصيل الديون خلال السنة. وكلما ارتفع المعدل عن السنوات السابقة (او عن المعدلات المعيارية) فهو يشير على تحسن اداء الادارة المختصة في تحصيل ديونها، ونجاح سياستها الائتمانية. وتتضح هذه النسبة في المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{صافي المبيعات الاجله}}{\text{متوسط رصيد المدينين}} = \text{مرة}$$

ومن هذه النسبة، يتم اشتقاق نسبة ثانيه تسمى (نسبة متوسط فترة التحصيل) التي تستخدم لأغراض تقييم نوعية ديون المشروع. وتستخرج هذه النسبة بالصيغة التالية:

$$\frac{365}{\text{متوسط فترة التحصيل}} = \text{معدل دوران المدينين}$$

٣ - معدل دوران المخزون:

يقصد بمعدل دوران المخزون «عدد المرات التي يدورها المخزون خلال السنة» وتستخدم لقياس كفاءة ادارة المبيعات في تصريف منتجات المشروع خلال السنة الواحدة، فهو مؤشر كفاءة يحدد عدد المرات التي يعاد فيها توظيف الاموال في المخزون السلعي الذي يتاجر به المشروع، علماً أن ارتفاع المعدل من خلال عدد مرات الدوران يبين كفاءة الادارة في تحقيق الارباح، لارتباط الارباح التي تتحقق بمقدار دوران المخزون السلعي المعد للبيع اساساً. ويتم احتساب هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

$$\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط رصيد المخزون}} = \text{معدل دوران المخزون} = \text{مرة}$$

ويتم استخراج متوسط المخزون السلعي بواسطة المعادلة التالية:

$$\frac{\text{المخزون السلعي اول المدة} + \text{المخزون السلعي آخر المدة}}{2}$$

٢

ويمكن معرفة معدل دوران المخزون باليوم وفق المعادلة التالية:

$$\frac{360}{\text{معدل دوران المخزون / يوم}} = \text{معدل دوران المخزون / مره}$$

وللحكم على مدى كفاءة ادارة المبيعات من خلال هذه النسبة يدل بطء معدل الدوران على احتمال وجود مخزون راكد، وعدم تمكن المشروع من تشغيل أمواله في السلع المطلوبة. وهذا يعني تجميد اموال المشروع. وبمعنى آخر، ان انخفاض معدل دوران المخزون سوف يؤثر سلباً على سيولة المشروع. وللحكم على هذا المقياس بدقة يتطلب الامر مقارنة معدل كل سنة بالسنوات السابقة وبالمعدلات المعيارية.

٤ - معدل دوران الدائنين:

يعتبر معدل دوران الدائنين من المؤشرات التي يستخدمها المحلل لقياس كفاءة ادارة اي مشروع على سداد التزاماته المتداولة. ويتم استخراج هذا المعدل بموجب الصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \frac{\text{معدل رصيد الحسابات الدائنة}}{\text{المشتريات الصافية}} = \text{مرة}$$

ولمعرفة عدد الايام اللازمه لسداد التزام الدائنين يتم قسمة معدل دوران الدائنين على عدد أيام السنة (٣٦٠ يوم). وتجدر الاشارة هنا الى ان هذا المؤشر يرتبط بمعدل دوران المدينين، وبمعدل دوران المخزون السلعي، لأن المشروع الذي يعاني من مشاكل في تحصيل ديونه وتصريف مخزونه ينجم عنه بالتبعية مشاكل في سداد التزاماته. وهذه بدهية في دنيا الاعمال لتداخل الالتزامات المتبادلة فيما بينها.

٣٦٠

$$\text{ويمكن احتساب المعادلة بالأيام كما يلي:} \quad \text{معدل دوران الدائنين بالمرات} = \frac{\text{معدل دوران الدائنين بالمرات}}{\text{معدل دوران الدائنين بالمرات}} = \text{يوم}$$

٥ - معدل دوران الأصول الثابتة:

تحتسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} = \text{مرة}$$

تستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام موجوداتها الثابتة لتحقيق المبيعات، ويتأثر الرقم الظاهر للموجودات الثابتة في قائمة المركز المالي بعدة عناصر، أهمها تكلفة الأصول الثابتة عند حيازتها، طول عمر الأصول الثابتة، سياسات الاستهلاك المتبعة من قبل المنشأة، بعض الأصول الثابتة مملوكة وبعضها الآخر مستأجر. وعلى المحلل المالي أخذ هذه العناصر في الاعتبار.

وتعتبر هذه النسبة ذات دلالات كبيرة إذا تم تطبيقها في الشركات الكبيرة التي تشكل فيها الموجودات الثابتة جزءاً أساسياً من إجمالي الاستثمارات الكلية.

٦- معدل دوران الأصول المتداولة:

تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} = \text{مرة}$$

تركز هذه النسبة على استخدام الأصول المتداولة في عمليات المبيعات، وتعتبر نسبة مكمله لمعدلات الدوران الأخرى. وتحتل أهمية عالية في المنشآت التجارية، وكلما زادت النسبة اعتبر ذلك مؤشراً على الكفاءة، وقد يعني احتمال الاعتماد على رأس المال العامل بنسبة قليلة.

٧- معدل دوران مجموع الأصول:

تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{مرة}$$

تتأثر هذه النسبة بكل من النسب الأخرى ذات العلاقة بالأصول، وينظر إليها كمقياس اشمل للكفاية، نظراً لكونها مؤشراً على قدرة مجموع الاستثمارات في الأصول على تحقيق رقم المبيعات كما أنها تشير الى كفاءة الادارة في الاستفادة من جميع الموجودات في تحقيق عملياتها البيعية، ويلاحظ أن ارتفاع هذه النسبة دلالة على كفاءة المبيعات، أو على نقص في الاستثمارات في الأصول، أو شراء بعض المبيعات دونما انتاج لها. بينما يدلل نقصانها على عدم استغلال الأصول بكفاءة، أو زيادة لا لزوم لها في الاستثمار أو انخفاض مستوى المبيعات.

وهناك مجموعة من النسب المالية المشتركة ترتبط بين الربح من جهة وبين حسابات قائمة المركز المالي نذكر منها:

١- نسبة العائد على الاستثمار (العائد على الأصول)

تقيس هذه النسبة مقدار العائد الذي تحققه المنشأة الاقتصادية عند استخدام مقدار معين من الاموال خلال فترة معينة، وهي بذلك تقيس القوة الايرادية للأصول. والهدف من هذه النسبة معرفة ما اذا كانت المنشأة قد إستردت الاموال التي استخدمتها عند ممارسة النشاط خلال نفس الفترة. وتحتسب النسبة عن طريق مقارنة صافي العائد او صافي العجز بالاصول الثابتة، مضافاً إليها الأصول المتداولة، ولذلك تعتبر هذه النسبة مؤشراً لقياس ربحية المنشأة بشكل عام. وتحدد هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{عائد الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{جملة الاصول}} \text{ أو } \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط جملة الأصول}}$$

صافي الربح في المعادلة = صافي ربح العمليات قبل الفائدة والايادات والمصروفات الأخرى والضريبة

وبذلك فإن هذه النسبة تبين ربحية الاستخدامات سواءاً كان التمويل داخلياً أو خارجياً. ومن الطبيعي ان كل ارتفاع في هذه النسبة يدل على نجاح الإدارة في سياستها الاستثمارية.

٢- نسبة العائد على حقوق المساهمين

تحتسب هذه النسبة كما يلي:

العائد على حقوق المساهمين =

$$\frac{\text{صافي الربح (بعد الضريبة وبعد طرح حقوق الأسهم الممتازة)}}{\%}$$

صافي حقوق المساهمين (معدل صافي حقوق المساهمين)

تقيس هذه النسبة قدرة الإدارة في زيادة عائد المستثمرين، ويتم الحكم عليها من خلال مقارنتها بأسعار الفائدة على الأوراق المالية طويلة الأجل مع اضافة هامش ربح تعويضي عن مخاطر الاستثمار المرتبطة بالنشاط.

وينظر اليها كمقياس للربحية بشكل شامل، لأنها تقيس مدى قدرة الإدارة على جذب الاستثمارات، بحكم أن العائد على الاستثمارات يعتبر محدداً مهماً في قرارات المستثمرين.

مثال تطبيقي (٣):

فيما يلي قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل لشركة الشرق، لاحتساب النسب المشتركة.

شركة الشرق

قائمة المركز المالي بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١

بالآف الدنانير

بالآف الدنانير

الموجودات:

٧٥٠٠	النقدية
٢٢٥٠٠	اوراق مالية
٣٠٠٠٠	المدينون
١٥٠٠٠	مواد أولية
٧٥٠٠	بضاعة غير تامة الصنع
٢٢٥٠٠	بضاعة تامة الصنع
١٠٥٠٠٠	مجموع الموجودات المتداولة
٢٧٠٠٠٠	الموجودات الثابتة (بالتكلفة)
(٧٥٠٠٠)	- مجمع الاستهلاك
١٩٥٠٠٠	صافي الموجودات الثابتة
٣٠٠٠٠٠	مجموع الموجودات
١٦٥٠٠	دائنون
٢٢٥٠٠	قروض قصيرة الأجل
٦٠٠٠	مصرفات مستحقة
٤٥٠٠٠	مجموع المطلوبات المتداولة
١٠٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠ قرض طويل الأجل
١٥٠٠٠٠	مجموع المطلوبات
٩٠٠٠٠	رأس المال المدفوع
٦٠٠٠٠	+ أرباح محتجزة

١٥٠.٠٠٠	اجمالي حقوق المساهمين
٣٠.٠٠٠	مجموع المطلوبات وحقوق الملاك

شركة الشرق

قائمة الدخل

عن سنة ١٩٩٥

بالاف الدينائر	بالاف الدينائر
	المبيعات (جميعها آجلة)
	٤٥٠.٠٠٠
	- تكلفة المبيعات (المشتريات)
	(٣٦٠.٠٠٠)
	= مجمل ربح العمليات
٩٠.٠٠٠	- المصروفات الادارية
(٦٠.٠٠٠)	والعمومية والبيعية
	= صافي ربح العمليات
٣٠.٠٠٠	- فوائد مدينة
(٧٥٠٠)	= صافي الربح بعد الفوائد
٢٢٥٠٠	+ ايرادات من غير العمليات
٧٥٠٠	= صافي الربح قبل الضريبة
٣٠.٠٠٠	- ضريبة ٣٠٪
(٩٠٠٠)	= صافي الربح بعد الضريبة
٢١٠٠٠	

الحل :

$$1- \text{معدل دوران رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال العامل}} = \frac{450000}{450000 - 105000}$$

$$= \frac{450000}{60000} = 7.5 \text{ مرة}$$

$$2- \text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط رصيد المدينين}}$$

$$= \frac{450000}{30000} = 15 \text{ مرة}$$

$$3- \text{معدل دوران المخزون} =$$

$$= \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط رصيد المخزون}} = \frac{360000}{(22000 + 7000 + 10000) *}$$

$$= \frac{360000}{45000} = 8 \text{ مرات}$$

$$4- \text{معدل دوران الدائنين} =$$

$$= \frac{\text{الدائنين (مجموع المطلوبات المتداولة)}}{\text{المشتريات}} = \frac{45000}{360000} = 0.125 \text{ مرة}$$

* مجموع عناصر المخزون السلعي = مواد أولية + بضاعة غير تامة الصنع + بضاعة تامة الصنع

٥- معدل دوران الأصول الثابتة =

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} = \frac{450000}{190000} = 2.37 \text{ مرة}$$

٦- معدل دوران الأصول المتداولة =

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول المتداولة}} = \frac{450000}{100000} = 4.5 \text{ مرة}$$

٧- معدل دوران مجموع الأصول =

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{450000}{300000} = 1.5 \text{ مرة}$$

٨- نسبة العائد على الاستثمار =

$$\frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{جملة الاصول}} = \frac{30000}{300000} = 10\%$$

٩- نسبة العائد على حقوق المساهمين =

$$\frac{\text{صافي الربح (بعد الضريبة)}}{\text{صافي حقوق المساهمين}} = \frac{21000}{150000} = 14\%$$

تبويب النسب المالية طبقاً لاستخداماتها:

تستخدم النسب المالية من قبل فئات متعددة أهمها:

أ - فئة الدائنين، وفي هذا المجال تؤدي النسب المالية دورها فيما يعرف بـ «تحليل الائتمان».

ب- فئة المستثمرين (الحاليين، والمستقبليين) وفي هذا المجال تؤدي النسب المالية دورها فيما يعرف بـ «تحليل الاستثمار».

ج - إدارة المنشأة، وهي الإدارة الداخلية بمستوياتها المتعددة، وفي هذا المجال تؤدي النسب المالية دورها فيما يعرف بـ «التحليل الإداري».

وقد جرى العرف على تقسيم النسب المالية، حسب أهداف استخداماتها من قبل الفئات سابقة الذكر الى المجموعات الرئيسية التالية:

أ - المجموعة الأولى: نسب السيولة :

تهدف مجموعة النسب في هذه المجموعة الى تقييم القدرة المالية للمؤسسة في الأجل القصير، ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية (ناجمة عن المبيعات) والناجمة عن تحصيل الذمم المدينة. ويقع ضمن هذه النسب ما يلي:

الأصول المتداولة

$$١- \text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{مرة}$$

الخصوم المتداولة

الأصول المتداولة - المخزون السلعي

$$٢- \text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{مرة}$$

الخصوم المتداولة

النقدية

$$٣- \text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{مرة}$$

الخصوم المتداولة

ب - المجموعة الثانية، نسب النشاط

يطلق عليها كذلك «نسب ادارة الموجودات» وتقيس هذه النسب مدى كفاءة ادارة المنشأة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على الأصول المختلفة. كما أنها تقيس الكفاءة في استخدام هذه الأصول، لانتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات إضافة الى تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن. وتتضمن هذه المجموعة مقارنة بين صافي المبيعات والاستثمارات في مختلف أنواع الأصول مع التركيز على تلك التي لها صلة بالمبيعات في المنشآت التجارية، وتستند هذه النسب على افتراض توازن معقول بين المبيعات من جهة وأنواع الموجودات من جهة أخرى.

ويقع ضمن هذه المجموعة النسب التالية:

$$١- \text{ معدل دوران رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال العامل}} = \text{مرة}$$

$$٢- \text{ معدل دوران المدينين} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط رصيد المدينين}} = \text{مرة}$$

$$٣- \text{ معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط رصيد المخزون}} = \text{مرة}$$

$$٤- \text{ معدل دوران الدائنين} = \frac{\text{معدل رصيد الدائنين}}{\text{المشتريات الصافية}} = \text{مرة}$$

$$٥- \text{ معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} = \text{مرة}$$

$$٦- \text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول المتداولة}} = \text{مرة}$$

$$٧- \text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{مرة}$$

المجموعة الثالثة، نسب الربحية:

تعتبر الربحية في المنشأة هي المحصلة النهائية لمختلف السياسات الادارية، وتعتبر نسب التحليل المالي الأخرى عن الطريقة التي تدار بها المنشأة، أما بالنسبة لنسب الربحية فإنها تعبر عن كفاءة الادارة في اتخاذ قراراتها الاستثمارية.

ومن أهم النسب في هذه المجموعة ما يلي:

$$١- \text{نسبة مجمل ربح العمليات} = \frac{\text{مجمول ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}} \times ١٠٠$$

$$٢- \text{نسبة صافي ربح العمليات} = \frac{\text{صافي ربح العمليات (قبل الفائدة والضريبة والإيرادات والمصروفات الأخرى)}}{\text{صافي المبيعات}} \times ١٠٠$$

$$٣- \text{نسبة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح (بعد الفائدة والضريبة)}}{\text{صافي المبيعات}} \times ١٠٠$$

$$٤- \text{نسبة العائد على حقوق المساهمين} =$$

$$\frac{\text{صافي الربح (بعد الضريبة وبعد طرح حقوق الاسهم الممتازة)}}{\text{معدل صافي حقوق المساهمين}} \times ١٠٠$$

$$٥- \text{نسبة العائد على الاستثمار (العائد على الأصول)} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{100 \times \text{جملة الأصول أو (متوسط الأصول)}}$$

المجموعة الرابعة، نسب المديونية:

تتعلق هذه المجموعة بإدارة المديونية، وتقيس النسب فيها المدى الذي تعتمد عليه المنشأة في الاعتماد على أموال الآخرين في تمويل احتياجاتها، ومن النسب الهامة في هذه المجموعة ما يلي:

$$١- \text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{مرة}$$

$$٢- \text{نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{مرة}$$

$$٣- \text{نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{مرة}$$

$$٤- \text{نسبة الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول}} = \text{مرة}$$

المجموعة الخامسة، نسب السوق:

هذه المجموعة من النسب تهتم بتقييم السوق لأداء المنشأة، وعادة ما يكون التقييم قريباً من التقييم المالي، ولذلك يهتم بها المحلل المالي. ومن أهم النسب في هذه المجموعة ما يلي:

الربح بعد الضريبة وحقوق الاسهم الممتازة

$$١ - \text{نسبة العائد على السهم} = \frac{\text{عدد الاسهم في نهاية الفترة}}{١٠٠ \times}$$

القيمة السوقية للسهم

$$٢ - \text{نسبة سعر السهم على عائد السهم} = \frac{\text{العائد على السهم}}{١٠٠ \times}$$

حصصة السهم من الأرباح الموزعة

$$٣ - \text{نسبة عائد التوزيع} = \frac{\text{سعر السهم السوقي}}{١٠٠ \times}$$

وفي ختام هذا التبويب، يجدر التذكير أنه يمكن التوسع في هذا التبويب، وأن النسب الواردة في كل مجموعة ليست هي كل النسب التي تشتمل عليها، وإنما هي النسب الأكثر شيوعاً ويمكن التوسع فيها بشكل كبير.

ثالثاً - النسب المالية المعيارية واستخداماتها:

النسب المعيارية هي معايير أو مؤشرات محددة مسبقاً على أسس علمية توضح ما يجب ان تكون عليه كل نسبة من النسب المالية مستقبلاً، مع ثبات الظروف التي أعدت النسب المعيارية في ظلها. وتستخدم هذه النسب كأداة لقياس النسب الفعلية بعد حدوثها، لتساعد مستخدمي البيانات المحاسبية بمختلف طوائفهم (بمن فيهم المالكين والمحللين الماليين) في تحقيق الرقابة على الأنشطة الفعلية^(١) أو لتوضيح ما يجب أن تكون عليه النسب المالية للقوائم المالية بشكل يتيح إمكانية مقارنتها مع النسب الفعلية. ويمكن تشبيه النسب المعيارية بوحدة الكيلو كمييار للوزن والساعة كمييار للزمن والمتر كمييار لقياس الأطوال.

ومن فوائد النسب المعيارية للمحلل المالي إمكانية مقارنتها مع النسب الفعلية

(١) د. محمد عادل الهامي: اساليب المحاسبة الادارية، مكتبة عين شمس، مصر، بدون سنة نشر، ص ٢٦.

واظهار الانحرافات التي تكون دافعاً قوياً للمحلل للبحث عن أسبابها، وتقديم التفسيرات لها. وبذلك تصلح النسب المعيارية كأداة للرقابة وتقييم الاداء. وتتخذ النسب المعيارية احد الاشكال التالية:

١- النسب التي تخص صناعة معينة.

٢- النسب المقتبسة من المشاريع الماثلة او المنافسه خاصة الناجحة منها.

٣- النسب المستخرجة من المشروع نفسه من واقع الخبرة في السنوات السابقة.

خصائص النسب المعيارية:

تعد النسب المعيارية عن فترة مستقبلية محددة، ولذلك يدخل في هذا الاطار عنصر التنبؤ المستقبلي عن اوجه النشاط المراد إعداد نسبة المعيارية. ويقوم التنبؤ بالمفهوم العلمي على أسس وقواعد منطقية تربط المستقبل بالحاضر والماضي، ويختلف التنبؤ اختلافاً جوهرياً عن التخمين الذي لا يبنى على أسس علمية واقعية ولا يستند على احداث الماضي.

وتأسيساً على ذلك فإن عملية التنبؤ المستقبلي للنسب المعيارية، يتطلب مصادر معلومات دقيقة وواضحة، ومستمدة من الواقع، إضافة الى ذلك، فإن التنبؤ بالنسب المعيارية يتطلب الكادر العلمي المتخصص، ليستطيع استنتاج بيانات الماضي، ومن خلالها يتم توقع المستقبل، مسترشداً بالأدوات والاساليب المتاحة لهذا الغرض. وعلى ضوء ما تقدم فإنه يمكن حصر خصائص النسب المعيارية بالاتي:

١- تتصف النسب المعيارية بالواقعية، ومعناها امكانية تحقيق النسب وفق الامكانيات المتاحة امام المشروع، بحيث لا تكون مستحيلة التحقق ولا متواضعة.

٢- تتمتع النسب المعيارية بالدقة - قدر الامكان - في تحديد النسب المتوقع حدوثها في المستقبل.

٣- يجب ان تكون هذه النسب واضحة، بمعنى ان لا تكون غامضة يصعب فهمها، وبالتالي عدم الاستفادة منها في الممارسات العملية.

حدود الانتفاع من النسب المعيارية:

تعتبر النسب المعيارية من الأدوات التي يستعان بها في تحقيق وظائف المشروع الرئيسية ممثلة في التخطيط والتنسيق والرقابة. إلا أنها لا تعتبر علاجاً شاملاً لكل نواحي النقص في إدارة المشروع للأسباب التالية:

١- تعد النسب المعيارية على أساس تقديري، فقوة أو ضعف البرنامج الموضوع للنسب المعيارية يتوقف الى حد كبير على صحة هذه التقديرات التي تبنى على حقائق وبيانات. كما أن هذه التقديرات يتم التوصل إليها عن طريق دراسة بعض العوامل المتعلقة بالمشروع وعوامل أخرى تتعلق بالبيئة الخارجية المحيطه به.

٢- يجب متابعة النسب المعيارية باستمرار، واجراء التعديلات اللازمة عليها، بما يجعلها متفقه مع الظروف والعوامل المستجده.

٣- إن تنفيذ النسب المعيارية لا يمكن ان يحدث ألياً، دونما إشراف من جميع المستويات الادارية للمشروع. فالتخطيط لا يكون فعالاً الا إذا بذل المسؤولون عن تنفيذ هذه الخطط جهوداً مستمره نحو تحقيق الأهداف، التي وضعت من اجلها النسب المعيارية.

٤- ان النسب المعيارية لا تحمل محل الإدارة العليا، او الإدارة التنفيذية، ولكنها تعتبر أداة من الأدوات التي تعين الادارة في تنمية اعمال المشروع في جميع نواحي النشاط المختلفة عن طريق التخطيط والرقابة.

طرق استخراج النسب المعيارية:

تعتبر عملية أستخراج النسب المعيارية إحدى المسائل الفنية التي تحتاج الى كادر متخصص، يتمتع بمعرفة تامه بأوضاع المشروع الاقتصادية، وبالظروف التي تحيط به. لأجل ان يكون قادراً ومؤهلاً لوضع المعايير الملائمة والصحيحة في هذا المجال. وقد جرت العادة على احتساب النسب المعيارية في الحياة العملية، بموجب إحدى الطريقتين التاليتين:

— الطريقة الاقتصادية — التنبؤيه.

— الطريقة الاحصائية.

١ — الطريقة الاقتصادية — التنبؤيه:

تعتبر هذه الطريقة الاكثر شيوعاً في الحياة العملية، لبساطتها وسهولتها في نفس الوقت. كما أنها تعتبر من الطرق العملية التي يمكن التوصل اليها دونما تعقيد. وقد سميت بالأقتصادية — التنبؤيه لأنها تعتمد على البيانات المحاسبية التاريخية (الفعلية) من ناحية، وعلى البيانات التقديرية من ناحية أخرى. وقد دأبت المشاريع التي تطبق هذه الطريقة على أستخراج النسب المعيارية سنوياً، وبعد الانتهاء من اعداد الميزانيات التقديرية، حيث يقوم الكادر أو الشخص المكلف بأحتساب النسب المعيارية بأتابع الخطوات التالية:

أ — الحصول على البيانات المتعلقة بالنسب المراد إعدادها من واقع القوائم المالية للسنة الحالية، ومن الميزانيات التقديرية للسنة التالية. حيث تمثل الاولى بيانات فعلية عن الماضي، وتمثل الثانية بيانات عن المستقبل المتوقع حدوثه.

ب — ايجاد الفرق الحسابي بين البيانات الفعلية والبيانات التقديرية، على أن تكون المقارنة بين عنصر واحد. يظهر مره في القوائم المالية، ومرة أخرى في الميزانيات التقديرية.

ج — أضافة (أو طرح) الفرق الحسابي المتحقق من الخطوه السابقه، الى الرقم الفعلي للسنة الحالية، واعتبار نتيجه الرقم المتوقع تحقيقه في السنة التالية.

د — أحتساب النسبه المعيارية على أساس العلاقة بين متغيرين يمثل احدهما البسط والآخر يمثل المقام.

وعلى الرغم من بساطة وشيوع أستخدام هذه الطريقة، في إعداد النسب المعيارية، الا أنه يجب أن لا يفهم بأنها المثالية. فقد لا تكون دقيقه احياناً، خصوصاً اذا كانت

التنبؤات المبنية في الميزانيات التقديرية غير دقيقة، لذلك تتطلب المتابعة عند التنفيذ، وإجراء التعديلات اللازمة عليها، كما يتم التعديل على بيانات الميزانيات التقديرية، لأن أي تعديل يتم على البيانات الأخيرة، لا بد أن ينعكس على النسب المعيارية التي تتأثر بهذا التعديل.

مثال:

ولتوضيح هذه الطريقة نفترض ان شركة تجارية أعدت قوائمها المالية في نهاية السنة المالية ١٩٩٦. وقد أُنجزت اللجنة الخاصة بالميزانية التقديرية لعام ١٩٩٧ أعمالها، على ضوء ذلك قامت اللجنة المختصة بأعداد النسب المعيارية. وكان من المفروض اعداد نسبه معيارية عن السيولة الفورية. وقد دلت البيانات المتعلقة بهذا الجانب، والظاهرة في قائمة المركز المالي في ١٢/٣١/١٩٩٦، والميزانية التقديرية النقدية لعام ١٩٩٧ على الاتي:

قائمة المركز المالي في ١٢/٣١/١٩٩٦ الميزانية النقدية لعام ١٩٩٧		
النقدية	٣٠٠٠٠	٣٥٠٠٠
صافي الالتزامات المتداولة	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠

ويتم احتساب النسب المعيارية للسيولة الفورية بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الالتزامات (الخصوم) المتداولة}}$$

مع مراعاة الاجراءات التالية:

(أ) نحتسب فرق النقيده = رصيد النقدية التقديرية كما في الميزانية التقديرية لعام ١٩٩٧

يطرح منه: رصيد النقدية الفعلية كما في قائمة المركز المالي لعام ١٩٩٦

= الفرق الحسابي لرصيد النقدية

$$= 35000 - 30000 = 5000 \text{ دينار}$$

(ب) رصيد النقدية المتوقع لعام ١٩٩٧ = فرق رصيد النقدية + رصيد النقدية لعام ١٩٩٦

$$= 5000 + 30000 =$$

$$= 35000$$

(ج) رصيد الالتزامات المتداولة المتوقع لعام ١٩٩٧ = ٢٥٠٠٠ دينار

$$35000$$

∴ نسبة السيولة المعيارية =

$$25000$$

$$= 1.4 \text{ مرة}$$

٢- الطريقة الاحصائية:

دلت التجارب المستوحاة من الواقع الفعلي أن الاحصاء هو احد جوانب المعرفة التي لا غنى للمحاسبة عنها وعن التحليل المالي، حيث أخذت العلاقات الرخوة بينهما تتمتع في السنوات الاخيرة من هذا القرن. نظراً للفوائد العديدة التي يقدمها الاحصاء للمحاسب والمحلل المالي في سياق عملهما. واحدى فوائده تطبيق طرقه المتعددة في إعداد النسب المالية المعيارية. ونظراً لاستخدام هذه الطرق في هذا المجال اطلقنا تسمية الطريقة الاحصائية على النسب المعيارية المستخرجة بواسطتها. ومن الطرق الاحصائية التي يستعان بها هنا: المتوسط الحسابي، الوسيط، والمتوسط الزمني المتحرك. وسوف نتناول كيفية استخدامها في استخراج النسب المعيارية وبشكل مفصل في الفقرات التالية:

أ - طريقة المتوسط الحسابي:

المتوسط الحسابي هو «عبارة عن ناتج قسمة مجموع مقدار وحدة قياس معينه على عدد المفردات». ولما كانت وحدة القياس المستخدمه في القياس المحاسبي هي النقود، فإن المتوسط الحسابي لأي بند من بنود القوائم المالية هو عبارة عن مجموع أقيام البند مقسوماً على عدد المرات التي يستخدم فيه قيمة البند. فمثلاً لو كان رصيد النقدية للسنوات ١٩٩٢-١٩٩٦ هي: ٥٠٠٠، ٨٠٠٠، ١٠٠٠٠، ١٢٠٠٠، ١٦٠٠٠ دينار على التوالي فإن المتوسط الحسابي للنقدية هو: مجموع رصيد النقدية للسنوات من ٩٢-١٩٩٦ مقسوماً على عدد السنوات اي:

$$\frac{١٦٠٠٠ + ١٢٠٠٠ + ١٠٠٠٠ + ٨٠٠٠ + ٥٠٠٠}{٥} = ١٠٢٠٠ \text{ دينار. ولذلك}$$

$$\frac{\text{مجموع القيم}}{\text{عدد المفردات}} \text{ هو فإن المتوسط الحسابي}$$

وبالرغم من بساطة هذه الطريقة الا أنه يعاب عليها مساوئها في أهمية القيم لجميع السنوات، دون مراعاة للفترة الزمنية، وما يطرأ عليها من تغيرات.

واستناداً الى ما تقدم فإنه يجري استخدام طريقة المتوسط الحسابي لاعداد النسب المعيارية من واقع البيانات التاريخية المدونة على القوائم المالية من خلال أيجاد المتوسط الحسابي لنسب القيم المالية كما هو موضح في المثال التالي:

البيانات التالية مأخوذه من قوائم المركز المالي للسنوات من ٩٢-٩٦ لاحتدى الشركات الصناعية:

السنوات	اجمالي الاصول المتداولة	اجمالي الالتزامات المتداولة
١٩٩٢	٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
١٩٩٣	٨٥٠٠٠	٥٥٠٠٠
١٩٩٤	٩٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
١٩٩٥	١٠٥٠٠	٨٥٠٠٠
١٩٩٦	١٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠

والمطلوب : استخراج نسبة السيولة (التداول) العادية المعيارية لسنة ١٩٩٧ .

الاصول المتداولة

ولما كانت نسبة السيولة العادية = $\frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$ ، لذلك لا بد من اتباع ما يلي:

أ - المتوسط الحسابي للاصول المتداولة = $\frac{\text{مجموع قيم الاصول المتداولة للسنوات من ٩٢-٩٦}}{\text{عدد سنوات القيم}}$

$$\frac{٧٠٠٠٠ + ٨٥٠٠٠ + ٩٠٠٠٠ + ١٠٥٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠}{٥}$$

$$= ٩٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

ب - المتوسط الحسابي للالتزامات المتداولة =

مجموع قيم الالتزامات المتداولة للسنوات من ٩٢-٩٦

عدد سنوات القيم

$$80000 + 80000 + 70000 + 50000 + 50000$$

5

$$= 68000 \text{ دينار}$$

جـ - نسبة السيولة العادية المعيارية لعام ١٩٩٧ =

المتوسط الحسابي للأصول المتداولة

المتوسط الحسابي للالتزامات المتداولة

$$90000$$

$$68000$$

$$= 1.33 \text{ مرة}$$

كما أنه يمكن احتساب النسبة المعيارية السابقة بواسطة قسمة مجموع نسب السنوات الخمس على عدد السنوات كما هو موضح أدناه:

السنوات	أصول متداولة	التزامات متداولة	نسبة السيولة العادية
٩٢	٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١.٤
٩٣	٨٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	١.٥
٩٤	٩٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	١.٢
٩٥	١٠٥٠٠٠	٨٥٠٠٠	١.٢
٩٦	١٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١.٢

$$\frac{\text{مجموع نسب السيولة العادية من ٩٢-٩٦}}{\text{نسبة السيولة العادية المعيارية}} = \frac{\text{عدد السنوات}}{٥}$$

$$\frac{٦٥}{٥} = ١٣$$

ب- طريقة الوسيط:

الوسيط هو «عبارة عن قيمة الملاحظة التي تقع بين سلسلة من المشاهدات بعد ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً». او هو «عبارة عن القيمة التي تقع وسط مجموعة من القيم بعد ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً، بحيث تكون عدد المفردات التي تسبق الوسيط مساوية لعدد المفردات التي تلي الوسيط، فيما لو كان عدد مفردات العينة فرديه، اما اذا كانت عينة الملاحظة زوجية فيعتبر الوسيط «الوسط الحسابي للمفردتين اللتين تقعان في وسط المجموعة».

ولتوضيح معنى الوسيط، نفترض أن البيانات التالية مأخوذة من قائمة المركز المالي لأحدى الشركات للفترة من ٩٢-٩٦:

العنصر	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦
المخزون السلعي	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٨٠٠٠	١٤٠٠٠	١٥٠٠٠

ولتحديد الوسيط في المشاهدة السابقة لا بد من:

(١) ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً: ٢٥٠٠٠ ١٨٠٠٠ ١٥٠٠٠ ١٤٠٠٠ ١٠٠٠٠

(٢) بما أن عدد مفردات المشاهدة فردياً فإن الوسيط يكون المفردة التي تقع في وسط السلسلة السابقة وهو الرقم (١٥٠٠٠)

أما لو كان عدد مفردات المشاهدة السابقة زوجياً، ولنفترض ٦ مفردات للفترة من ٩٢-٩٧ كما يلي:

السنوات

البند	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧
المخزون السلعي	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٨٠٠٠	١٤٠٠٠	١٥٠٠٠	١٦٠٠٠

فلا بد في هذه الحالة ترتيب مفردات عينة المشاهدة تصاعدياً أو تنازلياً كما في المشاهدة الفردية، ولتكن كالسابق تصاعديه: ١٠٠٠٠، ١٤٠٠٠، ١٥٠٠٠، ١٦٠٠٠، ٢٥٠٠٠.

ففي مثل هذه الحالة يكون الوسيط المتوسط الحسابي لمفردتين من مفردات المشاهدة على أن تكونا واقعيتين في وسط المشاهدة، وهما كما هو واضح في العينة (١٥٠٠٠، ١٦٠٠٠)

مجموع القيم الوسطية

ولذلك فإن الوسيط =

عدد مفرداتها

$$16000 + 15000$$

2

$$= 15500 \text{ دينار}$$

أن ما يميز الوسيط عن الوسط الحسابي هو عدم تأثره بالقيم المتطرفة، وهو لا يساوي في الأهمية بين مفردات العينة، كما هو الحال بالنسبة لطريقة الوسط الحسابي، وبذلك فهو يستبعد أثار القيم المتطرفة عن قيمة المفردة التي سوف تكون وسيطاً، وبالتالي تعتبر معبره عن مفردات العينة بشكل كامل.

وعند استخدام فكرة الوسيط لاستخراج النسب المعيارية تطبق خطواتها دون تعديل، فلو كانت النسب المالية للسيولة العادية لأحدى الشركات التجارية للفترة من ٩٢-٩٥ هي:

السنوات					
البند	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦
نسبة السيولة العادية	١٥	١٤	١٧	١٦	١٨

فإن نسبة السيولة العادية المعيارية لعام ١٩٩٧ بعد ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً (١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤) ستكون (١٦).

جـ - طريقة المتوسط الزمني المتحرك:

اساس هذه الطريقة قائم على فكرة طريقة المتوسط الحسابي، الا أنها تختلف عنها بالغاء الجانب السلبي للمتوسط الحسابي حين يساوي بين الأهمية النسبية لجميع مفردات عينة المشاهدة، عن طريق تحريك النسبة زمنياً، ومعاملتها بعلاقته نسبته الجديدة مع المفردة التي تليها.

ويتم تطبيق هذه الطريقة باتباع الخطوات التالية:

- ١- ترتب مفردات العينة تصاعدياً أو تنازلياً.
- ٢- يتم احتساب المتوسط الحسابي لمفردتين أو ثلاث مفردات من بداية أو نهاية سلسلة مفردات العينة.

٣- المتوسط الحسابي المستخرج في الخطوة (٢) يعتبر مفردة جديدة لعمل متوسط حسابي جديد يضاف الى قيمة المفردة التي تلي آخر مفردة في المتوسط الحسابي الاول.

٤- يعتبر المتوسط الحسابي الاخير المستخرج بالطريقة السابقة هو النسبة المعيارية المطلوبة.

ولتوضيح تطبيق المتوسط الزمني المتحرك نفرض ان نسبة السيولة السريعة لشركة من الشركات للفترة من ٩٢ - ٩٦ هي:

السنوات

البند ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦

نسبة السيولة السريعة ١٨ ١٤ ١٦ ١٧ ١٥

والمطلوب: احتساب نسبة السيولة السريعة المعيارية على أساس فترتين اولاً ثم على أساس ثلاث فترات.

الحل:

اولاً - يجري ترتيب مفردات العينة تصاعدياً (او تنازلياً):

١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨

ثانياً - اعداد نسبة السيولة السريعة المعيارية على أساس فترتين:

$$\frac{14 + 15}{2} = 14.5 \text{ مرة}$$

$$\frac{16 + 14.5}{2} = 15.25 \text{ مرة}$$

$$17 + 153 = \frac{172}{2} \text{ مرة}$$

$$18 + 162 = \frac{180}{2} \text{ مرة وهي النسبة المعيارية للسيولة السريعة لعام 1997}$$

ثالثاً - إعداد نسبة السيولة السريعة المعيارية على أساس ثلاث فترات:

$$16 + 15 + 14 = \frac{45}{3}$$

$$18 + 17 + 15 = \frac{50}{3} \text{ وهي النسبة المعيارية للسيولة السريعة لعام 1997}$$

نلاحظ مما سبق ان الفرق الوحيد في تطبيق المتوسط الزمني المتحرك على أساس فترتين او ثلاث أو اربعة فترات زمنية... الخ، هو ان كل متوسط يتم التوصل اليه يعطي وزناً نسبياً يرتفع وينخفض حسب عدد الفترات الزمنية، وبموجب المثال السابق فإن الوزن النسبي للنسبة المعيارية على أساس فترتين يساوي ٢٥٪ لأن عدد المتوسطات الحسابية كان ٤ متوسطات، بينما كان الوزن النسبي في النسبة المستخرجة على اساس ثلاث فترات يساوي ٥٠٪ لأن عدد المتوسطات الحسابية كان متوسطين، كما أن زيادة الفترات الزمنية في السلاسل الزمنية الكبيرة قد يساعد على تقليل العمليات الحسابية، لكنه يقلل من دقة النسبة المعيارية التي يتم التوصل اليها.

اسئلة الفصل الثامن

١- بين معنى المفاهيم التالية:

- الربحية والارباح.

- المصروفات.

- النسب المالية المشتركة.

- النسب المعيارية.

- التنبؤ والتخمين.

٢- ناقش العبارات التالية:

- يستطيع المحلل من خلال النسب المالية العامة والنسب التفصيلية المشتقة أن يقدم تحليلاً مالياً متعدد الجوانب، الا أن التحليل يكون مستفيضاً حينما يقارن المحلل النسب السابقة بنسب ماضية (نسب السنوات السابقة) وبالنسب المعيارية.

- ترتبط السيولة المالية الرشيدة، ونجاح المشروع في تشغيل وإدارة امواله بكفاءة بالعرف على مؤشرات معدل دوران الاصول.

- تصلح النسب المعيارية كأداة للرقابة وتقييم الاداء.

- تعتبر النسب المعيارية اداة من الادوات التي يستعان بها لتحقيق وظائف المشروع الرئيسيه. إلا ان هذه النسب لا تعتبر علاجاً شاملاً لكل نواحي النقص في ادارة المشروع.

- تعتبر الطريقة الاقتصادية التنبؤيه لاعداد النسب المعيارية هي إحدى الطرق الأكثر تطبيقاً في الحياة العملية.

٣- بصفتك خبيراً في التحليل المالي طلب منك احد الاصدقاء مشوره في مجال الاستثمار في إحدى الشركات الثلاث التالية (أ، ب، ج)، وقد تمكنت من الحصول على بعض البيانات اللازمه لهذه الشركات كما هو موضح في الجدول التالي:

العنصر	الشركة (أ)			الشركة (ب)			الشركة (ج)		
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
قيمة الانتاج	١٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٨٠٠٠	٦٠٠٠	١٠٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠	٣٤٠٠٠
الارباح الصافية	١٢٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٤٠٠٠	٦٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٦٠٠٠	٣٠٠٠٠
عدد الاسهم العادية	٦٠٠٠	١٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٤٠٠٠

المطلوب/ بين اي من الشركات السابقة هي اكثر فائدة من غيرها لو قام صديقك بالاستثمار فيها.

٤- الاتي بيانات مأخوذة من قائمتي الدخل والمركز المالي لأحدى الشركات التجارية للفترة من ٩٤ - ١٩٩٦:

التسلسل	العناصر	السنوات		
		١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
١-	صافي ايراد المبيعات	١٥٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٥٠٠٠
٢-	المصاريف المالية والادارية:			
	رواتب	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٢٨٠٠٠
	ايجارات	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
	فوائد قروض	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠
	ماء وكهرباء	٨٠٠	٩٠٠	١٠٥٠
٣-	المصاريف التجارية:			
	الاعلان والتغليف	٩٠٠	٥٠٠	١٥٠٠
	التلف الطبيعي	٤٠٠	٧٠٠	٨٠٠
	النقل	١٥٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠
٤-	استهلاك الاصول الثابتة			
٥-	تكلفة المشتريات:	٩٦٠٠٠	١١٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
٦-	الاصول الثابتة (بالتكلفة)	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
٧-	الاصول المتداولة منها:	٧٠٠٠٠	٨٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠
	مخزون سلعي آخر المدة	٢٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٤٠٠٠٠
٨-	الالتزامات المتداولة:	٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠	٣٢٠٠٠
٩-	الالتزامات طويلة الاجل	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٠-	صافي الارباح	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠

المطلوب: احسب النسب التالية:

- ١- نسبة الربحية للسنوات الثلاث.
- ٢- نسبة المصروفات للسنة الاخيره ثم أشتق منها نسب تفصيليه لتحديد الاوزان النسبيه لكل نوع من انواع المصروفات.
- ٣- معدل دوران المخزون السلعي للسنة الثانيه علماً ان المخزون السلعي اول المدة لهذه السنه يشكل ٣٠٪ من القيمة الاجمالية للمخزون.
- ٤- أحتسب النسبه المعيارية لسنة ١٩٩٧ لنسبة السيولة العادية وذلك باستخدام:
- الوسط الحسابي. - الوسيط.
- ٥- من خلال دراستك للنسب المالية فالمطلوب منك كتابة مقالة عن استخدامات النسب المالية في التحليل المالي مبيناً فيها الاتي:
- معنى النسب المالية.
- انواع النسب المالية.
- مميزات النسب المالية.
- عيوب النسب المالية.

الباب الرابع

لتحليل المالي باستخدام الأساليب
الاقتصادية - الرياضية - الإحصائية

الفصل التاسع

لتحليل المالي باستخدام الأساليب الاقتصادية

الفصل العاشر

لتحليل المالي باستخدام الطرق الرياضية والإحصائية

الفصل التاسع

لتحليل المالي باستخدام الأساليب الاقتصادية

المقدمة:

نعني بأساليب التحليل المالي، «مجموعة الادوات الاقتصادية والرياضية والاحصائية المستخدمة في تحليل مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تمارس في الوحدات الاقتصادية». ويتم استخدام هذه الادوات من خلال دراسة مؤشرات النشاط الاقتصادي والتغيرات الحاصلة في مجرى العملية (او العمليات) الاقتصادية او المالية، عبر التأثيرات المتبادلة لهذه المؤشرات، ومعرفة الاسباب المؤدية لتغير هذا المؤشر أو ذلك. اي ان التحليل العلمي لا يقتصر على اكتشاف التغير او التغيرات الحاصلة، بل يتجاوز ذلك الى معرفة أسبابه.

ان استخدام أساليب التحليل يتوقف قبل كل شيء على الامكانيات المادية والتقنية المتاحة، وعلى الكادر الوظيفي الذي يحسن استخدام هذه الأساليب وادواتها بالشكل الصحيح.

في هذا الفصل، سوف نوضح مجرى التحليل المالي للمعلومات والبيانات المختلفة باستخدام أساليب ووسائل اقتصادية، الا أن هذه الأساليب والوسائل كثيراً ما تتداخل مع الأساليب الأخرى في العملية التحليلية للمشكلة موضوع الدراسة. ولأجل تبسيط الدراسة، وانسجاماً مع أسلوب البحث العلمي ومنهجيته، قمنا بتصنيفها في فصلين مستقلين. ويقع تحت مجموعة الأساليب الاقتصادية، ما يلي:

– أسلوب المقارنات (الاتجاهات) الرأسية.

– أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية.

٩ – أسلوب المقارنات (الاتجاهات) الرأسية:

يعتبر هذا الأسلوب أحد أهم أساليب التحليل المالي في المنشآت والمشاريع المختلفة. وتشمل المقارنات في هذا المجال أشكالاً عدة، وفقاً للغاية أو الهدف من التحليل، حيث تشمل مقارنة البيانات الفعلية (التاريخية) لسنة معينة ببيانات فعلية للسنوات السابقة، أو مقارنة البيانات الفعلية مع البيانات أو المعدلات المستقبلية، أو مقارنة البيانات المتعلقة بمنشأة أو مشروع ببيانات مشروع منافس.

الأن استخدام هذا الأسلوب يتطلب من المحلل مراعاة الاعتبارات التالية:

– عدم الاكتفاء بالأرقام المطلقة عند المقارنة إذ لا بد من إيجاد القيم النسبية للتغير، من أجل تقديم صورة ذات مدلول للتغيرات الحاصلة خلال المقارنة.

– عدم احتساب التغيرات بين عناصر مختلفة في طبيعتها، بل يجب أن تتم بين عناصر ذات طبيعة واحدة.

– تقديم تفسيرات للتغيرات الحاصلة على أن تكون مختصرة وواضحة. وتكون في متن تقرير المحلل المالي.

أن توظيف البيانات كمادة أولية لعملية التحليل المالي، وفق أسلوب المقارنات، يتطلب إعدادها في جداول تصمم بطريقة تخدم أغراض هذا الأسلوب، وذلك بأبعاد الخطوات التالية:

أ) يصمم جدول خاص يسمى «بجدول المقارنات»، يتكون من حقول يختلف عددها باختلاف عدد البيانات المراد تحليلها والفترة الزمنية التي يشملها التحليل، إلا أنه عادة ما يتكون من أربعة حقول هي:

١ – حقل التفاصيل يخصص لعناوين العناصر التي يشملها التحليل.

ب) يتم تعديل تصميم النموذج السابق في حالة اجراء مقارنات إضافية، وخصوصاً عند اجراء المقارنات مع المعدلات المعيارية، اضافة للمقارنات مع البيانات الفعلية للسنوات السابقة. وفي مثل هذه المقارنات يتكون جدول المقارنات من الحقول التالية:

١- الحقول الاربعة الواردة في النموذج السابق.

٢- حقل خامس للمعدلات المعيارية.

٣- حقل سادس للانحرافات عن المعدلات المعيارية يتكون من خانتين: الاولى للانحرافات المطلقة الموجبة، والثانية للانحرافات المطلقة السالبة.

٤- حقل سابع للانحرافات النسبية عن المعدلات المعيارية، ويتكون من خانتين: احدهما للانحرافات النسبية الموجبة، والاخرى للانحرافات النسبية السالبة.

وفي الحالة الأخيرة يتخذ نموذج جدول المقارنات الصورة التالية:

التفاصيل	البيانات التاريخية		التغيرات المطلقة		التغيرات النسبية		المعدلات المعيارية	الانحرافات الفعلية عن المعيارية			
								السترات		المطلقة	
	الحالية	الماضية	السالب	الموجب	السالب	الموجب		الموجب	السالب	الموجب	السالب

ويمكن باستخدام حالات افتراضية (او واقعية) توضيح كيفية استخدام جداول المقارنة، لبيان تطبيقات التحليل المالي باستخدام اسلوب المقارنات. كما هو موضح في المثال التالي:

مثال:

البيانات التالية مأخوذة عن قائمة المركز المالي لاحدى الشركات لآخر سنتين ١٩٩٥، ١٩٩٦:

البيانات الفعلية			المعدلات المعيارية لسنة
العنصر	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٦
أصول ثابتة (صافي)	٢١٠٠٠	١٩٥٠٠	١٨٥٠٠
نقدية	١٠٠٠	٥٠٠	٨٠٠
اوراق قبض	٨٠٠٠	١٢٠٠٠	١٠٠٠٠
المدينون	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٦٠٠٠
المخزون السلعي	٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٧٠٠٠
اجمالي الاصول المتداولة	٣٥٠٠٠	٤٧٥٠٠	٤٣٨٠٠
اجمالي الاصول	٥٦٠٠٠	٦٧٠٠٠	٦٢٣٠٠
رأس المال	٢٦٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠
الالتزامات المتداولة	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠
الالتزامات طويلة الاجل	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٥٣٠٠
مجموع الخصوم	٥٦٠٠٠	٦٧٠٠٠	٦٢٣٠٠

والمطلوب/ بين خطوات التحليل وفق اسلوب المقارنات.

الحل:

١- لاجراء التحليل المالي بأستخدام اسلوب التحليل المالي لا بد من تصميم جدول المقارنات الذي يتناسب مع البيانات المعروضة كما هو موضح ادناه:

التفاصيل	البيانات التاريخية		التغيرات المطلقة		التغيرات النسبية		المعدلات المعيارية		الانحرافات الفعلية عن المعيارية لسنة ١٩٩٦	
	١٩٩٥	١٩٩٦	المرجبة	السالبه	المرجبة	السالبه	لسنة ١٩٩٦	المرجبة	السالبه	النسبيه
أصول ثابتة (صافي)	٢١٠٠٠	١٩٥٠٠		١٥٠٠		٧ر١٪	١٨٥٠٠	١٠٠٠		٥ر٤٪
نقديه	١٠٠٠	٥٠٠		٥٠٠		٥٠٪	٨٠٠	٣٠٠		٣٧ر٥٪
اوراق قبض	٨٠٠٠	١٢٠٠٠	٤٠٠٠		٥٠٪		١٠٠٠٠	٢٠٠٠		٢٠٪
المدينون	٦٠٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠		١٤ر٣٪		٦٠٠٠	١٠٠٠	١٦ر٦٪	
المخزون السلمي	٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠	٨٠٠٠		٤٠٪		٢٧٠٠٠	١٠٠٠		٣ر٧٪
اجمالي الاصول المتداوله	٣٥٠٠٠	٤٧٥٠٠	١٢٥٠٠		٣٥ر٧٪		٤٣٨٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠	
اجمالي الاصول	٥٦٠٠٠	٦٧٠٠٠	٢٠٠٠		٣ر٦٪		٦٢٣٠٠	٤٧٠٠		٧ر٥٪
رأس المال	٢٦٠٠٠	٢٧٠٠٠	١٠٠٠				٢٧٠٠٠	—	—	—
الالتزامات المتداوله	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٥٠٠٠				٢٠٠٠٠	٥٠٠٠		٢٥٪
الالتزامات طويلة الاجل	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠				١٥٣٠٠	٩٧٠٠		٦٣٪
مجموع الخصوم	٥٦٠٠٠	٦٧٠٠٠	١١٠٠٠				٦٢٣٠٠	٩٧٠٠	٥٠٠٠	

٢- لتوضيح بيانات الجدول السابق نود الاشاره الى الاتي:

أ (البيانات المبينة في الحقل الخاص بالتغيرات المطلقة، ناتجة عن اجراء مقابله بين بيانات سنه ١٩٩٦ مع بيانات ١٩٩٥، فمثلاً الاصول الثابتة ظهرت بمبلغ ١٥٠٠ دينار وبالحثانه السالبه يعني أن الاصول الثابتة انخفضت سنة ١٩٩٦ عن الاصول الثابتة لسنة ١٩٩٥ بمبلغ ١٥٠٠ دينار (٢١٠٠٠-١٩٥٠٠). وحين ننسب مقدار الانخفاض على مبلغ الاصول الثابتة لسنة ١٩٩٥ $(\frac{15000}{21000} \times 100)$ ستكون نسبة التغيرات النسبية ٧ر١٪، كما هو وارد في حقل التغيرات النسبيه. ونطبق نفس الأجراء على بقية العناصر.

ب) البيانات الواردة في حقل الانحرافات الفعلية عن المعيارية (الحقل الأخير) فهي ناتجة عن اجراء مقابله بين المعدلات المعيارية لسنة ١٩٩٦، مع البيانات الفعلية (التاريخية) المتحققة في سنة ١٩٩٦. حيث زادت الاصول الثابتة لسنة ١٩٩٦ بمبلغ ١٠٠٠ دينار عن المعدل المعياري المحدد لها. وقد شكلت الزيادة نسبة ٥ر٤٪ عن المعدل المعياري

$$\frac{1000}{18000} \times 100 = \frac{\text{الانحراف}}{\text{المعدل المعياري}} \%$$

ونطبق نفس خطوات العمل على بقية العناصر.

٣- استنتاج بعض النسب المفيدة من جدول التغيرات وحسب الهدف من التحليل:

$$\frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{اجمالي الاصول}} = \text{معدل الاصول المتداولة} \%$$

$$\frac{30000}{56000} = 0.5357 = 53.57\% \text{ سنة } 1995$$

$$\frac{47000}{67000} = 0.7015 = 70.15\% \text{ سنة } 1996$$

$$\frac{\text{أصول ثابتة}}{\text{اصول متداولة}} = \text{نسبة التناسق بين الاصول} \%$$

$$\text{سنة ١٩٩٥} = \frac{٢١٠٠٠}{٣٥٠٠٠} = ٠.٦\%$$

$$\text{سنة ١٩٩٦} = \frac{١٩٥٠٠}{٤٧٥٠٠} = ٠.٤١\%$$

$$\text{نسبة الالتزامات} = \frac{\text{اجمالي الالتزامات}}{\text{اجمالي الاصول}} \%$$

$$\text{سنة ١٩٩٥} = \frac{٣٠٠٠٠}{٥٦٠٠٠} = ٠.٥٣\%$$

$$\text{سنة ١٩٩٦} = \frac{٤٠٠٠٠}{٦٧٠٠٠} = ٠.٦\%$$

$$\text{نسبة السيولة العادية} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \%$$

$$\text{سنة ١٩٩٥} = \frac{٣٥٠٠٠}{٢٠٠٠٠} = ١.٧٥ \text{ مرة}$$

$$\text{سنة ١٩٩٦} = \frac{٤٧٥٠٠}{١٥٠٠٠} = ٣.١٧ \text{ مرة}$$

حقوق الملكية

نسبة الملكية = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الاصول}}$ %

الاصول

٢٦٠٠٠

سنة ١٩٩٥ = $\frac{26000}{56000} \times 100 = 46\%$

٥٦٠٠٠

٢٧٠٠٠

سنة ١٩٩٦ = $\frac{27000}{67000} \times 100 = 40\%$

٦٧٠٠٠

صافي رأس المال العامل = الاصول المتداولة - الخصوم المتداولة

١٩٩٥ = ٣٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ = ١٥٠٠٠ دينار

١٩٩٦ = ٤٧٥٠٠ - ١٥٠٠٠ = ٣٢٥٠٠ دينار

٤- ومن المعلومات الجديدة، والبيانات المستخلصة، والنسب المستنتجة، يستطيع المحلل - من خلال الهدف من التحليل - اجراء التحليل المالي المطلوب وفق الحاجة. اذ أصبحت قراءة المعلومات واستدلال المعاني واتجاهاتها سهلة وواضحة، مما يتيح امكانية بناء التقرير حسب الغاية من التحليل.

وهنا تجدر الاشارة الى أن أسلوب المقارنات، قد وفر ادوات إضافية لخدمة التحليل المالي، ولعل أحد ابرز هذه الادوات هو قوائم التوزيع النسبي، التي ستكون محل الدراسة في الفقرات التالية.

قوائم التوزيع النسبي:

يطلق على أية قائمة تبين الاوزان النسبية للعناصر المدونة في قوائم أخرى، وتأتي في مقدمتها القوائم المالية، (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي)، وتهدف هذه القوائم الى بيان الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر القوائم المالية داخل المجموعة التي ينتمي اليها

العنصر، أو وزنه النسبي مقارناً بالمكونات الاجمالية للقائمة. اضافة الى ذلك فإن قوائم التوزيع النسبي تهتم بالوزن النسبي لكل مجموعة من المجاميع الرئيسيه المكونه للقائمة الواحده داخل اجمالي المجاميع لها^(١).

مما تقدم يتضح ان هناك قائمتين للتوزيع النسبي، احدهما تسمى «بقائمة التوزيع النسبي لقائمة المركز المالي»، والثانية يطلق عليها «بقائمة التوزيع النسبي لقائمة الدخل». وقد تحدد هذه القوائم والاوزان النسبيه للقوائم الماليه لسنة واحدة او لعدة سنوات، حسب الفترة الزمنية التي يشملها التحليل. وتأسيساً على ما تقدم سيتم شرح هذه القوائم في جزئين هما:

أ (قائمة التوزيع النسبي لقائمة المركز المالي:

من المعلوم أن قائمة المركز المالي تتكون من جانبين هما: جانب الاستخدامات (الاصول)، وجانب مصادر التمويل (الخصوم). وكل جانب منهما يشتمل على عدد من العناصر وتصنف كل مجموعة منها الى مجموعات رئيسيه، مثل (أصول ثابتة، اصول متداوله، اصول اخرى). ولغرض تحويل قائمة المركز المالي الى قائمة توزيع نسبي، لا بد من تحويل كافة عناصرها ومجاميعها الى اوزان نسبيه، كما هو مفصل في الخطوتين التاليتين:

١ (تحويل عناصر الاصول الى أوزان نسبيه:

لغرض تحويل عناصر الاصول في قائمة المركز المالي الى أوزان نسبيه فإنه يتم اللجوء الى نسبة قيمة كل عنصر من عناصر الاصول الى مجموع الاصول في القائمة مضروبه في مئة

$$\left(\frac{\text{قيمة العنصر}}{\text{مجموع الاصول}} \times 100 \right),$$

(١) محمود سيع: مصدر سابق، ص ١٥١.

او نسبة كل عنصر الى اجمالي قيمة المجموعة التي ينتمي اليها العنصر بقائمة المركز المالي مضروبة في مئة،

$$\left(\frac{\text{قيمة العنصر}}{\text{اجمالي المجموعة}} \times 100 \right)$$

ولتوضيح كيفية تحويل عناصر الاصول الى اوزان نسبية نسردها المثال التالي:

اذا افترضنا ان أصول احدى الشركات الصناعية الظاهرة في قائمة المركز المالي بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٣١ هي:

الآلات	١١٠٠٠
المعدات	٦٠٠٠
مباني	١٥٠٠٠
مجموع الاصول الثابتة	٣٢٠٠٠
مجموع الاصول المتداولة	١٨٠٠٠
مجموع الاصول الثابتة والمتداولة	٥٠٠٠٠

ولفرض تحويل العناصر السابقة الى اوزان نسبية نلجأ الى استخدام العلاقتين النسبيتين التاليتين:

$$\frac{\text{قيمة العنصر}}{\text{مجموع الاصول}} \times 100 = \text{الوزن النسبي للعنصر بالنسبة الى مجموع الاصول}$$

وعليه فإن:

$$\frac{11000}{50000} \times 100 = 22\% = \text{الوزن النسبي الآلات}$$

$$\text{الوزن النسبي للمعدات} = 100 \times \frac{6000}{50000} = 12\%$$

$$\text{الوزن النسبي للمباني} = 100 \times \frac{15000}{50000} = 30\%$$

$$\text{الوزن النسبي للعناصر بالنسبة الى اجمالي كل مجموعه} = 100 \times \frac{\text{قيمة العنصر}}{\text{اجمالي المجموعة}}$$

وعليه فإن:

$$\text{الوزن النسبي الآلات} = 100 \times \frac{11000}{32000} = 34\%$$

$$\text{الوزن النسبي للمعدات} = 100 \times \frac{6000}{32000} = 19\%$$

$$\text{الوزن النسبي للمباني} = 100 \times \frac{15000}{32000} = 47\%$$

٢) تحويل عناصر مصادر التمويل الى أوزان نسبية:

لا تختلف طريقة تحويل عناصر مصادر التمويل (الخصوم) الى أوزان نسبية، عن طريقة تحويل عناصر الأصول الى أوزان نسبية، حيث التحويل الى أوزان نسبية، اما بنسبة كل عنصر من عناصر مصادر التمويل الى اجمالي مصادر التمويل مضروبه في مئة، او بنسبة كل عنصر من العناصر المذكورة الى مجموع قيمة المجموعة التي ينتمي اليها مضروبه في مئة.

مثال: على افتراض ان البيانات التالية، تمثل قائمتين للمركز المالي لاحدى الشركات لأخر سنتين متتاليتين، والمطلوب تحويلهما الى قائمتي توزيع نسبي:

البيان	السنة ٢	السنة ١
اصول ثابتة:		
مباني (الصفائي)	١٥٠٠٠	١٠٠٠٠
الات	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠
مجموع الاصول الثابتة:	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
أصول متداولة:		
نقديه	١٠٠٠٠	٧٠٠٠
مخزون سلعي	٢٢٠٠٠	١٢٠٠٠
مدينون	٨٠٠٠	١٠٠٠
مجموع الاصول المتداولة	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
مجموع الاستخدامات	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
حقوق أصحاب المشروع:		
رأس المال المملوك	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
احتياطيات	١٥٠٠٠	١٠٠٠٠
مجموع حقوق أصحاب المشروع	٤٥٠٠٠	٤٠٠٠٠
التزامات طويلة الأجل:		
قرض	٦٠٠٠	٥٠٠٠
التزامات قصيرة الاجل:		

دائنون	٤٠٠٠	٣٠٠٠
اوراق دفع	٥٠٠٠	٢٠٠٠
مجموع التزامات قصيرة الاجل	٩٠٠٠	٥٠٠٠
مجموع الالتزامات	١٥٠٠٠	١٠٠٠٠
مجموع المصادر	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠

- ولغرض تحويل قائمة المركز المالي الى قائمة توزيع نسبي تتبع الخطوات التالية:
- ١- ننسب كل عنصر من عناصر القائمة الى المجموع النهائي للجانب الذي ينتمي اليه.
 - ٢- ننسب كل عنصر من عناصر القائمة الى المجموعة التي ينتمي اليها.
 - ٣- نعتبر كل مجموعة فرعية تساوي ١٠٠

وتأسيساً على ما تقدم تظهر قائمة التوزيع النسبي بالشكل الاتي:

الوزن النسبي من الاجمالي الوزن النسبي للمجموعة

البيان	سنة ٢	سنة ١	سنة ٢	سنة ١
أصول ثابتة:				
مباني	٧٥	٣٣ر٣	٢٥	٢٠
الات	٢٥	٦٦ر٧	٨ر٥	٤٠
مجموع الاصول الثابتة	١٠٠	١٠٠	٣٣ر٥	٦٠
أصول متداولة:				
نقدية	٢٥	٣٥	١٦ر٦	١٤
مخزون سلعي	٥٥	٦٠	٣٦ر٦	٢٤

مدینون	۲۰	۵	۱۳۳	۲
مجموع الاصول المتداولة	۱۰۰	۱۰۰	۶۶۵	۴۰
حقوق أصحاب المشروع:				
رأس المال المملوك	۶۶۷	۷۵	۵۰	۶۰
احتياطيات	۳۳۳	۲۵	۲۵	۲۰
مجموع حقوق أصحاب المشروع	۱۰۰	۱۰۰	۷۵	۸۰
التزامات طويلة الاجل:				
قرض	۱۰۰	۱۰۰	۱۰	۱۰
التزامات قصيرة الاجل:				
دائون	۴۴۴	۶۰	۶۷	۶
اوراق دفع	۵۵۶	۴۰	۸۳	۴
مجموع التزامات متداولة	۱۰۰	۱۰۰	۱۵	۱۰
			۱۰۰	۱۰۰

ب) قائمة التوزيع النسبي لقائمة الدخل:

كما هو الحال بالنسبة لتحويل قائمة المركز المالي الى قائمة توزيع نسبي. فإن تحويل قائمة الدخل الى قائمة توزيع نسبي تؤدي الى سهولة حساب النسب المالية، واجراء المقارنات بعد تبسيط الارقام المطلقة، وذلك لاحتفاظ كل عنصر بوزنه النسبي داخل مجموعته، وداخل القائمة ككل. ولأجل احتساب الاوزان النسبية في قائمة الدخل، يجب اعتبار رقم المبيعات الاساس الذي ينسب اليه باقي عناصر قائمة الدخل وفق الخطوات التالية:

- ١- ينسب كل عنصر من عناصر النفقات والايادات الى رقم المبيعات.
- ٢- تنسب كل مرحلة من مراحل قائمة الدخل كأجمالي، الى رقم المبيعات. مثل تكلفة المبيعات/ المبيعات، مجمل الربح/ المبيعات، صافي الدخل قبل الضرائب/ المبيعات...الخ.

٣- ينسب اجمالي كل مجموعه من النفقات الى المبيعات، مثل المصاريف الادارية / المبيعات، مصاريف البيع والتوزيع / المبيعات، مصاريف تمويله / المبيعات... الخ.
وفيما يلي نعرض مثلاً حول كيفية تحويل قائمة الدخل من الارقام المطلقة، الى قائمة توزيع نسبي:

قائمة التوزيع النسبي لقائمة دخل شركة وادي الاردن التجارية عن السنة المنتهية في ١٩٩٦/١٢/٣١	قائمة الدخل لشركة وادي الاردن التجارية عن السنة المنتهية في ١٩٩٦/١٢/٣١
١٠٠	صافي المبيعات ١٠٠٠٠
(٦٠)	تكلفة المبيعات (٦٠٠٠)
<u>٤٠</u>	<u>٤٠٠٠</u> مجمل الربح
	ناقصاً: مصاريف ادارية وعمومية
٨	مرتبات ٨٠٠
<u>٢</u>	<u>٢٠٠</u> مصاريف ادارية
١٠	مجموع مصاريف ادارية ١٠٠٠
١٥	مرتبات بيعه ١٥٠٠
<u>٥</u>	<u>٥٠٠</u> اعلان
<u>٢٠</u>	<u>٢٠٠٠</u>
(٣٠)	(٣٠٠٠) اجمالي مصاريف ادارية وعمومية
<u>١٠</u>	<u>١٠٠٠</u> صافي الدخل من ادارة الاعمال
(٥)	ناقصاً: المصاريف الاخرى
<u>٥</u>	<u>(٥٠٠)</u> فائدة قرض
(١)	٥٠٠ صافي الربح قبل الضرائب
<u>٤</u>	<u>(١٠٠)</u> الضرائب
	<u><u>٤٠٠</u></u> صافي الدخل بعد الضرائب

ملاحظات: نلاحظ من عملية تحويل قائمة الدخل الى قائمة توزيع نسبي والتي وردت في المثال السابق ما يلي:

١- نفرض ان صافي المبيعات تساوي ١٠٠.

٢- ننسب كل عنصر من عناصر قائمة الدخل الى صافي المبيعات كما هو موضح ادناه:

$$\text{الوزن النسبي لتكلفة المبيعات} = 100 \times \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}} = 100 \times \frac{6000}{10000} = 60\%$$

$$\text{الوزن النسبي لمجمل الربح} = 100 \times \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافي المبيعات}} = 100 \times \frac{4000}{10000} = 40\%$$

$$\text{الوزن النسبي للمرتبات} = 100 \times \frac{\text{المرتبات}}{\text{صافي المبيعات}} = 100 \times \frac{800}{10000} = 8\%$$

وهكذا نستمر في نسب كل عنصر من عناصر قائمة الدخل الى صافي المبيعات حتى يتم استكمال عناصر قائمة الدخل لنحصل على قائمة التوزيع النسبي لقائمة الدخل.

وفي ختام مناقشة أسلوب المقارنات، نود الاشارة الى ان التحليل المشار اليه وفق الأسلوب السابق، يسمى في معظم المؤلفات التي عنت بالتحليل المالي «بالتحليل الرأسي» ورغم تحفظنا على هذه التسمية فإنها تعني تحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية الى اجمالي القائمة، او الى اجمالي كل مجموعة من مجموعات القائمة عن فترة مالية واحدة. بمعنى آخر ان التحليل الرأسي يهتم بمقارنة الجزئيات بعضها ببعض ومقارنة كل مجموعة جزئية بالمجموعة الكلية. كما أنه يجب التنويه الى ان العبرة ليست في استخراج الاوزان النسبية، وانما في تفسير دلالة هذه الاوزان واستخلاص النتائج منها.

٢- أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية:

يستند هذا الأسلوب في إجراء المقارنات على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات، لتوضيح العلاقة بين مؤشراتها التي يعبر عنها «بالمعدل قياساً لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة». أو علاقته بالمؤشر القياسي، الذي يعتبر أساساً لباقي المؤشرات. وترتبط عملية اختيار المؤشر الأساسي باختيار سنة الأساس، التي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة وموضوعية، بعيداً عن التحيز الشخصي، بقصد إخفاء بعض الحقائق أو لإظهار بعض الوقائع بصورة مغايرة للواقع. كما يجب أن تكون سنة الأساس من السنوات الطبيعية البعيدة عن المؤثرات الشاذة.

ويظهر الرقم القياسي التغير في ظاهرة اقتصادية أو مؤشر معين، مثل حجم الإنتاج لنوع معين من السلع، أو لمجموعة معينة من السلع المتماثلة، أو التغير في أجور العمال في الصناعات المختلفة والتي تتغير من مكان إلى آخر، ومن وقت لآخر، ويمكن مقارنة بيانات قائمة ماله معينة لمشروع معين بنفس البيانات لقوائم ماله لذات المشروع لسنوات سابقة.

كما تقدم يمكن أن نعرف الرقم القياسي «بأنه رقم أو مقياس احصائي، تم تصميمه بقصد إظهار التغير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة». وعندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الأرقام القياسية، يطلق عليه أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، تعبيراً عن المقارنات لعدد من السنوات تزيد عن السنتين. إلا أنه يفضل عدم تجاوز السلسلة الزمنية عن خمس سنوات، لضمان الدقة في التعبير عن الواقع أو الظاهرة الاقتصادية. بمعنى آخر كلما زادت الفترة الزمنية عن خمس سنوات تصبح أقل دقة نتيجة للظروف الاقتصادية المتعلقة بتأثير التضخم الاقتصادي على تغير قيمة النقود.

وتحتسب العلاقة بين المؤشرات، وفقاً لأسلوب الأرقام القياسية، بواسطة نسبة قيمة العنصر في سنة المقارنة الى قيمة العنصر في سنة الأساس، مضروباً في ١٠٠، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

$$\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة} \\ 100 \times \frac{\text{قيمة نفس العنصر في سنة الأساس}}{\text{قيمة نفس العنصر في سنة الأساس}}$$

وبناءً على ما تقدم فإن هذا الأسلوب يهدف الى بيان التغيرات التي تحدث لقيمة عنصر او عناصر معينة لبيانات القوائم المالية، وهو بذلك يسلط الضوء على العناصر ذات التغيرات الشاذة (ارتفاع او انخفاض بقيمتها من سنة الى أخرى)، وعلى تلك العناصر التي تكون تغيراتها طبيعية. والتي تدفع المحلل الى دراسة مستفيضه لمعرفة اسباب هذه التغيرات لمساعدة ذوي الشأن لاتخاذ القرارات المناسبة.

ولتوضيح استخدام هذا الأسلوب نفترض انه تم الحصول على قوائم المركز المالي لشركة وادي الاردن للفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٦ كما يلي:

العناصر	السنوات					(المبالغ بالآلف)
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	
أصول ثابتة:						
مباني (تكلفه)	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٩٠	
الات (تكلفه)	٧٠	١٠٠	١١٥	١٢٠	١٣٠	
مجموع الاصول الثابتة	١٥٠	١٨٠	١٩٥	٢٠٠	٢٢٠	
ناقصاً: مجمع الاستهلاك	(٢٠)	(٤٥)	(٦٠)	(٧٢)	(٨١)	
صافي الاصول الثابتة	١٣٠	١٣٥	١٣٥	١٢٨	١٣٩	
أصول متداولة:						
نقديه	٧	٨	١٠	١٣	١٧	
اوراق مالية	٣	٤	٤	٨	٨	
مخزون سلمي	٤١	٥٧	٦٢	٦٧	٧٣	
مجموع الاصول المتداولة	٥١	٦٩	٧٦	٨٨	٩٨	
مجموع الاصول (الاستخدامات)	١٨١	٢٠٤	٢١١	٢١٦	٢٣٧	
حقوق أصحاب المشروع:						
رأس المال	٨٢	٩٤	٩٦	٩٧	١٠٠	
احتياطي وارباح مرحله	٩	١١	١٣	١٥	١٨	
مجموع حقوق اصحاب المشروع	٩١	١٠٥	١٠٩	١١٢	١١٨	
التزامات طويلة الاجل	٦٥	٧٢	٧٣	٧٥	٧٧	
التزامات قصيرة الاجل	٢٥	٢٧	٢٩	٢٩	٤٢	
مجموع حقوق أصحاب المشروع والالتزامات	١٨١	٢٠٤	٢١١	٢١٦	٢٣٧	

وقبل قيام المحلل المالي بالتحليل، لا بد من توضيف البيانات الواردة في قوائم المركز المالي السابقه، بطريقة تنسجم مع اسلوب المقارنات الافقيه، بأستخدام الارقام القياسية

والسلاسل الزمنية. لذلك تبويب هذه البيانات في جداول تستخدم هذا الأسلوب، علماً بأن عملية تبويب الجداول التحليلية هي عملية ذات محتوى فني، تعتمد على خبره ودراية المحلل، ولا بد من اتسامها بالدقة، والوضوح، والبساطة بغية الاستفادة منها بشكل يخدم الغرض من التحليل المالي.

فإذا اعتبرنا ١٩٩٢ سنة أساس للسنوات الأخرى. فإن الجدول التحليلي سوف يتم اعداده وفق الخطوات التالية:

أ - نعتبر عناصر قائمة المركز المالي لسنة ١٩٩٢ أساساً لبقية عناصر القوائم الأخرى، وما دمننا قد اعتبرنا سنة ١٩٩٢ أساساً لبقية السنوات، لذلك نرمز لجميع عناصرها بالرقم ١٠٠.

ب- ننسب العناصر المتشابهة الى العنصر الذي يمثله في سنة الأساس، مضروباً في ١٠٠. وفق المعادلة التي تمت الاشارة اليها سابقاً. وبذلك يظهر الجدول السابق بالصورة التالية:

العناصر	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مباني (تكلفه)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١١٢ر٥
الات (تكلفه)	١٠٠	١٤٢ر٩	١٦٤ر٣	١٧١ر٤	١٨٥ر٧
مجموع الاصول الثابته	١٠٠	١٢٠	١٣٠	١٣٣ر٣	١٤٦ر٧
ناقصاً: مجمع الاستهلاك	١٠٠	٢٢٥	٣٠٠	٣٦٠	٤٠٥
صافي الاصول الثابته	١٠٠	١٠٣ر٨	١٠٣ر٨	٩٨ر٥	١٠٦ر٩
نقديه	١٠٠	١١٤ر٣	١٤٢ر٩	١٨٥ر٧	٢٤٢ر٩
اوراق ماليه	١٠٠	١٣٣ر٣	١٣٣ر٣	٢٦٦ر٧	٢٦٦ر٧
مخزون سلعي	١٠٠	١٣٩	١٥١ر٢	١٦٣ر٤	١٧٨
مجموع الاصول المتداوله	١٠٠	١٣٥ر٣	١٤٩	١٧٢ر٥	١٩٢
مجموع الاصول (الاستخدامات)	١٠٠	١١٢ر٧	١١٦ر٦	١١٩ر٣	١٣٠ر٩
رأس المال	١٠٠	١١٤ر٦	١١٧	١١٨ر٣	١٢٢
احتياطي وارباح مرحله	١٠٠	١٢٢ر٢	١٤٤ر٤	١٦٦ر٧	٢٠٠
مجموع حقوق اصحاب المشروع	١٠٠	١١٥ر٤	١١٩ر٨	١٢٣	١٢٩ر٧
التزامات طويلة الاجل	١٠٠	١١٠ر٨	١١٢ر٣	١١٥ر٤	١١٨ر٥
التزامات قصيرة الاجل	١٠٠	١٠٨	١١٦	١١٦	١٦٨
مجموع حقوق اصحاب المشروع والتزامات	١٠٠	١١٢ر٧	١١٦ر٦	١١٩ر٣	١٣٠ر٩

٣- بعد اعداد الجدول السابق، يقوم المحلل المالي بأجراء الدراسات المطلوبة على البيانات الجديدة، المتحققه على شكل نسب مئوية، وفق الغاية المحددة من التحليل المالي، بالاستعانة بالاساليب الاخرى لتقديم تصورات تفيد الجهة المختصة في اتخاذ القرار الرشيد.

ونظراً لأهمية أسلوب المقارنات بأستخدام الأرقام القياسية، فقد شاع أستخدامه في تحليل مجالات وغايات متعددة كتحليل الربحية، وتحليل المصاريف، وتحليل الاستثمارات وغيرها من المجالات التي يشملها التحليل المالي. وللتعمق في هذا الأسلوب، نسوق مثلاً شاملاً، كما هو مبين فيما يلي:

الاتي بعض المؤشرات التي تم الحصول عليها من القوائم المالية لشركة وادي الاردن التجارية للفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٦ (المبالغ بالدينار):

جدول (١) المؤشرات المطلقة لنتائج الاداء للفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٦

المؤشرات	الوحدة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
المبيعات	مليون	٢٦٩	٩٢٢	١٥٦	١٩٤	٢٠٢	٢١٠	٢١٨
الربح الاجمالي	ألف	١٤٠٤	٤٢٣٥	٩٤٨٥	١٠٨٧٦	١٢٢٣٢	١٣٥٩٢	١٤٩٤٨
المصاريف الاجمالية	ألف	٨٦٦	٢٨٤٩	٧٢٤٩	٧٥٩٦	٨٩٥٨	١٠٣٢٠	١١٦٥٨
صافي الربح	ألف	٥٣٨	١٣٨٦	٢٢٣٦	٣٢٨٠	٣٢٧٤	٣٢٧٢	٣٢٩٠

وقد طلب تحليل ربحية هذه الشركة بأستخدام المؤشرات السابقة. وبالنظر الى أن المؤشرات المشار اليها في الجدول هي مؤشرات بالمبالغ (مطلقة). لذلك لا بد من تحويلها الى مؤشرات نسبيه (توزيع نسبي). كما يلي:

جدول (٢) المؤشرات النسبية لنتائج اداء شركة وادي الأردن التجارية

للفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٦

سنة	التغيرات بالمقارنة مع سنة ١٩٩٠						مؤشرات الاداء كنسبة مئوية من المبيعات		
	الارباح الصافية		المصاريف		الارباح الصافية		صافي الربح	المصاريف الاجمالية	الارباح الاجمالية
	%	+	%	+	%	+			
١٩٩٠	١٠٠	-	١٠٠	-	١٠٠	-	٢	٣٢١٩	٥٢١٩
١٩٩١	٧٥١	٠٤٩٧	٩٦	٠١٢٩	٨٨	٠٦٢٦	١٥٠٣	٣٠٩٠	٤٥٩٣
١٩٩٢	٧١٤	٠٥٧١	١٤٣٩	١٤١٣	١١٦١	٠٨٤٢	١٤٢٩	٤٦٣٢	٦٠٦١
١٩٩٣	٨٤٥	٠٣٠٩	١٢١٦	٠٦٩٦	١٠٧٤	٠٣٨٧	١٦٩١	٣٩١٥	٥١٠٦
١٩٩٤	٨١	٠٣٧٩	١٣٧٨	١٢١٦	١١٦	٠٨٣٦	١٦٢١	٤٤٣٥	٦٠٥٥
١٩٩٥	٧٧٩	٠٤٤٢	١٥٢٧	١٦٩٥	١٢٤	١٢٥٣	١٥٥٨	٤٩١٤	٦٤٧٢
١٩٩٦	٧٥٤	٠٤٩١	١٦٦١	٢١٢٩	١٣١٤	١٦٣٨	١٥٠٩	٥٣٤٨	٦٨٥٧

من الواضح ان الجدول الأخير قد تم استخراج المؤشرات التي يعبر عنها من البيانات والمؤشرات المطلقة في جدول رقم (١). وقد أتبعنا الخطوات التالية للوصول اليها:

١- تم احتساب معدل المؤشرات الرئيسية (الارباح الإجمالية، المصاريف، صافي الارباح) كمعلاقه كل منهما الى المبيعات، وفق المعادلات التالية:

$$\text{معدل الارباح الإجمالية} = \frac{\text{الارباح الإجمالية}}{\text{المبيعات}} \times ١٠٠$$

$$\text{معدل المصاريف الإجمالية} = \frac{\text{المصاريف الإجمالية}}{\text{المبيعات}} \times ١٠٠$$

$$\frac{\text{معدل الارباح (الربحية)}}{100 \times \text{المبيعات}}$$

٢- تم احتساب التغير في المؤشرات حسب السنوات على أساس الفرق بين كل سنة مع سنة الأساس (١٩٩٠).

٣- احتسبت نسبة التغير على اساس علاقة كل مؤشر بحسب السنوات كنسبه
مئويه لنفس المؤشر في سنة الاساس.

(أ) التحليل باتباع أسلوب المقارنات الرأسية:

من الجدول رقم (٢) يتضح أن التغيرات في المؤشرات لم تظهر بدرجة حادة كما هو بالنسبة للمؤشرات المطلقة (المبيعات، المصاريف، الأرباح)، حيث تعكس النزعة الواضحة نحو الزيادة وإن كانت بدرجات متفاوتة. وقد كان أعلى معدل للزيادة في المصاريف حيث بلغ ١٣ر٥ مره في عام ١٩٩٦ بالمقارنه مع عام ١٩٩٠. حيث من الواضح ان مبلغ المصاريف عام ١٩٩٦ كان ١١٦٥٨ ألف دينار، بينما كان في عام ١٩٩٠ (٨٦٦) ألف دينار $(١١٦٥٨ \div ٨٦٦ = ١٣ر٥ \text{ مره})$. بينما بلغ النمو في الأرباح الاجمالية ١٠ر٦ مره. وقد جاءت الأرباح الصافيه في المرتبه الأخيرة، حيث بلغت ٦ر١ مره لنفس الفترة.

ونلاحظ أيضاً أن معدل الأرباح الصافية قد انخفض في عام ١٩٩١، بالمقارنة مع عام ١٩٩٠ بنسبة ٦٢٦ر٠٪ مما أدى الى خفض الربحية بنسبة ٤٩٧ر٠٪.

إن النزعة في زيادة المصاريف وانخفاض الأرباح الاجمالية يؤدي حتماً الى تخفيض الربحية. ويمكن معالجة هذه الحالة عن طريق:

— الزيادة المستمرة في المبيعات.

— تحسين المزيج البيعي.

— زيادة الدخل الإجمالي مع ثبات المصاريف.

- تخفيض المصاريف مع ثبات الدخل.

- زيادة انتاجية العمل.

- تحسين مستوى التنظيم في العمل.

- زيادة مهارة العاملين.

- زيادة الحوافز المادية والمعنوية.

(ب) التحليل باتباع اسلوب المقارنات الافقية باستخدام الارقام القياسية والسلاسل الزمنية:

لتطبيق هذا الاسلوب، وتوضيح استخداماته، سوف نحاول اعتماد التحليل على أحد المؤشرات الرئيسية، ولناخذ المصاريف الاجمالية لبيان تأثيرها على الربحية. ويمكن للمحلل المالي اتباع نفس الطريقة على باقي المؤشرات، وحسب الضرورة. ولأجل تنفيذ ذلك، لا بد من تصميم جدول يبين لنا حركة الربحية كملاقة بين الارباح الصافية بالنسبة الى المصاريف الاجمالية.

جدول رقم (٣) حركة الربحية كملاقة بين الارباح الصافية والمصاريف الاجمالية

السنة	معدل الارباح الى المصاريف (الربحية)	الرقم القياسي			التغيرات
		من السنة السابقة (الرقم القياسي المتحرك)	من سنة الأساس	من السنة السابقة	
١	٢	٦	٥	٤	٣
١٩٩٠	٦٢ر١	١٠٠	١٠٠	—	—
١٩٩١	٤٨ر٦	٧٨ر٣	٧٨ر٣	(١٣ر٥)	(١٣ر٥)
١٩٩٢	٣٠ر٨	٦٣ر٤	٤٩ر٦	(١٧ر٨)	(٣١ر٣)
١٩٩٣	٤٢ر٢	١٤٠ر٣	٦٩ر٦	١٢ر٤	(١٨ر٩)
١٩٩٤	٣٦ر٥	٥٨ر٨	(٦ر٧)	(٢٥ر٦)	(٢٥ر٦)
١٩٩٥	٣١ر٧	٨٦ر٨	٥١	(٤ر٨)	(٣٠ر٤)
١٩٩٦	٢٨ر٢	٨٩	٤٥ر٤	(٣ر٥)	(٣٣ر٩)

المؤشرات المبينه في جدول رقم (٣) قد تم احتسابها على اساس المعادلات التاليه:

١- تم احتساب الربحية في الخانة رقم (٢) وفق الاتي:

$$\frac{\text{الارباح الصافيه}}{100 \times \text{المصاريف الاجمالية}}$$

فمثلاً ربحية سنة ١٩٩٠ هي $(100 \times \frac{538}{866})$ اي الارباح الصافيه لسنة ١٩٩٠ ÷ المصاريف الاجمالية لنفسه السنة $(100 \times)$ وهكذا بالنسبة لبقية السنوات.

٢- التغيرات المحسوبة في الخانة رقم (٣) استخرجت على أساس الفرق بين ربحية كل سنة مع ربحية سنة الأساس (١٩٩٠). فمثلاً التغيرات في ربحية ١٩٩١ استخرجت على أساس الفرق بين ربحية سنة ١٩٩١ و ربحية سنة ١٩٩٠ $(٤٨٦ - ٣٢٩١ = ١٣٥٠)$ وهكذا بالنسبة للسنوات الاخرى.

٣- التغيرات المستخرجة في الخانة رقم (٤) تم احتسابها على أساس الفرق بين ربحية كل سنة من ربحية السنة التي تسبقها. فمثلاً التغيرات في ربحية ١٩٩٦ و ١٩٩٥ احتسبت كالآتي: $(٢٨٢ - ٣١٧ = ٣٥٠)$ ، $(٣١٧ - ٣٦٥ = ٤٨)$ للسنوات ١٩٩٦، ١٩٩٥ على التوالي وهكذا تتبع نفس الخطوات بالنسبة للسنوات الأخرى.

٤- احتسب الرقم القياسي في الخانة رقم (٥)، على أساس العلاقة بين قيمة العنصر في سنة المقارنة، مقسوماً على قيمة العنصر في سنة الأساس مضروباً في ١٠٠ مع اعتبار سنة الأساس (١٩٩٠) ١٠٠٪.

٥- تم احتساب مؤشر الربحية، وفق الرقم القياسي المتحرك (خانة رقم ٦)، على أساس العلاقة بين قيمة العنصر في سنة المقارنة، مقسوماً على قيمة العنصر في السنة السابقة، مضروباً في ١٠٠٪ مع اعتبار سنة الأساس ١٠٠٪.

وبعد الانتهاء من توضيح المعلومات الواردة في الجدول رقم (٣)، نستطيع ان نبدأ التحليل حيث من الواضح بأن العوامل الرئيسية التي أثرت على الربحية هي، المصاريف الاجمالية، حيث ان زيادة المصاريف خلال فترة التحليل ادت الى تخفيض الربحية من سنة الى أخرى. وهذا يدل على العلاقة العكسية بين المصاريف الاجمالية والربحية، أذ في الوقت التي تزداد قيمة المصاريف، يقابلها انخفاض في الربحية، حتى تصل الى نقطة تتعادل فيها قيمة المصاريف مع الارباح، فتكون قيمة الارباح صفراً، واذا زادت المصاريف عن نقطة التعادل تكون النتيجة خساره. ولذلك نلاحظ ان ربحية عام ١٩٩١ أنخفضت الى ٤٨٦٪، بينما كانت في سنة ١٩٩٠ ٦٢١٪، وقد أستمرت بالانخفاض حتى بلغت عام ١٩٩٦ الى ٢٨٢٪ أي بمقدار سلبي مطلق ٢٣٩٪، وقد دلت البيانات التي احتوتها الجداول السابقة على تدهور اعمال الشركة نتيجة تخلف نمو الدخل الاجمالي عن نمو المصاريف الاجمالية. وهذا يقودنا الى استنتاج مفاده ان سبب التدهور هو عدم كفاية هامش الربح اولاً، والى ارتفاع بعض عناصر المصاريف ثانياً، مما يستوجب اجراء تحليل على جميع عناصر المصاريف ولا يتم الاكتفاء بالتحليل الاجمالي لمعرفة اي من عناصر المصاريف تشكل اكبر نسبة مقارنة ببقية العناصر، لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتخفيضها الى أقل المستويات بعد معرفة اسباب ارتفاعها.

اسئلة الفصل التاسع

١- ناقش العبارات التالية بوضوح:

- التحليل المالي باستخدام الاساليب الاقتصادية يعتمد على مجموعة الادوات الاقتصادية والاحصائية التي تستخدم في تحليل مختلف الانشطة الاقتصادية.
- ان استخدام اساليب التحليل المالي المختلفة يتوقف قبل كل شيء على الامكانيات المادية والتقنية المتاحة وعلى الكادر الذي يقوم بالتحليل.
- يشمل التحليل وفق اسلوب المقارنات على اشكال عدة.
- ان توظيف البيانات وفق اسلوب المقارنات يتطلب اعداد جداول تتلاءم مع اغراض التحليل.
- تسهل قوائم التوزيع النسبي عملية التحليل المالي وتكسبه وضوحاً أكثر من القوائم المالية.

٢- بين الفرق بين اسلوب المقارنات الرأسية واسلوب المقارنات الافقية؟

- ٣- ان استخدام اسلوب المقارنات الرأسية والافقية يتطلب من المحلل مراعاة بعض الاعتبارات لكي يجعل التحليل أكثر صدقاً وتعبيراً عن الواقع. فما هي هذه الاعتبارات؟

٤- ما المقصود بالمصطلحات التالية:

- الرقم القياسي.

- السلاسل الزمنية.

- ٥- اشرح بالتفصيل اسلوب المقارنات المستخدم في التحليل المالي مع ايراد الامثلة على ذلك؟

٦- الآتي بيانات للفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٥ لأحدى الشركات التجارية:

المؤشرات	الوحدة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
المبيعات	مليون	٢٥	٢٧	٣٢	٣٨	٤٥
الربح الاجمالي	ألف	٣٥	٣٨	٤٠	٥٠	٥٥
المصاريف الاجمالية	ألف	٢١	٢٥	٣٠	٣٢	٣٨
صافي الربح	ألف	؟	؟	؟	؟	؟

المطلوب: اجراء تحليل لربحية الشركة.

الفصل العاشر

التحليل المالي باستخدام الطرق الرياضية والإحصائية

مقدمة:

غالباً ما يكون ضرورياً استخدام الطرق الرياضية والإحصائية في التحليل المالي، ولا يقصد بالطرق الرياضية والإحصائية الجانب النظري منها فقط، بل يمتد ليشمل الجانب التطبيقي كذلك. خصوصاً عندما يكون مهماً دراسة العلاقة (ومدى قوتها) بين ظاهرتين أو أكثر، كالعلاقة بين الأرباح ومصرف الرواتب والأجور، أو العلاقة بين المبيعات والمزيج البيعي... الخ.

وفي الواقع توجد عدة طرق رياضية وإحصائية تستخدم في التحليل المالي، مثل طريقة الإحداثيات، وطريقة البرامج الخطية، أو البرامج المتغيرة، واستخدام المصفوفات، وغيرها من الطرق، ولهذا يجب على المحلل المالي أن يكون ملماً بهذه الطرق وكيفية الاستفادة منها في مجال عمله، خصوصاً عندما تكون الطرق التقليدية غير قادرة على تقديم نتائج أكثر دقة وسرعة في دراسة الموضوع الخاضع للتحليل.

وفي هذا الفصل سوف نحاول عرض أكثر الطرق شيوعاً في الممارسات المهنية، وبكلمات أكثر دقة، الطرق التي يمكن استخدامها في التحليل المالي، والتي من خلالها يستطيع المحلل تحقيق فائدة أشمل، بالإضافة إلى أن نجعل الدارس أكثر الملماً بهذه الطرق وخصوصاً أن معظم الكتب التي عنيت بالتحليل المالي جاءت خالية من هذه الأساليب، ولذلك سوف نتناول أولاً مفهوم الطرق الرياضية، وثانياً نقدم مثلاً لكيفية تطبيقها. والطرق التي سوف نتناولها في هذا الفصل هي:

١- طريقة الارتباط والانحدار.

٢- طريقة البرامج الخطية.

٣- طريقة المصفوفات الرياضية.

١- طريقة الارتباط والانحدار:

تستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع لتحديد العلاقة بين النتائج المتحققة من مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ويمكن لهذه العلاقة التبادلية أن تظهر لقيمتين محدوتين، أو لمجموعتين محدوتين.

ان مهمة استخدام طريقة الارتباط، هي أظهار شدة العلاقة بين ظاهرة يرمز لها بـ (y) وظاهرة أخرى يرمز لها بـ (x) ويعبر عن هذه العلاقة بمعادلة رياضية هي:

$$y = f(x)$$

وهذه العلاقة الممثلة بالمعادلة السابقة يطلق عليها معادلة دراسة الانحدار أو مستقيم الانحدار. ففي العلاقة التبادلية لكل قيمة متغيرة مستقلة مثلاً (x) هناك قيمة واحدة تحدد قيمة (y)، اما في حالة الانحدار التراجعي فالفرق بين قيم المتغير (x) يقابلها تغير في قيم المتغير (y) وعليه فإن جميع قيم المتغير (y) تعتمد على قيم المتغير (x) أو العكس.

ويمكن أن تأخذ العلاقة الارتباطية بين قيم ظاهرتين مختلفتين صوراً مختلفة، فقد تكون العلاقة طردية، بمعنى أن تزايد أو تناقص المتغير (x) يؤدي وبنفس الاتجاه الى تزايد أو تناقص قيم المتغير (y). وفي هذه العلاقة يكون فيها المتغير (x) هو المتغير المستقل، بينما (y) يكون المتغير التابع. وقد تكون العلاقة عكسية، حيث أن تغير المتغير المستقل سواء بالزيادة أو النقصان يؤدي وباتجاه معاكس الى تناقص أو تزايد المتغير التابع.

وتجدر الإشارة هنا الى أن دراسة الارتباط بين ظاهرتين تتطلب التأكد من وجود علاقة ترابطية بين الظاهرتين، وألا فلا داعي لدراسة شدة الارتباط بينهما، مثلاً لا يجري

دراسة العلاقة الارتباطية بين معدل دوران المدينين بأنتاجية العاملين، حيث لا توجد علاقة منطقية تربط بين هاتين الظاهرتين.

مما تقدم يفهم ان علاقة الارتباط بين متغيرين او ظاهرتين يكون أحدها سبب والثاني نتيجة، الا أن علاقة السبب والنتيجة بين المتغيرين لا تكون دائماً في هذا الاتجاه، حيث من الممكن أن يكون كلا المتغيرين سبب ونتيجة في نفس الوقت، وهذا ما يتطلب في هذه الحالة تحديد أي من المتغيرين او الظاهرتين متغير مستقل والاخر متغير تابع. كما أن علاقة الارتباط قد تكون بسيطة بين متغيرين، او علاقة ارتباط متعددة حينما يكون هناك عدداً من المتغيرات سبباً لمتغيرات أخرى، بمعنى آخر إذا كان معامل الارتباط لقياس شدة العلاقة الارتباطية بين متغيرين x و y فيطلق عليه بعلاقة الارتباط البسيطة، اما إذا كانت x_1, x_2, \dots, x_n متغيرات مسببة لمتغيرات y فتسمى دراسة الارتباط في هذه الحالة بالارتباط المتعدد^(١).

٢- طريقة البرامج الخطية:

تستخدم البرامج الخطية بشكل واسع في حل المشاكل المعقدة، خاصة التي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول، وان حل مثل هذه المسائل غالباً ما يتطلب إيجاد القيم المتغيرة لإيجاد الدالة الإسيه، ويمكن ان يعبر عن $y=f(x)$ كعلاقة في مشكلة اقتصادية تهم الاقتصاد الوطني بصورة بيانية (مستقيم أو منحني) لقيمة y نتيجة التغيرات في x . ولتحقيق ذلك لا بد من الاستعانة بمعادلة الاقتران الرياضي $x \in [a, b]$ والتي تعني ان المستقيم او المنحني المعبر عن العلاقة بين x و y يمثل بالمحل الهندسي الجملة الثنائيات (x,y) لأن أي ثنائية ستقع حتماً على بيان الاقتران عندما يكون $x \in [a, b]$.

والبرامج الخطية من هذا النوع تعتمد على حل المعادلات الخطية، عندما تكون العلاقة التبادلية بين جملة ظواهر محدده وواضحه، وتستخدم البرامج الخطية بشكل خاص في دراسة القيم المتغيرة الثنائية، سواء كانت على شكل معادلات رياضية

(١) مبادئ الإحصاء: د. محمد سمير دركزلي، عماد نظمي عطيه، دار حنون، الطبعة الثانية، عمان ١٩٩٦، ص ١٦٨.

(جبرية)، أو معادلات منطقية، بهدف الاستفادة منها في تحديد جوهر القضية المدروسة. ويشترط لأستخدام البرامج الخطية في دراسة المشاكل الاقتصادية وجود عدة خيارات في العلاقة. أما في حالة الظواهر الاقتصادية التي تتميز بعدم وجود علاقة خطية مباشرة، فتطبق طريقة البرامج المنحنية، وتستخدم الأخير في البرامج المتغيرة أو المنحنية في حل جميع المسائل الاقتصادية التي لا توجد بين عناصرها علاقة خطية مباشرة، والتي تفترض تحديد القيم الكلية للمتغيرات اعتماداً على القيم الحقيقية الأولية للمتغيرات.

ولحل المشاكل الاقتصادية بأستخدام البرامج الخطية، يتم الاستعانة بمعادلة المستقيم التي هي:

$$y = a x + b$$

ولأجل أيجاد معادلة المستقيم السابقه لا بد من تحديد قيمتي a و b من خلال جملة المعادلتين الطبيعيتين التاليتين:

$$\sum y_i = a \sum x_i + nb$$

$$\sum y_i x_i = a \sum x_i^2 + b \sum x_i$$

حيث تمثل i تسلسل المتغيرات، x_i قيم المتغير الاول، y_i قيم المتغير الثاني.

٣- طريقة المصفوفات الرياضية:

المصفوفة هي مجموعة من الأعداد مرتبة على شكل مستطيل، مكون من عدد من الصفوف والاعمدة. وتعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية والموجه وتستخدم بشكل خاص في حل المشاكل الاقتصادية ذات الاحتمالات المتعددة والمعقدة، وغالباً ما يجري تطبيقها في المشاريع الانتاجية الكبيرة، او على المشاكل التي تواجه قطاعاً اقتصادياً معيناً، فمثلاً لو أن مشروعاً معيناً يرغب في انشاء ثلاثة خطوط انتاجية، يحتوي كل خط منها على أربعة نماذج انتاجية هي أ، ب، ج، د، ويشتمل الخط الانتاجي الاول على ١٠ مراحل انتاجية من النموذج (أ) و ٥٠ من النموذج ب، و ٧٠ من النموذج

جـ، و ٢٠ من النموذج د. ويتكون الخط الانتاجي الثاني من ٥٠ وحده من النموذج أ، و ٦٠ من النموذج ب و ٢٠ من النموذج جـ، و ١٠ من النموذج د. بينما يتكون الخط الانتاجي الثالث من ٥ مراحل من النموذج أ، و ١٥ من النموذج ب، و ٩٠ من النموذج جـ، و ٤٠ من النموذج د.

ولأجل تبسيط الصورة عن المشكلة السابقة، ترتب المعلومات السابقة على شكل مصفوفة وبالشكل الآتي:

نموذج أ	نموذج ب	نموذج جـ	نموذج د	
١٠	٥٠	٧٠	٢٠	الخط الاول
٥٠	٦٠	٢٠	١٠	الخط الثاني
٥	١٥	٩٠	٤٠	الخط الثالث

وعموماً فإذا كانت أ مصفوفة مكونه من ل صفاً و م عموداً، فإننا نكتب المصفوفة على الشكل الآتي:

$$A = \begin{bmatrix} a_{11} & a_{12} & a_{13} & a_{14} & a_{1m} \\ a_{21} & a_{22} & a_{23} & a_{24} & a_{2m} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ a_{l1} & a_{l2} & a_{l3} & a_{l4} & a_{lm} \end{bmatrix}$$

لذلك توصف أ مصفوفة ل × م (تقرأ أ مصفوفة ل في م)، وتوصف أيضاً إن أ مصفوفة بعدها ل × م. وإذا كان ل = م توصف المصفوفة مربعة من الرتبة ل. ويطلق على الأعداد المكونه للمصفوفة بمداخلات المصفوفة^(١).

(١) د. حسن هديب، د. مفيد عزام وآخرون: الرياضيات، وزارة التربية والتعليم، عمان - ١٩٩٥، ص ٧٩-٨٠.

وفي ختام مناقشتنا النظرية للطرق الرياضية - الاحصائية نحاول أن نستعرض مثلاً عملياً نبين فيه بعض استخدامات الطرق سابقة الذكر في مجال التحليل المالي.

فلو فرضنا ان المشكلة المراد تحليلها باستخدام الطرق الرياضية - الاحصائية هي، تحليل قيمة قوة العمل والانتاجية في مشروع تجاري. أذ من المعروف ان عملية تحليل قوة العمل في التجارة، تتركز على دراسة تنفيذ المعدلات المعيارية للإنتاج، وحركة إنتاجية العمل لعدد من السنوات ومقارنتها مع نمو كمية الانتاج (أو المبيعات). وترتبط عملية تحليل قوة العمل والانتاجية بدراسة التغيرات في عدد العمال، وتأثيرها على مقدار التغير الحاصل في الأجور والرواتب والمكافآت لنفس الفترة.

وتتم عملية تحليل استخدام قوة العمل في التجارة من خلال تحليل العناصر التالية:

١- تحليل عدد العاملين.

٢- تحليل انتاجية العمل.

٣- تحليل مصروفات الأجور والرواتب والمكافآت.

وفيما يلي استعراضاً مفصلاً لعملية تحليل العناصر السابقة:

تحليل عدد العمال:

في هذه المرحلة يتم تحديد الانحرافات الفعلية المطلقة منها والنسبية لعدد العاملين عن المعدلات المعيارية. وكذلك تحديد تركيب العاملين حسب فئاتهم الوظيفية، ودرجة تأهيلهم العلمي والعملية. وأخيراً البحث في التغيرات الحاصلة لهم وأسباب ذلك.

وعند مقارنة العدد الفعلي للعاملين مع معدله المعياري في سنة الأساس لا بد من تحديد الانحراف المطلق والنسبي، بقصد بيان تأثير التغيرات الحاصلة في عدد العاملين على نوعية وإنتاجية العمل، إذ من المفروض عند زيادة عدد العاملين أن يكون الهدف منها زيادة الإنتاج المصحوب بارتفاع مستوى الخدمة المقدمة للجمهور. أما إذا كانت النتيجة انخفاضاً في الإنتاج، فإن ذلك يؤدي إلى تدني الإنتاجية من خلال ارتفاع المصاريف الناجمة عن تشغيل عمال جدد.

ولذلك يتم تحديد الانحراف (التغير) النسبي لعدد العاملين والتغير الحاصل للمبيعات نتيجة التغير الأول، وهذا يتم من خلال مقارنة عدد العاملين في سنة الأساس مع حجم المبيعات الفعلي. ومن ثم تتم مقارنة العدد الفعلي للعاملين مع معدله المعياري في سنة التحليل.

وللتعبير عن العلاقة الناجمة في متغيرات العوامل السابقة، وتأثيرها على حجم المبيعات نستخدم المعادلة التالية:

$$\Delta ع = م ع س أ و ث \times ت خ \% \quad (1)$$

حيث:

$$\Delta ع = \text{التغير النسبي لعدد العمال}$$

$$م ع س أ و ث = \text{معدل العاملين في سنة الأساس أو سنة التحليل}$$

$$ت خ \% = \text{نسبة تنفيذ المعدلات المعيارية للمبيعات}$$

ولتوضيح استخدام المعادلة رقم (١) نطبقها على بيانات جدول رقم (١).

جدول رقم (١) مؤشرات الأداء لإحدى الشركات التجارية العربية

لعام ١٩٩٥/٩٤ (بألاف الدنانير)

الانحراف (+، -) الفعلي لسنة ١٩٩٤ بالمقارنة بالنسبة الى ١٩٩٥							المؤشرات
سنة ١٩٩٥	المعيارية	سنة ١٩٩٤	كميات ومعدل	كميات ومعدل	١٩٩٥ فعلية	١٩٩٤ فعلية	
%١٠٨٧	%١٠٠٧	٢٠٣٦٧	١٦٣٣	٢٥١٨٠	٥٣٤٥	٢٣٣٠٨٦	المبيعات (دينار)
%١٠٤	%٩٦٧	١٦	١٤	٤٣٠	٤١٦	٤٠٠	المعدل المتوسط لعدد العمال (شخص)
%١٠٥	%٩٤٣	١١	(١٤)	٢٤٥	٢٣١	٢٢٠	من ضمنهم العاملون بالفروع
١٠٤٥	١٠٣٩	٢٦	٢٣	٥٨٦	٦٠٩	٥٨٣	إنتاجية العمل (دينار)
%١٠٣٦	١٠٦٧	٣٨	٦٩	١٠٢٨	١٠٩٧	١٠٥٩	بما فيها إنتاجية عمال الفروع
%١٠٨٧	%١٠٠٣	٦٥٦	٢٨	٨١٣٣	٨١٦١	٧٥٠٥	مقدار الاجور والرواتب والحوافز

المبيعات

(هـ) تم احتساب الإنتاجية وفق الصيغة التالية: الإنتاجية = عدد العاملين في المنشأة

$$\text{التغير لعدد ٤١٦ عامل} = \frac{١٠٠٧ \times ٤٣٠}{١٠٠} = (١٧) \text{ لسنة ١٩٩٥}$$

$$\text{التغير لعدد ٤١٦ عامل} = \frac{١٠٨٧ \times ٤٠٠}{١٠٠} = (١٩) \text{ لسنة ١٩٩٤}$$

وهذا يشير إلى أن الزيادة في عدد العاملين لعام ١٩٩٥، كان قد بلغ (٤١٦) عاملاً. إلا أنه عند احتساب تغيراتهم النسبية لنفس السنة نلاحظ أنها انخفضت بمقدار (١٧) عاملاً، وذلك نتيجة زيادة إنتاجية العمل، حيث بلغت نسبة تنفيذ المبيعات لنفس السنة مقارنة بالكمية المعيارية ١٠٠.٧٪، وبالمقارنة مع سنة ١٩٩٤م، بلغت نسبة التنفيذ ١٠٨.٧٪، وهذا يدل على أن عدد العمال الفعليين لسنة ١٩٩٥م حقق إنتاجية عمل أعلى من الكمية المعيارية لنفس السنة وكذلك مقارنة بالعام السابق، لأن التنفيذ لو كان ١٠٠٪ بالنسبة لمعدلات المبيعات لاحتاجت الشركة إلى ١٧ عاملاً إضافياً لتحقيق مقدار الزيادة على الكمية المعيارية للمبيعات (٢٥٣٤٥٣ - ٢٥١٨٠) كما هو واضح من تطبيق المعادلة على بيانات سنة ١٩٩٥. ولاحتاجت إلى ١٩ عاملاً إضافياً في سنة ١٩٩٤ لتحقيق الزيادة المتحققة بنسبة مبيعات عام ١٩٩٥ عن نسبة مبيعات عام ١٩٩٤.

$$(\text{٪.٨٧} = ١٠٠ \times \frac{٢٥٣٤٥٣}{٢٣٣٠٨٦})$$

تحليل إنتاجية العمل:

تتأثر إنتاجية العمل في التجارة، بجملة عوامل ومتغيرات مترابطة، سواء أكانت بشكل مباشر أم غير مباشر، ويعتبر أبرز عاملين يمكن قياس تأثيرهما مالياً هما:

١- زيادة ساعات العمل.

٢- استقرار العمالة.

ويمكن صياغة العلاقة بين مؤثرات عوامل الإنتاجية للعمل في المشاريع التجارية وفق المعادلات التالية:

مقدار نمو إنتاجية العمل نتيجة زيادة ساعات العمل =

معدل زيادة ساعات العمل في سنة الأساس - معدل زيادة ساعات العمل في سنة التحليل

معدل زيادة ساعات العمل في سنة الأساس

$100 \times \dots\dots\dots (٢)$

ويتم احتساب معدل زيادة إنتاجية العمل نتيجة زيادة ساعات العمل وفق الصيغة التالية:

$$\frac{\text{س ع ص} \times 100}{\text{مجم س ف}} = \text{م ج}$$

حيث إن:

م ج = معدل الإنتاجية

س ع ص = ساعات العمل الإضافية

مجم س ف = مجموع ساعات العمل الفعلية

ولتوضيح استخدام المعادلة رقم (٢) نفترض البيانات التالية المبينة في جدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

بعض مؤشرات الأداء لشركة تجارية لعام ١٩٩٤ - ١٩٩٥

المؤشرات	سنة ١٩٩٤	سنة ١٩٩٥	الانحرافات (+، -)
١- متوسط عدد العمال، شخص	٦٣	٦٩	٦
٢- عدد أيام العمل في السنة	٢٨٩	٢٨٦	(٣)
٣- عدد أيام العمل الإضافي في السنة للعامل الواحد	٢٧٢	٢٧٩	٧
٤- مجموع ساعات العمل	١٨٢٠٧	١٩٧٣٤	١٥٢٧
٥- مقدار استخدام وقت العمالة (فقرة ١ × فقرة ٣) ساعات إضافية	١٧١٣٦	١٩٢٥١	٢١١٥
٦- معدل زيادة ساعات العمل (فقرة ٥ ÷ فقرة ٤) %	٩٤٫١ %	٩٧٫٦ %	٣٫٥ %
٧- تغير إنتاجية العمل نتيجة زيادة وقت العمل (٣٫٥ ÷ ٩٤٫١) %	—	—	٣٫٧ %

من بيانات الجدول رقم (٢) يتضح أن إنتاجية العمل في سنة ١٩٩٤، قد ازدادت بمقدار ٣٫٧ % نتيجة زيادة ساعات العمل.

كما يؤثر على زيادة إنتاجية العمل استقرار العمالة، حيث إن ثبات العمال في مؤسساتهم يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ويتم احتساب تأثير هذا العامل بواسطة المعادلة التالية:

التغير في إنتاجية العمل الناجم عن استقرار العمالة = معدل المبيعات في اليوم الواحد × معدل التغير في إنتاجية العمل نتيجة زيادة ساعات العمل ÷ ١٠٠ (٣)

ولإثبات صحة المعادلة رقم (٣) وتأثيرها على زيادة الإنتاجية نستخدم بيانات الجدولين (١)، (٢) لنحصل على:

$$\frac{203453}{100 \div 3.7 \times} = 416$$

$$٣٧ \times ٦٠٩٢$$

$$=$$

$$١٠٠$$

$$= ٢٢٥ \text{ ألف دينار}$$

∴ التغير في إنتاجية العمل نتيجة استقرار العمالة أدى إلى زيادة المبيعات لسنة ١٩٩٥ بمقدار ٩٦٧٥ ألف دينار (٢٢٥ × ٤٣٠ عاملاً).

وبالإضافة الى العاملين السابقين اللذين يؤثران على إنتاجية العمل، هناك عوامل أخرى منها:

- ١- رفع كفاءة العاملين.
- ٢- الحوافز المادية والمعنوية.
- ٣- استخدام التقنية الحديثة.
- ٤- عوامل سياسية واجتماعية خاصة بالمستوى المعيشي أو الوعي الثقافي للمجتمع.
- ٥- عوامل طبيعية.
- ٦- عوامل اقتصادية تختص بالظروف المادية والاقتصادية من خلال النظام الاقتصادي المتبع في البلد.
- ٧- العوامل البنوية وهيكل الإنتاج على مستوى الاقتصاد والمنشأة.

تحليل مخصصات الأجور والرواتب والمكافآت:

تعتبر مخصصات الأجور والمرتبات والمكافآت للعمال التجاريين إحدى فقرات مصاريف التسويق الضرورية واللازمة لتداول البضائع من المنتج الى المستهلك، ويتم تحليل هذه الفقرة بالإضافة الى الفقرات الأخرى المكونة لمصاريف التسويق، كما هو

الحال بالنسبة لبقية أنواع فقرات المصروفات. إلا أن مخصصات الأجور والرواتب والمكافآت في المشاريع التجارية تمثل موقعاً متميزاً باعتبارها إحدى الفقرات التي يعتبر وزنها النسبي أكبر الأوزان النسبية لبقية المصاريف، خصوصاً في البلدان التي لا تتبع الأنظمة والطرق العلمية في وضع الضوابط بين الإنتاج والإنتاجية وعملية تحديد مقدار مكافأة العاملين مادياً على أساس كمية الجهد المبذول في عملية الإنتاج وزيادة الإنتاجية، وهناك بعض العوامل التي تؤثر على كمية المدفوع من الرواتب والأجور والمكافآت لعمال التجارة خلال فترة زمنية معينة، يمكن إيجازها في الآتي:

١- زيادة عدد العاملين.

٢- زيادة متوسط الأجور والرواتب.

٣- التغيرات المطلقة للأجور والرواتب.

ولاحتساب أثر العوامل السابقة على إجمالي ومخصصات الأجور والرواتب نستخدم المعادلات التالية:

١- احتساب زيادة عدد العاملين وتأثيرها على الأجور والرواتب.

$$\Delta \text{ج ر} = \text{م ع}^{\text{ن}} \times \text{م ج}^{\text{١}} \dots \dots \dots (١)$$

حيث:

$\Delta \text{ج ر}$ = زيادة الأجور والرواتب.

$\text{م ع}^{\text{ن}}$ = الزيادة في عدد العاملين خلال فترة التحليل.

$\text{م ج}^{\text{١}}$ = متوسط الأجر للعامل الواحد.

وليبيان كيفية استخدام المعادلة (١) نطبقها على بيانات جدول رقم (٣)

جدول رقم (٣)

تأثير نمو المبيعات ومتوسط الأجور على عدد العاملين في شركة تجارية للفترة من
١٩٩٠-١٩٩٤م

المؤشرات	١٩٩٠	١٩٩٤	الانحراف (+، -) الى عام ١٩٩٠
المبيعات (ألف دينار)	١٥٦٥٠٠	٢١٨٠١٠	٦١٥١٠
الأجور (ألف دينار)	٣٥٧٨	٧٠٧٧	٣٤٩٩
متوسط عدد العاملين (شخص)	٦٥٣	٧٨٦	١٣٣
المبيعات للعامل الواحد (ألف دينار)	٢٣٩٧	٢٧٧٤	٣٧٧
متوسط الرواتب للعامل الواحد	٥٤٧٩	٩٠٠٤	٣٥٢٥
الوزن النسبي للأجور بالنسبة للمبيعات (%)	٢٢٨٦	٣٢٤٦	٩٦
الوزن النسبي للأجور بالنسبة لمجموع المصاريف (%)	٤٨٨	٦٠٧	١١٣
			٢٢٢٩
			٤٢
			٢٠٤
			١٥٧
			٦٤٧
			٩٧٨
			٣٩٣

تدل بيانات الجدول رقم (٣) على أن الأجور والرواتب قد ازدادت خلال الفترة التحليلية تحت تأثير زيادة عدد العاملين، وهذه الزيادة رافقتها زيادة نوعية هي زيادة إنتاجية العمل من خلال زيادة رقم المبيعات (على فرض ثبات الأسعار خلال الفترة) بمقدار أكبر من زيادة عدد العاملين. وكذلك نلاحظ زيادة غير منطقية في متوسط أجر العامل الواحد بطريقة لا تنسجم مع زيادة حجم المبيعات، ولذلك فإن مثل هذه الظواهر تحتاج الى تحليل العوامل المؤثرة على زيادة الأجور والرواتب الوارد ذكرها سابقاً.

وعند تطبيق المعادلة رقم (١) نحصل على الآتي:

$$ح ر = ١٣٣ \times ٥٤٧٩ = ٧٢٨ \text{ ألف دينار زيادة الأجور نتيجة زيادة عدد العاملين.}$$

$$\frac{٣٥٧٨}{٦٥٣} = \frac{\text{الأجور}}{\text{متوسط عدد العاملين}}$$

٢- احتساب تأثير زيادة متوسط الأجور والرواتب:

ليبيان أثر العامل السابق نستخدم المعادلة التالية:

$$م ج = (ج ٢ - ج ١) م ع ٢ \dots\dots\dots (ب)$$

حيث:

م ج = زيادة متوسط الأجور والرواتب. ج ٢ = أجور ورواتب في نهاية فترة التحليل.

ج ١ = أجور ورواتب في بداية فترة التحليل.

م ع ٢ = متوسط عدد العاملين في نهاية فترة التحليل.

ومن بيان الجدول رقم (٣) نحصل على:

$$م ج = ٣٥٢٥ ر ٧٨٦ \times ٢٧٧١ = ٢٧٧١ \text{ دينار زيادة الأجور والرواتب نتيجة زيادة متوسط الأجور والرواتب.}$$

٣- احتساب تأثير التغيرات المطلقة للأجور والرواتب:

ليبيان أثر هذا العامل نستخدم المعادلة التالية:

$$\Delta ج = ج ٢ - ج ١ \dots\dots\dots (ج)$$

حيث:

$\Delta ج$ = التغير المطلق للأجور والرواتب.

ج ٢ = الأجور والرواتب في نهاية فترة التحليل.

ج ١ = الأجور والرواتب في بداية فترة التحليل.

وباستخدام بيانات جدول رقم (٣) نحصل على:

$$\Delta ج = ٧٠٧٧ - ٣٥٧٨ = ٣٤٩٩ \text{ دينار زيادة الأجور والرواتب نتيجة الزيادة المطلقة في الأجور والرواتب.}$$

واستكمالاً لطريقة البحث والتحليل المستفيضة يجري في المرحلة الأخيرة بيان أثر المؤشرات الأساسية على مقدار الأجور والرواتب، وهذه المؤشرات هي:

- ١- التغيرات في حجم المبيعات وتأثيرها على إجمالي الأجور.
- ٢- التغيرات في مقدار إنتاجية العمل وتأثيرها على إجمالي الأجور.
- ٣- التغيرات في متوسط الأجور الإجمالية.

ولتحقيق أثر المؤشرات السابقة يتم استخدام الصيغة التالية:

$$\text{ج} = \frac{\text{م ب} \times \text{م ج}}{\text{م ب ع ١}} \dots\dots\dots (١)$$

حيث:

ج = الأجور

م ب = المبيعات

م ج = متوسط الأجور

م ب ع ١ = مبيعات العامل الواحد

وقد تم الوصول الى الصيغة رقم (١) بالتعويض في الصيغ التالية:

$$\text{ج} = \text{ع ن} \times \text{م ج} \dots\dots\dots (٢)$$

$$\text{ع ن} = \frac{\text{م ب}}{\text{م ب ع ١}} \dots\dots\dots (٣)$$

وليبيان استخدام الصيغة رقم (١) نطبقها على بيانات الجدول رقم (٣)، نحصل على الآتي:

١- تأثير التغيرات في حجم المبيعات على إجمالي الأجور =

$$= \frac{5479 \times 106000}{2397} = 3578 \text{ ألف دينار أجور عام } 1990$$

$$= \frac{5479 \times 218010}{2397} = 4983 \text{ ألف دينار نمو الأجور زيادة المبيعات في عام } 1994$$

٢- تأثير التغيرات في مقدار إنتاجية العمل على إجمالي الأجور =

$$= \frac{5479 \times 218010}{2774} = 4306 \text{ ألف دينار زيادة الأجور نتيجة زيادة إنتاجية العمل}$$

٣- تأثير التغيرات في متوسط الأجور على إجمالي الأجور =

$$= \frac{9004 \times 218010}{2774} = 7077 \text{ ألف دينار زيادة الأجور نتيجة زيادة متوسط الأجور}$$

∴ كانت نتيجة تأثير العوامل السابقة على إجمالي أجور ورواتب عام ١٩٩٤ كما يلي:

١- تأثير زيادة مبيعات عام ١٩٩٤ عن مبيعات ١٩٩٠ = $3578 - 4983 = 1405$ ديناراً

٢- تأثير نمو إنتاجية العمل لعام ١٩٩٤ على العام ١٩٩٠ = $4983 - 4306 = 677$ ديناراً

٣- تأثير نمو متوسط الأجور لعام ١٩٩٤ عن عام ١٩٩٠ = $4306 - 7077 = 2771$ ديناراً

٤- إجمالي الزيادة في الأجور والرواتب لعام ١٩٩٤ عن عام ١٩٩٠ = 3499 ديناراً

كما تقدم يتضح الآتي:

١- زيادة إنتاجية العمل أدت الى تخفيض مصروف الأجور والرواتب بمبلغ ٦٧٧ ألف دينار، أي بنسبة ٣١٪ من المبيعات.

٢- زيادة عدد العاملين أدت إلى زيادة مصروف الأجور والرواتب بمبلغ ٧٢٨ ألف دينار (١٤٠٥ - ٦٧٧).

٣- زيادة متوسط الأجور والرواتب أدت إلى زيادة هذا المصروف بمبلغ ٢٧٧١ ألف دينار، أي بنسبة ٢٧٪.

وفي ختام هذه الدراسة لا بد من الإشارة إلى أن الأجور والرواتب في الشركة موضع البحث قد زادت بطريقة لا تتوافق مع زيادة إنتاجية العمل، حيث من الملاحظ أن متوسط أجر العامل الواحد للفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٤ ارتفع بنسبة ٦٤٣٪ بينما الإنتاجية للعامل الواحد لنفس الفترة قد زادت بنسبة ١٥٧٪ - أي أن الزيادة في أجر العامل كانت أكثر من الإنتاجية بمقدار ٤ مرات. وهذا يدل على أن الزيادة في الأجور والرواتب في هذه الشركة كانت بعيدة عن الأسس الاقتصادية العلمية. مما يستدعي وضع ضوابط جديدة للأجور والمكافآت غير المعمول بها في هذه الشركة. أي ربط الزيادة في الأجور بنسب يتلاءم مع الزيادة في الإنتاجية.

اسئلة الفصل العاشر

- ١- يقال «بأنه يجب على المحلل المالي ان يكون ملماً بالطرق الرياضية والاحصائية المستخدمة في التحليل المالي وبنفس مستوى المامه بالأساليب التقليدية الاخرى». فما هو رأيك في العبارة السابقة؟
- ٢- طريقة الارتباط والانحدار أحدى الطرق شائعة الاستخدام في التحليل المالي. فما هي هذه الطريقة وكيف يمكن الاستفادة منها؟
- ٣- ان دراسة الارتباط بين ظاهرتين يجب أن تتم على اساس وجود علاقة ارتباطية بين الظاهرتين وألا فلا داعي لدراسة شدة الارتباط بينهما. مثل لهذه العبارة؟
- ٤- تستخدم البرامج الخطية بشكل واسع في حل المشاكل المعقدة وخاصة التي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول. وضح هذا الطريقة. وبين كيف يمكن الاستفادة منها في التحليل المالي؟
- ٥- أشرح طريقة المصفوفات. واعط امثلة على استخداماتها في التحليل المالي؟
- ٦- الاتي بعض البيانات التي قدمت اليك والمطلوب منك تحليلها باستخدام أحد الطرق الرياضية التي درستها بهدف تحليل انتاجية قوة العمل:

المؤشر	سنة ١٩٩٤	سنة ١٩٩٥	سنة ١٩٩٤	سنة ١٩٩٥
	(فعالية)	(فعالية)	(معيارية)	(معيارية)
المبيعات	٥٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠
متوسط عدد العاملين	٥٠٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٨٠
انتاجية العامل الواحد	?	?	?	?
الاجور والرواتب	٦٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	٧٠٠٠٠

الباب الخامس

تحليل المركز المالي

الفصل الحادي عشر

تحليل المركز المالي قصير الأجل

الفصل الثاني عشر

تحليل المركز المالي طويل الأجل

الفصل الحادي عشر تحليل المركز المالي قصير الأجل

مقدمة

يقصد بالمركز المالي قصير الأجل (المتداول) «مقدار الأصول المتداولة التي يمتلكها مشروع معين في تاريخ معين، ومقدار الالتزامات المتداولة المقابلة للأصول المتداولة في نفس التاريخ، بهدف تحديد امكانية المشروع على تغطية التزاماته الجارية».

وتنبثق اهمية تحليل المركز قصير الأجل من بيان تأثيره على ربحية المشروع، وخصوصاً في المشاريع التجارية، لكونها تتعامل في منتجات مخصصة للاستهلاك الكامل او الجزئي، ولذلك تكون منتجات هذا النوع من المشاريع، ذات معدل دوران اكبر من معدل دوران المشاريع الاخرى.

ولهذا، فان المشروع التجاري يكون وبشكل مستمر، بحاجة الى السيولة النقدية بمعدلات اكبر من المشاريع الاخرى، لمواجهة متطلبات طبيعة العمل. اضافة لمعرفة مقدرة المشروع على تسديد التزاماته الجارية، كما أثرننا سابقاً. هذا من ناحية اصحاب المشروع، وتنسحب هذه على الاطراف الخارجية، خصوصاً دائني المشروع، بقصد معرفة مقدرة المشروع المالية على تحقيق هامش امان لأموالهم التي هم بصدد أقراضها، او ترقب تسديدها.

ولهذا يرتبط موضوع تحليل المركز المالي قصير الأجل بالتمويل قصير الأجل، الذي (وفي المشاريع التي تستخدم سياسة تمويلية رشيدة) يكون مصدره عادة التمويل الخارجي، وذلك لقابلية الأصول المتداولة لتحول إلى نقدية أكثر من مرة خلال الفترة

المالية، مما يتيح إمكانية سداد التزامات المنشأة حيال الممولين الخارجيين في مدة قصيرة، إضافة إلى تحقيق هامش معين من الأرباح يساعد على توسيع نشاط المشروع.

ولا بد للمحلل عند تحليل المركز المالي قصير الأجل للمشاريع الاقتصادية، من دراسة مكونات هذا المركز وهي:

١- الأصول المتداولة.

٢- الخصوم المتداولة.

٣- العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

أن دراسة مكونات المركز المالي قصير الأجل تتطلب الإلمام بموضوع رأس المال العامل، من جوانب عدة نلخصها فيما يلي:

أولاً: مفهوم رأس المال العامل وعلاقته بتحليل المركز المالي قصير الأجل:

يقصد بأجمالي رأس المال العامل «مجموع الأصول المتداولة التي يمتلكها المشروع». أما «الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة» فيطلق عليه صافي رأس المال العامل Networking Capital الذي يحقق لدائني المشروع نسبة الأمان Margine of safety التي تتمتع بها الخصوم الجارية، وإن ارتفاع نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، تدل على مقدرة المشروع على مقابلة التزاماته بيسر، علماً بأن هناك اتفاقاً بين كثير من المحاسبين والمحللين، على أن نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة هي ١:٢ وفي رأينا أن هذه النسبة لا تعتبر في كثير من الأحيان النسبة المثالية، لأن هناك أكثر من عامل يلعب دوراً كبيراً في التأثير عليها، منها داخلية تتعلق بنشاط المشروع، وأخرى خارجية لا تتعلق بنشاط المشروع، على سبيل المثال، إذا كان رقم المدينين عالياً ويشكل أهمية نسبية عالية لأموال المشروع، والذي يدخل في احتساب الأصول المتداولة، قد لا يتحول جزء كبير منه إلى نقدية، نتيجة توقف بعض المدينين عن السداد لأسباب عديدة، مما يؤثر بالتالي على صافي رأس المال العامل مما يجعل هذه النسبة غير صادقة وسطحية، ولأجل التقييم السليم، لا بد أن نأخذ عدة اعتبارات ونسب أخرى.

ولتوضيح استخدام العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، نفرض أن مشروعاً تجارياً أعد الحسابات الختامية (قائمة المركز المالي) للفترة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٥م، ومن هذه القائمة تم الحصول على البيانات التالية:

إجمالي الأصول المتداولة ٧٥٠٠٠ دينار، إجمالي الخصوم المتداولة ٣٥٠٠٠ دينار، ولعرفة صافي رأس المال، ونسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة يلاحظ ما يلي:

١- صافي رأس المال العامل = إجمالي الأصول المتداولة - إجمالي الخصوم المتداولة

$$= ٧٥٠٠٠ - ٣٥٠٠٠ = ٤٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

٢- نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة =

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \frac{٧٥٠٠٠}{٣٥٠٠٠} = ٢,١ \text{ مرة}$$

وهذا يعني أن كل (٢,١) دينار من الأصول المتداولة، يقابلها (١) دينار من الخصوم المتداولة. وهذا يدل على المقدرة الجيدة للمشروع للوفاء بالتزاماته الجارية. حيث أن مقدرة المشروع على سداد التزاماته الناجمة عن الخصوم قصيرة الأجل (الجارية) تنجم عن مقدار الأصول المتداولة التي يملكها بنسبة أكبر من الخصوم المتداولة، وإهتمام المشروع بالإحتفاظ بهذه النسبة هي محاولة من المشروع للإحتفاظ بسمعة جيدة أمام الدائنين. وعليه فإن تحليل العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، تتركز على معرفة مقدرة المشروع على تسديد التزاماته الجارية.

ثانياً : إجمالي رأس المال العامل:

ينظر إلى إجمالي رأس المال العامل على أنه مجموع الأصول المتداولة التي يملكها المشروع ، بغض النظر عن طبيعة عمله وعائدية ملكيته.

وأساس النظرة إلى إجمالي رأس المال العامل بموجب المفهوم السابق، تنصب على الأصول المتداولة، دون النظر إلى الخصوم المتداولة. ولذلك فعند أخذ رأس المال العامل الإجمالي أساساً للمقارنة التحليلية، فيجب أن يكون العنصر الآخر المقارن به هو الأصول الثابتة. وفي نظر أصحاب هذا الرأي يمثل رأس المال العامل مجموع الأصول المتداولة، ومن ثم فإنهم لهذا الغرض لا يعطون أهمية للخصوم المتداولة، وهذا يقوم على أساس التمييز أو المقارنة بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة.

وتكمن أهمية إجمالي رأس المال العامل في التحليل، عند دراسة مصادر التمويل والتناسق بينهما (التناسق بين مصدر التمويل الداخلي ومصدر التمويل الخارجي). ويفيد رأس المال العامل الإجمالي بالدرجة الأولى، في معرفة نسبة رأس المال العامل الإجمالي إلى رأس المال الثابت، للتأكد من درجة كفاية رأس المال العامل من عدمه، بقصد زيادة أو نقصان رأس المال العامل الإجمالي، وحسب الضرورة. ويمكن تصوير النسبة الخاصة برأس المال العامل الإجمالي كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} \\ \text{رأس المال الثابت} = \text{مرة}$$

ويقصد برأس المال الثابت «مقدار المبالغ المنفقة من رأس المال الإجمالي للحصول على الأصول طويلة الأجل (الأصول الثابتة) والتي تسمى بالمفهوم الاقتصادي بوسائل الإنتاج (الآلات، الأدوات، المباني، وسائل النقل... الخ)، والذي لا يتغير مقداره في سياق الإنتاج». ولتوضيح أهمية نسبة رأس المال العامل الإجمالي، نفترض أن إحدى المنشآت في سنة من السنوات، كانت قد وضعت النسبة المعيارية التالية لرأس المال الإجمالي، قياساً برأس المال الثابت (٢:١)، والتي كانت دقيقة بمقياس أعمال المنشأة. وعند التنفيذ الفعلي اتضح أن المبالغ المنفقة على رأس المال الإجمالي ٣٠.٠٠٠ دينار بينما المبالغ المنفقة على رأس المال الثابت كانت قد بلغت ٧٥.٠٠٠ دينار، وهذا يعني أن نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال الإجمالي هي:

$$\frac{75000}{30000} = 2.5 \text{ مرة}$$

ويتطلب هذا الأمر تعديل النسبة إما عن طريق تخفيض المبالغ المنفقة لصالح رأس المال الثابت، أو بيع جزء من أصولها الثابتة، (وغالباً ما يكون هذا الإجراء غير عملي)، أو بزيادة حصتها في رأس المال الإجمالي، إذا كانت إمكانية المشروع المالية وحجم أعمالها تسمح بذلك.

ثالثاً: أنواع رأس المال العامل:

يقسم رأس المال العامل الإجمالي إلى عدد من التقسيمات (حسب حاجة وضرورة التحليل) هي:

١- رأس المال العامل الدائم Permanent working Capital

أساس هذا التصنيف كـرأسمال عامل دائم ينطلق من النظرة إلى عدم إمكانية الإستغناء عن هذا الجزء، والذي هو ضروري لاستمرار أعمال المشروع. ويقسم هذا النوع بدوره إلى:

(أ) رأس المال العامل المبدئي Initial working Capital

(ب) رأس المال العامل العادي Normal working Capital

٢- رأس المال العامل المتغير Variable working Capital

يستخدم رأس المال العامل المتغير لتمويل الأصول المتداولة، التي تكون لازمة وضرورية لمقابلة عملية استثمارية توسعية، بحكم بعض العوامل التي تكون إما عوامل دورية، أو عوامل موسمية، أو عوامل طارئة. وهذا يعني أن تمويل هذه الاستثمارات قد يتوقف بزوال العوامل الموجبة لعملية الإستثمار. والذي يعني انكماشه عند اختفاء العوامل التي أدت إلى هذه العمليات الإستثمارية. ومن هنا جاءت تسميته برأس المال المتغير. يقسم النوع هذا إلى ثلاثة أنواع فرعية هي:

Seasonal working Capital (أ) رأس المال العامل الموسمي

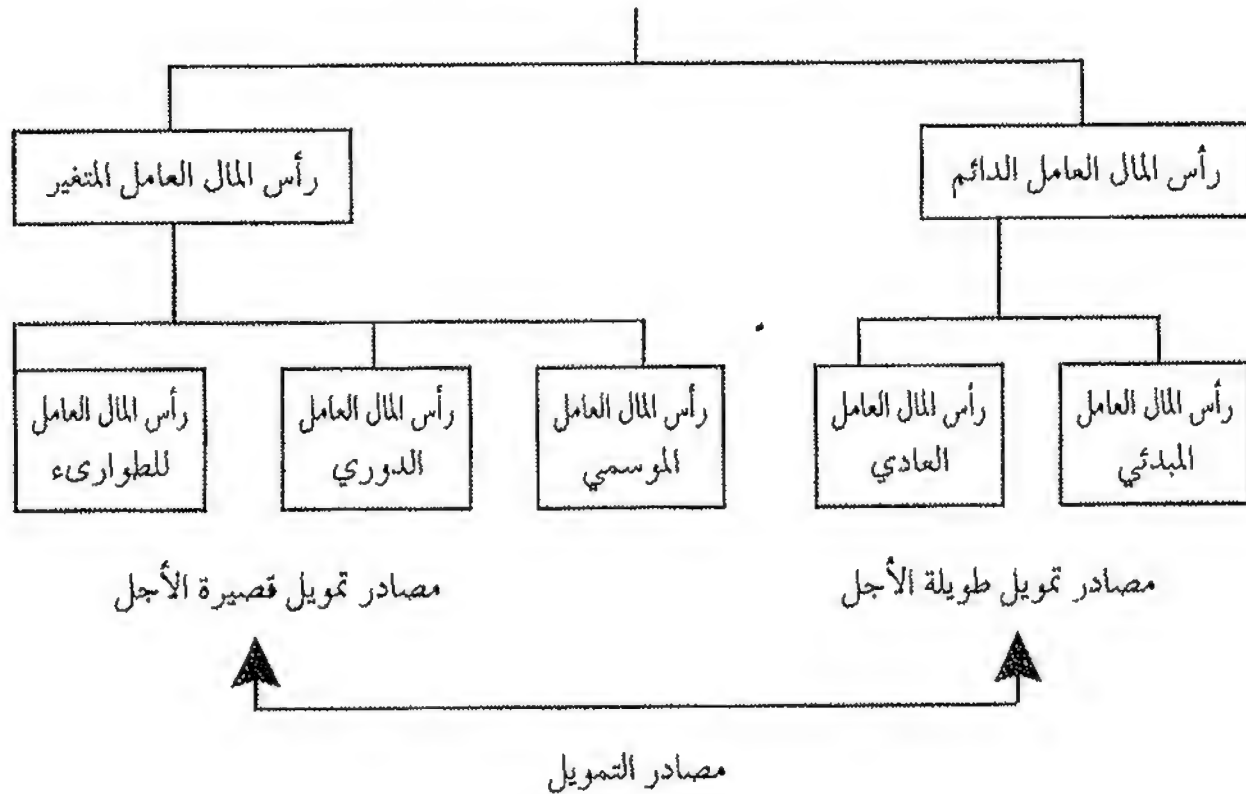
Cyclical working Capital (ب) رأس المال العامل الدوري

Emergency working Capital (ج) رأس المال العامل للطوارئ

يساعد هذا التقسيم الأجهزة المختصة في المشروع على دراسة طبيعة العوامل المختلفة، التي تتطلب مصادر تمويلية لتمويل عملياتها المختلفة، ووضع الإحتياجات المالية اللازمة وفق معايير علمية، تفيد مقارنة المعايير الموضوعه سابقاً، مع الواقع الفعلي لمعرفة الانحرافات واسبابها لوضع الحلول والإجراءات اللازمة لمعالجتها. والإجراء الحكيم في تمويل كل نوع من أنواع رأس المال، هو ذلك الإجراء الذي يتم عن طريق تمويل رأس المال الثابت عن طريق الإستثمارات طويلة الأجل، أما رأس المال المتغير فيتم تمويله عن طريق الإستثمارات قصيرة الأجل.

مخطط رقم (٢)

أنواع رأس المال العامل ومصادر تمويلها



مثال:

على فرض أن أحد المشاريع الاقتصادية، وعلى ضوء الدراسات والخبرة السابقة وواقع السوق احتاج إلى أموال ضرورية ولازمة لتمويل الفرص الاستثمارية التالية:

العمليات الاستثمارية الدائمة	٢٠٠٠٠ دينار
العمليات الاستثمارية الموسمية	١٠٠٠٠ دينار
العمليات الاستثمارية الطارئة	٥٠٠٠ دينار
المجموع	٣٥٠٠٠ دينار

وعند التنفيذ الفعلي لهذه الاستثمارات اتضح ما يأتي:

العمليات الاستثمارية الدائمة	٢٥٠٠٠ دينار
العمليات الاستثمارية الموسمية	٨٠٠٠ دينار
العمليات الاستثمارية الطارئة	٥٠٠٠ دينار
المجموع	٣٨٠٠٠ دينار

وعند دراسة وتحليل هذه العمليات نتوصل إلى ما يأتي:

جدول حركة الاستثمارات المخططة والمنفذة

البيان	الاستثمار المخطط	المنفذ	الانحراف	
			المطلق (+، -)	النسبي (-، +)
١- العمليات الاستثمارية الدائمة	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	(٥٠٠٠)	(٪٢٥)
٢- العمليات الاستثمارية الموسمية	١٠٠٠٠	٨٠٠٠	٢٠٠٠	٪٢٠
٣- العمليات الاستثمارية الطارئة	٥٠٠٠	٥٠٠٠	-	-
المجموع	٣٥٠٠٠	٣٨٠٠٠	(٣٠٠٠)	(٪٨٥٧)

التحليل:

من بيانات الجدول أعلاه يتضح الآتي:

١- لتمويل العمليات الإستثمارية الدائمة يحتاج المشروع الى ٥٠٠٠ دينار إضافية، وهذه الإضافة تشكل ٢٥٪ من مقدار الأموال المخصصة لهذا النوع من الإستثمارات.

$$\text{الانحراف المطلق في الإستثمار} = \frac{٥٠٠٠}{٢٠٠٠٠} \times ١٠٠\% = ٢٥\%$$

٢- لتمويل العمليات الإستثمارية الموسمية فعلاً يتطلب ٨٠٠٠ دينار بينما المخصص هو مبلغ ١٠٠٠٠ دينار، وهذا يعني، زيادة في تخصيص هذا النوع من الإستثمارات بـ ٢٠٠٠ دينار (١٠٠٠٠ - ٨٠٠٠) وهذه الزيادة تشكل ٢٠٪ من الأموال المخصصة للإستثمارات الموسمية.

$$\text{الانحراف المطلق الإجمالي للإستثمارات} = \frac{٢٠٠٠}{١٠٠٠٠} \times ١٠٠\%$$

$$= \frac{٢٠٠٠}{١٠٠٠٠} = ٢٠\%$$

٣- تشير البيانات الواردة في الجدول أن الأموال المخصصة للإستثمارات الطارئة مساوية لما هو منفذ فعلاً.

٤- النقص الإجمالي في تمويل العمليات الإستثمارية المختلفة بلغ ٣٠٠٠ دينار، وهي تشكل ٨٥٪ من إجمالي الأموال المخصصة ضمن الخطة لجميع الإستثمارات

$$\frac{\text{الانحراف المطلق الإجمالي للإستثمارات}}{\text{مجموع تمويل الإستثمارات}} \times 100\% = \frac{3000}{35000} \times 100\%$$

الإستنتاجات:

١- يتضح أن المشروع سوف يعاني من ضائقة مالية لتمويل العمليات الإستثمارية تقدر بمبلغ ٣٠٠٠ دينار، وهذا يضطره إلى أحد الإحتمالين التاليين:

الإحتمال الأول:

التخلي عن جزء من عملياته الإستثمارية وهذا يؤدي إلى:

أ - حرمان المشروع من فرص ربح كان من المحتمل أن يحققها لو قام باستكمال عملياته الإستثمارية.

ب- زعزعة سمعته الإستثمارية في السوق، والتي تؤدي إلى إحجام المستثمرين التعامل مع المشروع مستقبلاً، لعدم وفائه بجزء من التزاماته الإستثمارية.

ج - دفع غرامات عدم التنفيذ الجزئي أو الكلي. وهذا يعني فقدان المشروع لجزء من أرباحه المحتمل تحقيقها من الإستثمار.

الإحتمال الثاني:

الجوء المشروع للحصول على قروض من الممولين بشكل مستعجل، وهذا يؤدي إلى:

أ - دفع فوائد عن القروض المستعجلة بمعدلات أعلى من القروض التي يحصل عليها في الظروف العادية، يعني تحميل المشروع بمصاريف اضافية غير ضرورية.

ب- جدولة فترة تنفيذ العمليات الإستثمارية، لتوفير المال اللازم لتمويل النقص في الإستثمار، وهذا يؤدي إلى دفع غرامات تأخيرية، والتي تعنى نقص صافي ربح المشروع من الإستثمار.

ج- في حالة لجوء المشروع لجدولة فترة الاستثمار، قد يؤدي أحد الإحتمالين التاليين:

١- ضياع فرصة الإستثمار بالكامل لضياع الفرصة.

٢- زعزعة ثقة المستثمرين في المشروع.

التوصيات:

نرى في مثل هذه الحالة:

١- الدراسة العلمية المتعددة الجوانب قبل الدخول في أية عملية استثمارية، من حيث توفر الأموال اللازمة والكافية لعمليات الإستثمار.

٢- لجوء المشروع إلى القروض المستعجلة حتى ولو تكبد مصاريف فوائد عالية حفاظاً على سمعته الإستثمارية المستقبلية.

رابعاً: حجم رأس المال العامل:

يتم تحديد رأس المال العامل بواسطة الدراسة الدقيقة لجميع التغيرات التي تحدث لنشاط المشروع في جميع الفترات، ويتم دراسته بواسطة استخدام المؤشرات المتحركة أو الأرقام القياسية، للتعبير عن العلاقة بين رأس المال العامل بين الفترة الجارية والفترات السابقة. وهذه العلاقة بين المتغيرات، تتم على أساس الفترات المختلفة، والتي تستوجب مؤشرات إضافية لاستكمال التصور عن مقدرة المشروع لتمويل رأس المال العامل بالحجم الكافي لمزاولة النشاط التشغيلي، وهذا يعني أنه لا بد من إيجاد علاقة بين رأس المال العامل والطاقة التشغيلية، لمعرفة حاجة المشروع مستقبلاً إضافة للأموال اللازمة لتمويل الإستثمارات في الأصول المتداولة، حيث لا بد من أموال إضافية لزيادة حجم

الأصول طويلة الأجل. إذ قد تتطلب زيادة الاستثمارات في الأصول المتداولة، زيادة في حجم الأصول طويلة الأجل. وهذا يعني زيادة الاستثمارات في رأس المال العامل. وعليه للتوصل الى العلاقة بين التمويل في الأصول المتداولة (صافي رأس المال العامل) وتمويل الاستثمارات في الأصول طويلة الأجل نستخدم المؤشر التالي:

$$\text{صافي رأس المال العامل} \\ \text{الأصول الثابتة} = \text{مرة}$$

وتعتبر هذه النسبة غاية في الأهمية، من حيث المنظور التحليلي لمعرفة مقدار الإستثمار في رأس المال العامل.

ولاستكمال معرفة حجم رأس المال العامل، لا بد من دراسة تفصيلية لمكوناته، وإيجاد العلاقة بين عناصره المختلفة، ثم التعرف على مصادر تكوينه كما هو موضح أدناه:

أ - مصادر تكوين رأس المال العامل:

يمكن حصر مصادر تكوين رأس المال العامل فيما يلي:

- أرباح النشاط الجاري للمشروع.
- الإهلاك (الاستهلاك).
- ثمن بيع الأصول الثابتة.
- استرداد قيمة قروض طويلة الأجل.
- استرداد سنوات سابقة، أو تحصيل ديون سبق وإن اعتبرت ديوناً معدومة.
- زيادة رأس المال.
- الحصول على قروض طويلة الأجل.

ب - مكونات رأس المال العامل:

يتكون رأس المال العامل من مجموع الأصول المتداولة، التي يملكها المشروع (كما سبق وأن ذكرنا)، ويمكن حصرها فيما يلي:

- البضاعة.

- العملاء.

- أوراق القبض.

- الأوراق المالية.

- قطع الغيار والمهمات والوقود.

- الأرصدة النقدية.

- المصروفات المقدمة.

ويتم تمويل هذه العناصر من مصادر خارجية يطلق عليها بمصادر التمويل قصيرة الأجل أو الخصوم المتداولة. وسبب تسميتها بالخصوم المتداولة أو بالتمويل قصير الأجل لأنها تستحق السداد خلال السنة التالية لاعداد قائمة المركز المالي. وتشمل كل أو بعض العناصر التالية:

- الموردون.

- أوراق الدفع.

- القروض قصيرة الأجل.

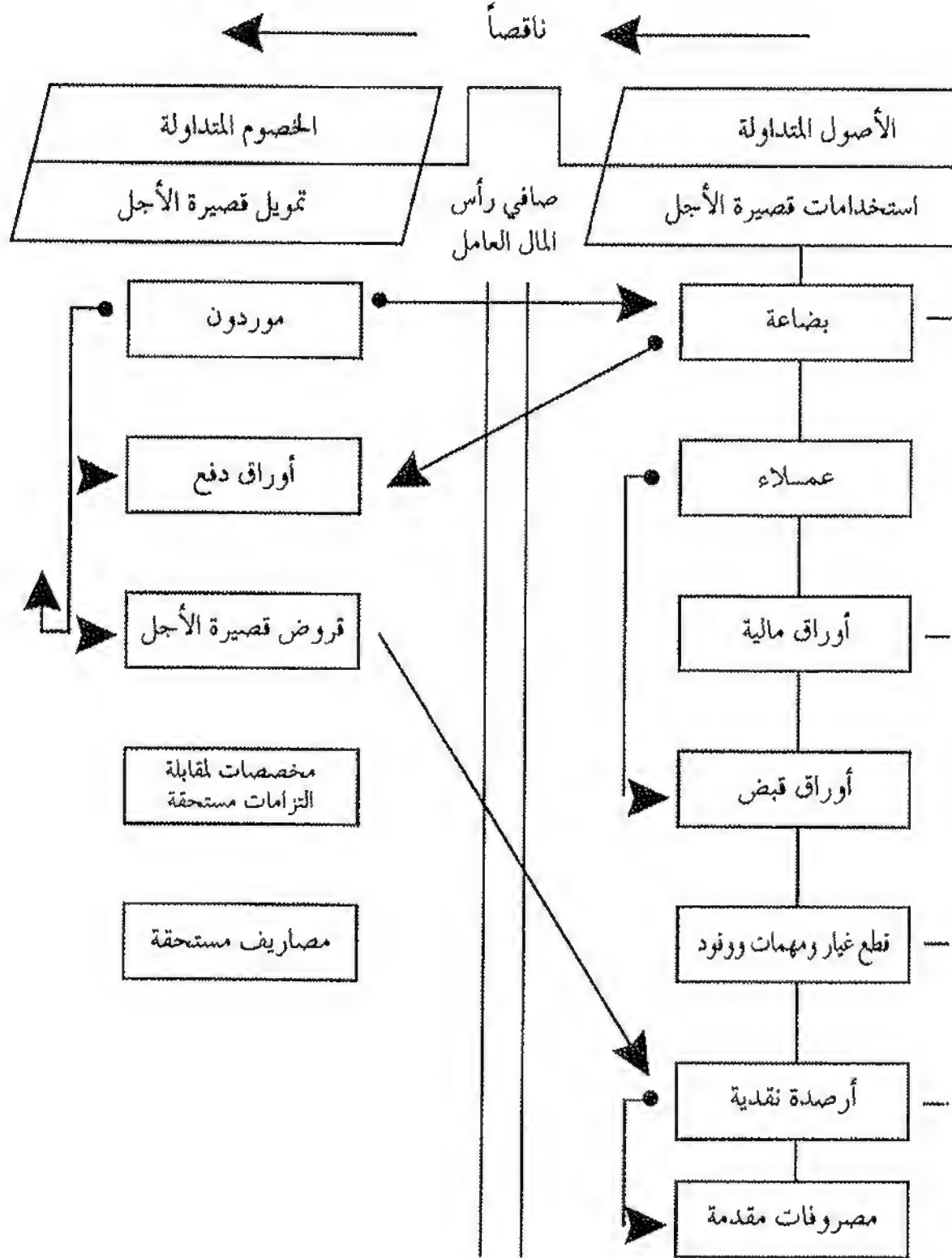
- المخصصات لمقابلة الإلتزامات المستحقة.

- مصاريف مستحقة.

مخطط رقم (٣)

علاقة الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة

ومكوناتها الرئيسية



يتضح مما تقدم أن الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، هي التي تؤثر على رأس المال العامل من حيث تغييره بالزيادة أو النقصان. حيث إذا زادت كل أو بعض عناصر الأصول المتداولة مع عدم تغير مجموع الخصوم المتداولة فإنها تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل، أما إذا زادت بعض أو كل عناصر الخصوم المتداولة فإنها تؤدي إلى نقص صافي رأس المال العامل. ومن هنا جاءت معادلة صافي رأس المال العامل وهي =

الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

كما هو موضح في المخطط رقم (٣). وتفيد في بيان التغير في رأس المال العامل على شكل قائمة تسمى «قائمة التغير في رأس المال العامل». ولأعداد هذه القائمة لا بد من مراعاة بعض الشروط الضرورية التالية:

١- البساطة في الإعداد - أي الابتعاد عن التعقيد (قدر الإمكان) مع استخدام أبسط الطرق في إعدادها بما يتلاءم ويخدم الغرض من هذه القائمة.

٢- الوضوح في إعداد القائمة - الوضوح ميزة مهمة ليست فقط على صعيد إعداد قائمة التغير في رأس المال العامل، بل يجب أن تتصف بها جميع القوائم المالية والتقارير المرفقة بها، بحيث يكون من السهولة فهم مكوناتها بدون جهد فكري كبير، مما يجعلها تؤدي دورها كأداة من أدوات التحليل المساعدة لمعرفة المركز المالي قصيرة الأجل للمشروع.

وتعد هذه القائمة في أبسط صورها على شكل كشف حسابي مبيناً فيه العناصر التالية:

١- مصادر رأس المال العامل. ٢- استخدامات رأس المال العامل.

٣- الزيادة (أو النقص) في الأصول المتداولة.

٤- الزيادة (أو النقص) في الخصوم المتداولة.

ثم بعد ذلك تعد القائمة المذكورة وفق ما يأتي:

أولاً: - مصادر واستخدامات رأس المال العامل:

××× مصادر رأس المال العامل.

××× ناقصاً - استخدامات رأس المال العامل.

××× الزيادة (أو النقص) في رأس المال العامل.

ثانياً: التغير في مكونات رأس المال العامل.

XXX الزيادة (أو النقص) في الأصول المتداولة.

XXX الزيادة (أو النقص) في الإلتزامات المتداولة.

XXX الزيادة (أو النقص) في رأس المال العامل.

ولذلك نلاحظ أن الهدف الأساسي من إعداد قائمة التغير في رأس المال العامل هو تحديد التغيرات التي تحصل عليها واتجاهات هذه التغيرات خلال فترة زمنية واحدة أو فترتين متتاليتين (كحد أقصى). حيث لا يجوز إجراء المقارنة التحليلية لأكثر من فترتين ماليتين، لأن الهدف من إعداد هذه القائمة هو دراسة وتحليل المركز المالي قصير الأجل، الذي تتكون مكوناته عادة من عناصر لا تزيد أعمارها عن فترة مالية واحدة.

قائمة مقارنة لرأس المال العامل

البيان	الفترة		رأس المال العامل	
	١٩٩٥	١٩٩٦	زيادة +	نقصان -
أصول متداولة	٤٠٠٠	٦٠٠٠	٢٠٠٠	
نقدية	٧٠٠	٨٠٠	١٠٠	
أوراق قبض	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠	٣٠٠٠	
مخزون سلعي	٤٠٠	٢٠٠		٢٠٠
دخل مستحق	٦٠٠	٤٠٠		٢٠٠
مصروفات مقدمة	١٧٧٠٠	٢٢٤٠٠	٥١٠٠	٤٠٠
خصوم متداولة:	—	٣٠٠٠	٣٠٠٠	
أوراق دفع	١٠٠٠	٨٠٠		٢٠٠
ضرائب مستحقة	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠	
مصروفات مستحقة	٣٠٠٠	٢٠٠٠		١٠٠٠
دخل مقدم	٦٥٠٠	٨٨٠٠	٣٥٠٠	١٢٠٠
			١٦٠٠ +	٨٠٠ -
رأس المال العامل الصافي	١١٢٠٠	١٣٦٠٠		
الزيادة في صافي رأس المال العامل			٢٤٠٠	

ملاحظات على القائمة:

١- بعد استخراج البيانات المتعلقة بالأصول المتداولة والخصوم المتداولة للفترات موضوع التحليل، يتم تبويبها في جدول تحليلي يتم بواسطته تحديد رأس المال العامل الإجمالي، ورأس المال العامل الصافي، والتغيرات التي تحصل عليها خلال فترات التحليل.

٢- رأس المال العامل الإجمالي لسنة ١٩٩٥ بلغ ١٧٧٠٠ دينار (مجموع عناصر الأصول المتداولة) أما في عام ١٩٩٦ فقد بلغ ٢٢٤٠٠ دينار.

٣- الخصوم المتداولة بلغت ٦٥٠٠ دينار و ٨٨٠٠ لسنة ١٩٩٥، ١٩٩٦ م على التوالي.

٤- بلغ صافي رأس المال العامل ١١٢٠٠، ١٣٦٠٠ دينار لسنة ١٩٩٥، ١٩٩٦ م على التوالي.

٥- بلغت الزيادة في رأس المال العامل الصافي في سنة ١٩٩٦ م عن سنة ١٩٩٥ م ٢٤٠٠ دينار. حيث بلغت زيادة عناصر الأصول المتداولة عن عناصر الخصوم المتداولة في عام ١٩٩٦ م مبلغ ١٦٠٠ دينار، بينما بلغ النقص في عناصر الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة ٨٠٠ دينار، وبإضافة رقم الزيادة ١٦٠٠ إلى رقم النقص ٨٠٠ نحصل على الزيادة في صافي رأس المال العامل وهي ٢٤٠٠ دينار.

التحليل:

١- من بيانات الجدول السابق يتضح أن رأس المال العامل قد زاد في عام ١٩٩٦ م عن عام ١٩٩٥ م بمبلغ قدره ٤٧٠٠ دينار (٥١٠٠ - ٤٠٠) أي بنسبة ٢٦٥٪ من إجمالي رأس المال العامل لسنة ١٩٩٥ م

$$٤٧٠٠$$

$$، (\frac{100}{\%} \times \frac{4700}{17700})$$

$$١٧٧٠٠$$

بينما مصادر تمويله (الخصوم المتداولة) قد ازدادت لنفس الفترة بمبلغ قدره ٢٣٠٠ دينار، بنسبة زيادة ٣٥٪ عن إجمالي الخصوم المتداولة لعام ١٩٩٥ م.

٢- ازداد صافي رأس المال العامل في سنة ١٩٩٦ م بمبلغ ٢٤٠٠ دينار عن عام ١٩٩٥ م (١٣٦٠٠ - ١١٢٠٠)، وتشكل هذه الزيادة نسبة ٢١٪ من صافي رأس المال العامل لسنة ١٩٩٥ م.

٣- بلغت نسبة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة في عام ١٩٩٥ م :

$$\frac{\text{الأصول المتداولة لعام ١٩٩٥}}{\text{الخصوم المتداولة لعام ١٩٩٥}} = \frac{١٧٧٠٠}{٦٥٠٠} = ٢٧ \text{ مرة}$$

، أي أن الأصول المتداولة تساوي ٢٧ مرة من الخصوم المتداولة، بمعنى أن كل ٢٧ دينار من الأصول المتداولة يقابلها ١ دينار من الخصوم المتداولة والنسبة المستخرجة بموجب هذه الطريقة تسمى نسبة التداول Current Ratio التي تبين مقدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل. ومن النسبة المحددة سابقاً يتضح أن المشروع يتمتع بنسبة تغطية جيدة للالتزامات قصيرة الأجل لعام ١٩٩٥ م.

٤- بلغت نسبة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة في عام ١٩٩٦ م

$$\left(\frac{٢٢٤٠٠}{٨٨٠٠} \right) = ٢٥ \text{ مرة}$$

أي أن نسبة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة كانت ٢٥:١، بمعنى أن كل ٢٥ دينار من الأصول المتداولة يقابلها ١ دينار من الخصوم المتداولة.

٥- يتضح بمقارنة نسبة التداول لسنة ١٩٩٦ م مع نسبة التداول لسنة ١٩٩٥ م أن النسبة في السنة الثانية تقل بـ ٠,٢ (٢٥ - ٢٧)، ولكن هذا الانخفاض (نسبياً) لا يشير إلى تدهور المركز المالي قصير الأجل للمشروع بل العكس. حيث حسن المشروع

من وضعيته عن طريق تقليل الزيادة الحاصلة في رأس المال العامل والتي تثير بعض المشاكل كما لاحظنا فيما سبق. وأن هذه الزيادة كانت في الأساس في عنصر المخزون السلعي وبلغت ٣٠٠٠ دينار.

٦- واستكمالاً لدراسة المركز المالي قصير الأجل، لا بد من دراسة بعض النسب الأخرى منها نسبة السيولة liquidity Ratio والتي تتحدد على أساس العلاقة بين جميع عناصر الأصول المتداولة (التي تتحول الى نقدية بسهولة في أجل قصير) وبين الخصوم المتداولة

الأصول المتداولة - المخزون السلعي

$$\text{وهذه النسبة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ويلاحظ أنه تم استبعاد المخزون السلعي من الأصول المتداولة، بسبب صعوبة تحويله إلى أموال نقدية بسهولة ودون احتمال تحقيق خسارة في الأجل القصير، وعليه فإن:

$$١٧٧٠٠ - ١٢٠٠٠$$

$$\text{نسبة السيولة عام ١٩٩٥ بلغت } \left(\frac{\quad}{٦٥٠٠} \right) \% = ٨٨ \%$$

$$٢٢٤٠٠ - ١٥٠٠٠$$

$$\text{بينما بلغت نسبة السيولة عام ١٩٩٦ } \left(\frac{\quad}{٨٨٠٠} \right) \% = ٨٤ \%$$

وأن دل ذلك على شيء، إنما يدل على أن نسبة السيولة في المشروع غير جيدة، (وهذا يؤكد صحة الاستنتاج الذي توصلنا اليه، على أن الزيادة في الأصول المتداولة قد كانت بسبب الزيادة في عنصر المخزون). وتشير النسب الخاصة بالسيولة على أنها ضعيفة قياساً بنسبة التداول، وهذا يتطلب تحسينها، خصوصاً إذا كانت ظروف عمل المشروع تسمح بذلك، علماً أنه لا توجد نسبة مثالية. بل تحددها طبيعة عمل المشروع وحجم تعامله النقدي.

يتضح من المثال السابق أن دراسة وتحليل المركز المالي قصير الأجل، تشمل جوانب متعددة، وتنجم هذه التعددية من الأطراف أو الجهات التي تهتم بتحليل هذا الجانب أو ذلك من المركز المالي قصير الأجل، وقد تكون هذه الأطراف من خارج المشروع مثل:

- الدائنون.

- المصارف.

- شركات التأمين.

- الموردون.

- شركات الإستثمار.

وينصب اهتمام هذه الأطراف على معرفة مقدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل، وخصوصاً في حالة تعامل المشروع مع بعضهم أو جميعهم.

إلا أن المشروع قد يحتاج الى معرفة حقيقة مركزه المالي قصير الأجل، ولذلك فقد يتم تحليل المركز المالي قصير الأجل من جهات خارجية على أساس معطيات القوائم المالية التي تعرضها المشاريع التجارية في نهاية السنة المالية. ففي مثل هذه الحالة، يسمى هذا النوع من التحليل «تحليل القوائم المالية الخارجي»، أما إذا تم من قبل المشروع نفسه فهنا يسمى «بتحليل القوائم المالية الداخلي».

واستكمالاً لجوانب البحث في هذا الموضوع لا بد من الإشارة إلى أن تحليل المركز المالي قصير الأجل يتم (إضافة لمعرفة مقدرة التداول والسيولة في المشروع) بقصد معرفة مقدرة المشروع التشغيلية، ومن المفيد ان نشير هنا إلى أن المقدرة التشغيلية للمشروع تكمن في قدرته على تحقيق معدل عال من دوران البضائع التي يتاجر بها، ولهذا الغرض تستخدم نسبة فترة دوران المخزون وهي:

$$\frac{\text{متوسط المخزون} \times \text{عدد أيام السنة}}{\text{أو} \frac{\text{مخزون آخر المدة} \times \text{عدد أيام السنة}}{\text{تكلفة المبيعات}}}$$

حسب توافر البيانات اللازمة والضرورية لاستخراج النسبة المذكورة. ومن الأمور التي تهم موضوع تحليل المركز المالي قصير الأجل للمشاريع التجارية، معدل دوران المخزون بالنسبة للمدينين، فإذا أشارت هذه النسبة إلى الانخفاض (في حالة اتباع سياسة البيع بالنقد) فإن ذلك يعتبر مؤشراً سليماً، أما إذا أشارت إلى الارتفاع، فإن ذلك يدل على إتباع سياسة البيع بالأجل والتي ترتبط بمشكلة المدينين والديون المعدومة.

كما يجب عدم إهمال دراسة كل عنصر من العناصر المكونة للأصول المتداولة من حيث علاقة هذه العناصر بشكل منفرد بإجمالي الأصول المتداولة، لمعرفة الأهمية النسبية لكل عنصر منها. وتستخدم لهذا الغرض النسب التالية:

$$\begin{aligned} \text{النقدية} \\ \text{الأهمية النسبية للنقدية} &= \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{100 \times} \\ \text{الأوراق المالية} \\ \text{الأهمية النسبية للأوراق المالية} &= \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{100 \times} \\ \text{بضاعة آخر المدة} \\ \text{الأهمية النسبية للبضاعة} &= \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{100 \times} \\ \text{العملاء} \\ \text{الأهمية النسبية للعملاء} &= \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{100 \times} \end{aligned}$$

وهكذا بالنسبة لبقية العناصر. سواء كان التحليل لفترة زمنية واحدة أو لفترتين.

ففي حالة التحليل لفترة واحدة، وعلى بيانات قائمة المركز المالي في نهاية السنة، يكتفي باستخدام المؤشرات السابقة ومقارنتها ببعضها. أما إذا كانت العملية التحليلية لفترتين ففي هذه الحالة لا بد من:

١- عمل جدول تحليلي مقارن، يتضمن عناصر الأصول المتداولة لكافة السنين ومن ثم مقارنتها لمعرفة التغيرات واتجاهاتها، ثم البحث في أسباب تلك التغيرات، وتقديم التفسيرات والتوصيات الضرورية.

مثال: فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من قائمتي مركز مالي لشركة مساهمة:

(المبالغ بآلاف الدينارين)

العناصر	١٩٩٥ م	١٩٩٦ م
أصول متداولة		
نقدية	٤	٥
أ. مالية	٠.٥	١
عملاء	٣٠.٥	٤٣
بضاعة	٢٥	٣١
مجموع الأصول المتداولة	٦٠	٨٠
خصوم متداولة	١٧	٢٤
مجموع حقوق اصحاب المشروع	١٥٨	١٨٣

٢- كانت تكلفة مبيعات الشركة عام ١٩٩٥ م ١٠.٨ ألف دينار، وفي عام ١٩٩٦ م ١٤.٠ ألف دينار.

٣- صافي المبيعات الآجلة للشركة عام ١٩٩٥ م ٩٠ ألف دينار، وعام ١٩٩٦ م ١٢٥ ألف دينار.

٤- متوسط رصيد العملاء عام ١٩٩٥ م ٢٩ ألف دينار، وعام ١٩٩٦ م ٤٠ ألف دينار.

المطلوب:

تقديم تحليل شامل للمركز المالي قصير الأجل للسنتين المذكورتين واجراء المقارنة بينهما.

الحل:

المرحلة الأولى:

١- في البداية لا بد من استخراج المؤشرات الرئيسية للمركز المالي قصير الأجل لكل سنة على انفراد كما يلي:

$$\text{أ - نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$\text{١ - نسبة التداول لعام ١٩٩٥ م} = \frac{٦٠}{١٧} = ٣ر٥ \text{ مرة}$$

$$\text{٢ - نسبة التداول لعام ١٩٩٦ م} = \frac{٨٠}{٢٤} = ٣ر٣ \text{ مرة}$$

$$\text{ب - نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$١ - \text{نسبة السيولة لعام ١٩٩٥ م} = \frac{٢٥ - ٦٠}{١٧} = ٢١ \text{ مرة}$$

$$٢ - \text{نسبة السيولة لعام ١٩٩٦ م} = \frac{٣١ - ٨٠}{٢٤} = ٢ \text{ مرة}$$

$$\text{ج - فترة دوران المخزون} = \frac{\text{مخزون آخر المدة} \times ٣٦٠}{\text{تكلفة المبيعات}}$$

$$١ - \text{فترة دوران مخزون عام ١٩٩٥ م} = \frac{٣٦٠ \times ٢٥}{١٠٨} = ٨٣٣ \text{ يوماً}$$

$$٢ - \text{فترة دوران مخزون عام ١٩٩٦ م} = \frac{٣٦٠ \times ٣١}{١٤٠} = ٧٩٧ \text{ يوماً}$$

$$\text{د - معدل دوران العملاء} = \frac{\text{صافي المبيعات الأجلة}}{\text{متوسط رصيد حساب العملاء}}$$

$$\text{أو} = \frac{\text{صافي المبيعات الأجلة}}{(\text{رصيد العملاء أول المدة} + \text{رصيد العملاء آخر المدة}) \div ٢}$$

$$١ - \text{معدل دوران العملاء عام ١٩٩٥ م} = \frac{٩٠}{٢٩} = ٣ \text{ مرة}$$

$$٢- \text{معدل دوران العملاء عام ١٩٩٦ م} = \frac{١٢٥}{٤٠} = ٣١ \text{ مرة}$$

$$\text{هـ - فترة تحصيل العملاء} = \frac{\text{عدد أيام السنة}}{\text{عدد دورات العملاء}}$$

$$١- \text{معدل دوران العملاء عام ١٩٩٥ م} = \frac{٣٦٠}{٣} = ١٢٠ \text{ يوم}$$

$$٢- \text{معدل دوران العملاء عام ١٩٩٦ م} = \frac{٣٦٠}{٣١} = ١١٦ \text{ يوم}$$

و - الأهمية (الوزن) النسبية لعناصر الأصول المتداولة:

أولاً - عام ١٩٩٥ م

$$\text{الأهمية النسبية للنقدية} = \frac{\text{النقدية ١٩٩٥ م}}{١٠٠ \times \text{الأصول المتداولة ١٩٩٥ م}}$$

$$= \frac{٤}{٦٠} \times ١٠٠ = ٦,٦٧\%$$

$$\text{الأهمية النسبية أ. مالية} = \frac{\text{أ. مالية ١٩٩٥ م}}{١٠٠ \times \text{الأصول المتداولة ١٩٩٥ م}}$$

$$0.5 \\ \%0.83 = 100 \times \frac{\quad}{60} =$$

$$\frac{\text{العملاء 1995م}}{100 \times \frac{\quad}{\text{الأصول المتداولة 1995م}}} = \text{الأهمية النسبية للعملاء}$$

$$30.5 \\ \%50.8 = 100 \times \frac{\quad}{60} =$$

$$\frac{\text{البضاعة 1995}}{100 \times \frac{\quad}{\text{الأصول المتداولة 1995م}}} = \text{الأهمية النسبية للبضاعة}$$

$$25 \\ \%41.7 = 100 \times \frac{\quad}{60} =$$

ثانياً: عام 1996م:

$$\frac{\text{النقدية 1996م}}{100 \times \frac{\quad}{\text{الأصول المتداولة 1996م}}} = \text{الأهمية النسبية للنقدية}$$

$$5 \\ \%62.5 = 100 \times \frac{\quad}{80} =$$

$$\frac{\text{أ. مالية 1996م}}{100 \times \frac{\quad}{\text{الأصول المتداولة 1996م}}} = \text{الأهمية النسبية أ. مالية}$$

$$125\% = 100 \times \frac{1}{80} =$$

$$100 \times \frac{\text{عملاء ١٩٩٦ م}}{\text{أصول متداولة ١٩٩٦ م}} = \text{الأهمية النسبية للعملاء}$$

$$53.8\% = 100 \times \frac{43}{80} =$$

$$100 \times \frac{\text{البضاعة ١٩٩٦ م}}{\text{أصول متداولة ١٩٩٦ م}} = \text{الأهمية النسبية للبضاعة}$$

$$38.8\% = 100 \times \frac{31}{80} =$$

ز - رأس المال العامل الصافي:

١- رأس المال العامل الصافي لعام ١٩٩٥ م = ٦٠ - ١٧ = ٤٣ ألف دينار.

٢- رأس المال العامل الصافي لعام ١٩٩٦ م = ٨٠ - ٢٤ = ٥٦ ألف دينار.

المرحلة الثانية:

إعداد جدول تحليلي مقارنة

العناصر	١٩٩٥	١٩٩٦	التغيرات المطلقة ١٩٩٥ - ١٩٩٦		التغيرات النسبية ١٩٩٥ - ١٩٩٦		الأهمية النسبية لعناصر الأصول المتداولة	
			زيادة	نقصان	زيادة	نقصان	٩٥	٩٦
الأصول المتداولة:								
نقدية	٤	٥	١	-	%٢٥	-	%٦٦٦	%٦٢٥
أ. مالية	٠.٥	١	٠.٥	-	%١٠٠	-	%٠٨٣	%١٢٥
عملاء	٣٠.٥	٤٣	١٢.٥	-	%٤٠.٩٨	-	%٥٠.٨٣	%٥٣.٧٥
بضاعة	٢٥	٣١	٦	-	%٢٤	-	%٤١.٦٦	%٣٨.٧٥
مجموع الأصول المتداول	٦٠	٨٠	٢٠	-			%١٠٠	%١٠٠
خصوم متداول	١٧	٢٤	٧	-	%٤١.١٨			
صافي رأس المال العامل	٤٣	٥٦	١٣		%٣٠.٣٢			

المرحلة الثالثة:

التحليل:

١- يتضح من الجدول التحليلي أعلاه أن اتجاه الأصول المتداولة والخصوم المتداولة أخذ في الارتفاع، ولكن الملاحظ أن الأصول المتداولة ترتفع أكثر من الخصوم المتداولة، حيث كانت في سنة ١٩٩٥ م ٦٠ ألف دينار أصبحت في سنة ١٩٩٦ م ٨٠ ألف دينار، بمقدار زيادة إجمالي ٢٠ ألف دينار، بينما ازدادت الخصوم المتداولة لنفس الفترة بمقدار ٧ ألف دينار. ومن الواضح أن الزيادة في الأصول المتداولة تم تمويلها من المصادر الداخلية، والدليل على ذلك زيادة حقوق أصحاب المشروع بمقدار ٢٥ ألف دينار (انظر المثال).

٢- بدراسة نسب التداول والسيولة يتضح أن مقدرة المشروع على تغطية الديون قصيرة الاجل جيدة، حيث كانت النسبة في عام ١٩٩٥ م ١:٣ر٥، بينما اصبحت في عام ١٩٩٦ م ١:٣ر٣، وكذلك الحال بالنسبة للسيولة.

٣- بدراسة مفردات الأصول المتداولة نجد أن جميع عناصر الأصول المتداولة قد ازدادت، إلا أن هذه النسب كانت نتيجة استثمار الأموال في استثمارات مؤقتة (الأوراق المالية، العملاء) حيث ازداد الاستثمار في الأوراق المالية بنسبة ١٠٠٪ عن عام ١٩٩٥ م بالنسبة لسنة ١٩٩٦ م. أما العملاء فقد ازدادت النسبة ٤١٪ تقريباً. بينما ازدادت المبيعات بنسبة ٣٠٪ تقريباً.

$$١٤٠ - ١٠٨$$

$$\left(\frac{100}{108} \right) \times 100 \text{ بنسبة } 30\% \text{ تقريباً، وهذا يدل على أمرين هما:}$$

- زيادة المبيعات الآجلة بمقدار ٣٥ الف دينار (١٢٥-٩٠).

- عدم الكفاية في تحصيل الديون بذمة العملاء، حيث تشير نسب دوران العملاء لعام ١٩٩٥ م ٣ مرة، وقد ارتفعت في عام ١٩٩٦ م أي بمعدل تحصيل للسنة الأولى بـ ١٢٠ يوماً وفي السنة الثانية تحسنت بشكل نسبي حيث اصبحت ١١٦ يوماً.

اسئلة الفصل الحادي عشر

- ١- علق على العبارات التالية بما لا يزيد عن ثلاثة أسطر:
 - لا بد للمحلل عند تحليل المركز المالي قصير الأجل من البحث في العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.
 - إن صافي رأس المال العامل يحقق لدائني المشروع نسبة الأمان.
 - أن نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة تبين مقدرة المشروع على تغطية التزاماته قصيرة الأجل.
 - عدم كفاية صافي رأس المال العامل تبين عدم مقدرة المشروع على سداد التزاماته الجارية في أعماله.
 - الزيادة في رأس المال العامل تخفي تدني مستوى كفاءة السياسات الإدارية للمشروع.
 - الزيادة في رأس المال العامل تعنى وجود رصيد النقدية حاضرة معطلة عن الإستخدام.
 - الزيادة في رأس المال العامل قد تدفع المشروع إلى الإنفاق التبذيري.
 - رأس المال العامل المتغير يستخدم لتمويل الأصول المتداولة الضرورية لمقابلة الاستثمارات التوسعية.
 - هناك بعض العوامل التي تتطلب مصادر تمويلية تتعلق بأعمال موسمية أو دورية أو طارئة.

٢- علل ما يأتي:

- كلما تزداد الأصول المتداولة وتقل الخصوم المتداولة تزداد مقدرة المشروع على سداد إلتزاماته الجارية.

- تمثل دراسة المركز المالي قصير الأجل في المشاريع التجارية أهمية أكبر من بقية المشاريع الإقتصادية الأخرى.

- السياسة التمويلية الرشيدة تمول أصولها المتداولة من الخصوم قصيرة الأجل.

- لا تمثل نسبة التداول ١:٢ النسبة المثالية.

- لمعرفة كفاءة المشروع الاقتصادي (من حيث مقدرة على سداد إلتزاماته الجارية) لا بد من دراسة كفاية رأس المال العامل.

- قد تدفع الزيادة في رأس المال العامل المشروع إلى توزيعات أرباح على المساهمين دون مبرر.

- إن زيادة رأس المال العامل عن المعدلات المعيارية الدقيقة تكون مضرّة بأعمال المشروع.

- عند الاعتماد على رأس المال العامل الإجمالي للمقارنة التحليلية فيجب أن يكون العنصر المقارن به هو الأصول الثابتة.

- عند الدخول في أية عملية إستثمارية يجب على المشروع القيام بدراسة علمية على مقدرة التمويلية.

- لا بد أن تتسم قائمة التغير في رأس المال العامل بالبساطة والوضوح.

٣- البيانات التالية لإحدى الشركات التجارية عن عامين متتالين ١٩٩٥م ١٩٩٦م.

البيان:	١٩٩٥	١٩٩٦
نقدية	٢٠٠٠	٣٠٠٠

١٢٠٠	١٤٠٠	اوراق قبض
١٢٠٠٠	١٠٠٠٠	مخزون سلعي
١٠٠٠	٨٠٠	دخل مستحق
٢٥٠٠	١٠٠٠	اوراق دفع
١٥٠٠	٢٠٠٠	ضرائب مستحقة
٤٠٠٠	٢٠٠٠	دخل مقدم

المطلوب:

أ - ايجاد ما يلي:

١- صافي رأس المال العامل.

٢- نسبة التداول.

٣- نسبة السيولة.

ب- إجراء دراسة تحليلية لمركز الشركة المالي قصير الأجل.

٤- فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من قائمتي المركز المالي لشركة مساهمة لستين
إخيرتين:

١٩٩٦	١٩٩٥	العناصر
		اصول متداولة:
١٧٠٠٠	١٥٠٠٠	نقدية
٣٠٠٠	٦٠٠٠	أ. مالية
١٢٠٠٠	٨٠٠٠	مدينون
٩٠٠٠	٧٠٠٠	بضاعة
٤١٠٠٠	٣٦٠٠٠	مجموع الأصول المتداولة
		خصوم متداولة:

٦٠٠٠	٢٠٠٠	موردون (دائنون)
٢٥٠٠	٣٠٠٠	أوراق دفع
٥٥٠٠	٤٠٠٠	قروض قصيرة الأجل
—	٨٠٠	مصاريف مستحقة
١٤٠٠٠	٩٨٠٠	مجموع الخصوم المتداولة
٣٣٠٠٠	٣٥٠٠٠	حقوق ملكية اصحاب المشروع

المطلوب: تحليل المركز المالي قصير الأجل.

٥- توضيح البيانات التالية قائمة المركز المالي للشركة العامة للتجارة وقائمة نتائج الأعمال في ١٩٩٦/١٢/٣١ م.

قائمة المركز المالي في ١٩٩٦/١٢/٣١ م

الاصول	الخصوم	
نقدية	٢٠٠٠	أوراق دفع
أ. مالية	١٠٠٠	قروض قصيرة الأجل
ذمم	٢٠٠٠	سندات (تسدد خلال العام)
أ. قبض	٣٠٠٠	مجموع الخصوم المتداولة
مدفوعات مقدمة	١٠٠٠	قروض طويلة الأجل
بضاعة آخر المدة	٤٠٠٠	مجموع الخصوم (بنوعيتها)
مجموع الأصول المتداولة	١٣٠٠	احتياطات
أراضي	٦٠٠٠	رأس المال
مباني (بعد الاستهلاك)	٨٠٠٠	أرباح محجوزة
آلات (بعد الاستهلاك)	١٠٠٠٠	
مجموع الأصول الثابتة	٢٤٠٠٠	مجموع حقوق اصحاب الملكية
إجمالي الأصول	٣٧٠٠٠	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية

قائمة نتائج الأعمال عن عام ١٩٩٦ م

(بالدينار)

المبيعات	١٠٠٠٠٠
أجور	١٠٠٠٠
مواد خام	١٥٠٠٠
استهلاكات	٢٥٠٠٠
أخرى	١٠٠٠٠
تكلفة المبيعات	٦٠٠٠٠
إجمالي الربح	٤٠٠٠٠
مصرفات بيعية	١٠٠٠٠
مصرفات إدارية	٥٠٠٠
اجمالي المصروفات	١٥٠٠٠
صافي الربح قبل الفوائد	٢٥٠٠٠
الفوائد (١٠٪ على السندات والقروض قصيرة الأجل)	١٠٠٠
صافي الربح بعد الفوائد	٢٤٠٠٠
الضرائب بنسبة ٢٥٪	٦٠٠٠
صافي الربح القابل للتوزيع	١٨٠٠٠

المطلوب:

تحليل البيانات المالية السابقة بواسطة النسب المالية إذا علمت أن المعدلات والنسب السائدة في هذه الشركة والشركات المماثلة كالآتي:

نسبة التداول ١:٢	نسبة الربح للمبيعات ١٨٪
نسبة السيولة ١:١	نسبة الربح للأصول ٣٦٪
معدل دوران البضاعة ١٢ مرة	نسبة الربح لحقوق الملكية ٥٠٪
معدل دوران الأصول ٢ مرة	

٦- الآتي قائمة المركز المالي إحدى الشركات.

الميزانية في ٣١/١٢/١٩٩٦م

(بالدينار)

الأصول	الخصوم		
نقدية	؟	؟	أوراق دفع
أوراق قبض	؟	٣٠٠٠٠٠	رأس المال
بضاعة	؟	٢٠٠٠٠٠	أرباح مرحلة
مجموع الأصول المتداولة	؟؟		
أصول ثابتة	؟؟		
مجموع الأصول	؟؟	؟؟	مجموع الخصوم ورأس المال

والمطلوب: إكمال البيانات الناقصة فيها إذا علمت الآتي:

١- معدل دوران الأصول ٢٥ر٢ مرة.

٢- متوسط فترة التحصيل ٣٠ يوماً.

٣- نسبة مجمل الربح ٢٥٪.

٤- معدل دوران البضاعة ٣ مرات.

٥- نسبة الديون الى صافي الملكية ١:٠ر٦

٦- نسبة السيولة ١:٠ر٦

٧- باعتبارك خبيراً في التحليل المالي فالمطلوب منك إكمال البيانات التي لا تتوفر في الجدول التالي والتي تمثل بعض البيانات عن ثلاث شركات. ثم قارن اداء هذه الشركات الثلاثة وذلك في حدود البيانات المقدمة.

البند	الشركة أ	الشركة ب	الشركة جـ
المبيعات	٢٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	؟
الربح	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	؟
الأصول	١٠٠٠٠٠٠	؟	١٠٠٠٠٠٠٠
نسبة الربح الى المبيعات	؟	؟	١٪
معدل دوران الأصول	؟	؟	٤
العائد على الاستثمار	؟	٢٪	؟

الفصل الثاني عشر

تحليل المركز المالي طويل الأجل

مقدمة

تتركز المعايير التي يتم دراستها في المركز المالي طويل الأجل على محورين أساسيين. يختص الأول بدراسة الهيكل العام لتمويل المشروع. بينما يعالج المحور الثاني الاستثمار طويل الأجل. والدراسة على المحورين تتم بشكل جدلي، لا فصل بينهما لأنهما يشكلان وحدة واحدة، باعتبار أن المشروع من هذه الناحية وحدة مستمرة النشاط. وبالتالي فإن جميع جوانب تشكّل الهيكل العام للأنشطة الاقتصادية التي تمارسها تمثل مجموعة من الأهداف الفرعية تهدف هدفاً نهائياً محدداً.

كما أن دراسة المركز المالي طويل الأجل لأي مشروع، لا يمكن أن تكون معزولة عن دراسة المركز المالي قصير الأجل للمشروع نفسه، حيث أن التحليلين يكمل أحدهما الآخر لمعرفة المركز المالي العام للمشروع «والواقع أن هناك ارتباطاً وتكاملاً بين التحليلين طويل الأجل وقصير الأجل بحيث لا يمكن الاكتفاء بأحدهما عند إجراء أية دراسة موضوعية للمركز المالي للوحدة الاقتصادية»^(١).

إذ أن الدراسة الشاملة للمركز المالي للوحدة الاقتصادية تتطلب الوقوف على حقيقة ذلك من جانبين أساسيين هما:

– المركز المالي قصير الأجل.

– المركز المالي طويل الأجل.

(١) محمود سيع. مصدر سابق ص ٢٦١.

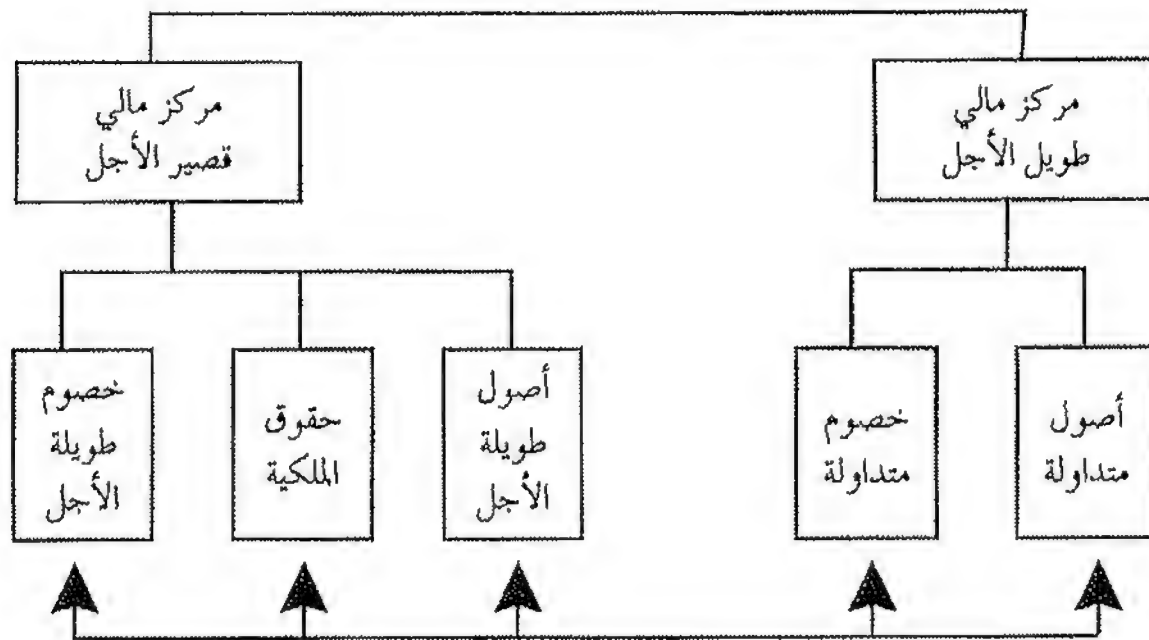
لأن الحكم النهائي يتوقف أساساً على الأحكام التي يتم التوصل إليها من خلال دراسة المركزين الماليين «القصير والطويل».

ففي بعض الأحيان يكون المركز المالي (الوضع المالي) طويل الأجل للمشروع جيداً من حيث إمكانية التوسع المستقبلي الذي يتطلب استثمارات رأسمالية (طويل الأجل). إلا أن إمكانية المشروع المادية «السيولة» لا تسمح بمثل هذا التوسع، بمعنى آخر إن جانباً أو بعض جوانب المركز المالي قصير الأجل لا توفر إمكانية الاستثمارات التوسعية طويلة الأجل.

ومن المنظور السابق، قد يكون المركز المالي قصير الأجل للمشروع جيداً، ولكن رغم ذلك لا يسمح باستثمارات رأسمالية جديدة ناجحة، أما لضرورة إعادة هيكلة الاستثمارات في الأصول طويلة الأجل لأسباب قد تكون متعلقة بقرب مواعيد إحلال الأصول طويلة الأجل القديمة، وإما لحلول إستحقاق إلتزامات طويلة الأجل، والتي تتطلب استخدام السيولة لتغطية الأعباء المترتبة عن ذلك.

مخطط رقم (٤)

المركز المالي للوحدة الاقتصادية



يبين المخطط أعلاه العلاقة المتبادلة بين المركز المالي قصير الأجل والمركز المالي طويل الأجل، من حيث تكوين الحكم النهائي على حقيقة المركز المالي للوحدة الاقتصادية. والعلاقة بين مصادر التمويل المختلفة من حيث إستغلالها بما يتماشى ومتطلبات المشروع.

تقوم القاعدة الطبيعية للتمويل أساساً على أن الأصول المتداولة تمول من الخصوم المتداولة، والأصول طويلة الأجل تمول من حقوق الملكية وبالتحديد من رأس المال. أما الاستثمارات المادية الرأسمالية الأخرى فتمول من المصادر الخارجية بنوعيتها المتوسطة والطويلة.

وعند إختيار مصادر التمويل الخارجية، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار تكلفة التمويل الاجمالية، بحيث تكون أقل من العائد المتحقق عند الاستثمار. وعموماً تكون التكاليف الاجمالية للتمويل قصير الأجل أقل من تكاليف مصادر التمويل المتوسطة والطويلة الأجل. ولذلك كلما تزداد مصادر التمويل الخارجية قصيرة الأجل، بالنسبة لمصادر التمويل الخارجية الاجمالية، كلما تزداد ربحية المشروع. لأن ربحية مصادر التمويل الخارجية القصيرة أعلى من ربحية مصادر التمويل الخارجية طويلة الأجل، وذلك إرتباطاً بفترة تسديد الديون. إذ من المعلوم أن فترة سداد الديون قصيرة الأجل تستحق بشكل موسمي، وخصوصاً في الفترات التي لا يكون المشروع فيها بحاجة لهذه الأموال.

أولاً: توزيعات الاستثمارات:

تتأثر الاستثمارات في أي مشروع إقتصادي بطبيعة عمله وبحجم نشاطه كعاملين رئيسيين يلجأ إليهما المشروع في توزيع رأسماله المستثمر على الاستثمارات المختلفة. أي أن رأس المال المستثمر يوزع بالدرجة الأولى (في بادئ الأمر) بين الأصول طويلة الأجل وبين الاستثمارات التي تضمن إستمرار أعمال المشروع الجارية، ففي المشاريع الصناعية يخصص الجزء الأكبر من رأس المال المتبقي في تمويل الأصول الثابتة «آلات»، معدات،

وسائط نقل، مبانى... الخ». وقد يكون رأس المال المستثمر مغطى بالكامل من حقوق أصحاب المشروع، وفي حالة عدم كفاية حقوق أصحاب المشروع لتغطية هذه الاستثمارات يلجأ المشروع الى التمويل الخارجي طويل الأجل توافقاً مع مبدأ العائد الاقتصادي المتحقق من أن الاستثمارات في الأصول طويلة الأجل لا يحقق مردوده إلا في المدى البعيد. بمعنى آخر إن الجزء الأكبر من مصادر التمويل المختلفة، وفي مقدمتها حقوق الملكية والالتزامات طويلة الأجل توظف في الأصول الثابتة. والجزء الأقل من رأس المال المستثمر يوجه للاستثمار في العمليات الجارية التي تحتاج في العادة الى أموال أقل بكثير من التي توظف للحصول على الأصول الثابتة.

أما في المشاريع التجارية فإن الحالة تأخذ بعداً معاكساً تماماً لما يجري من توظيف للاستثمارات في المشاريع الصناعية، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال المستثمر يتوجه للعمليات الجارية التي تهدف الى تحقيق ارباح، والحكمة من ذلك، عدم تعطيل رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة حفاظاً على مقدرة المشروع لزيادة المبيعات وبالتالي زيادة الارباح.

بعد أن بحثنا وبشكل مختصر في عملية توزيع رأس المال المستثمر، نرى من الضروري تحديد مفهوم رأس المال المستثمر. من خلال التعاريف المتعددة التي قدمت له، ويمكن لنا أن نحصر وجهات النظر المختلفة من حيث النظرة إلى رأس المال المستثمر الى ما يأتي:

١- حقوق الملكية.

٢- حقوق الملكية + الخصوم طويلة الأجل.

٣- إجمالي الأصول - الاحتياطات .

٤- إجمالي الأصول المتداولة.

ونعتقد أن أصبح نظرة إلى رأس المال المستثمر، هي التي ترى فيه أنه «حقوق الملكية + الخصوم طويلة الأجل»، باعتبارها نظرة أكثر شمولية من وجهات النظر

الأخرى. وعندما نحدد رأس المال المستثمر على إنه حقوق الملكية + الخصوم طويلة الأجل، فإنها تشمل الأصول الثابتة مضافاً إليها رأس المال العامل الصافي أو حقوق الملكية. ويمكن أن نصوغ هذه النظرة بالمعادلة التالية:

$$س م = ص ث + (ص د - خ ر)$$

حيث أن:

س م = رأس المال المستثمر

ص ث = أصول ثابتة.

ص د = أصول متداولة.

خ ر = خصوم متداولة.

لذلك فإن الهدف الأساسي للمشروع هو تحقيق الحجم الأمثل من الأرباح تتلاءم مع حجم رأس المال المستثمر توافقاً مع الهيكل المالي وظروف عمل المشروع الجارية والتوسعات المستقبلية.

من وجهة نظر أصحاب المشروع في توزيعاتهم لرأس المال المستثمر، ولكن النظرة تختلف للتوزيع السابق من وجهة نظر الممولين «الدائنين»، وإن كانت النظرتان «نظرة أصحاب المشروع والممولين» ذات محتوى واحد من حيث معرفة حقيقة المركز المالي للمشروع، إلا أنهما تختلفان من حيث أهدافهما، حيث يهدف الدائنون في نظرتهم التحليلية للمركز المالي طويل الأجل من الي*:

١- تحديد نسبة الديون طويلة الأجل بالنسبة لمصادر تمويل المشروع.

٢- تحديد مدى ضمان تحقيق الفائدة السنوية وانتظام مواردها.

٣- تحديد ضمان تغطية الديون طويلة الأجل وسدادها كلياً أو جزئياً «كأقساط»

عند استحقاقها.

* محمود سيع - مصدر سابق ص ٢٦٣ - ٢٦١.

ثانياً: تحليل المركز المالي طويل الأجل باستخدام مؤشرات الاداء:

يتم تحليل المركز المالي طويل الأجل باستخدام بعض المؤشرات التي تقيس فاعلية إداء المشروع في الاستثمارات طويلة الأجل من خلال المؤشرات التالية:

١- معدل حقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم:

يبين هذا المؤشر حقوق أصحاب المشروع مقارنة بحقوق الدائنين لتحديد مقدار التغير في مصادر التمويل. إذ أن زيادة حقوق الملكية مقارنة بحقوق الدائنين يعني زيادة هامش الأمان للدائنين. ويستند هذا المؤشر على أساس تعزيز الأموال المستثمرة التي يقدمها أصحاب المشروع بأموال أخرى يتم الحصول عليها على شكل قروض طويلة الأجل، بشرط يضمن العائد المتحقق من استثمار هذه الأموال تغطية جملة الأموال «أموال أصحاب المشروع + القروض الخارجية + فوائد القروض» المستثمرة مع تحقيق عائد اضافي (ارباح).

مثال:

بافتراض أن رأسمال إحدى الشركات يتكون من ٥٠٠٠ سهم، ويمكن للشركة اقتراض ٥٠٠٠٠ دينار بمعدل فائدة قدرها ٦٪ سنوياً. وتقدر الشركة أن صافي الدخل قبل الضرائب سوف يبلغ ٤٠٠٠٠ دينار وذلك دون الإلتجاء الى الاقتراض. كما أن سعر الضريبة يبلغ ٥٠٪. والمطلوب إظهار التأثير على صافي الدخل لكل من:

١- عدم الاقتراض.

٢- الاقتراض الذي يحقق عائد ١٠٪.

٣- الاقتراض الذي يحقق عائد ٤٪.

علماً أن حقوق الملكية كانت في عام ١٩٩٥ م ٧٢٢٥٠٠ ديناراً ولعام ١٩٩٦ م ٧٣٤٠٠٠ ديناراً، أما إجمالي الخصوم لنفس الفترة بلغ ٤٧٣٠٠٠ ديناراً ٤٠٥٠٠٠ دينار على التوالي.

الحل:

نتيجة النشاط نتيجة النشاط إذا كان نتيجة النشاط إذا كان

دون الاقتراض الاقتراض يحقق عائد ١٠٪ الاقتراض يحقق عائد ٤٪

صافي الدخل (قبل الضرائب)	٤٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
عب الفائدة	—	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
صافي الدخل (قبل الضرائب)	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
ضريبة الأرباح التجارية ٥٠٪	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠
صافي الدخل بعد الضريبة	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠
عدد الأسهم	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
عائد الأسهم	٤	٦	٣

ولمعرفة حقوق ملكية حملة الأسهم إلى إجمالي الخصوم عن كل من السنتين

١٩٩٥م، ١٩٩٦م فإنها تحتسب كما يلي:

١٩٩٦	١٩٩٥
٧٣٤٠٠٠	٧٢٢٥٠٠
٤٠٥٠٠٠	٤٧٣٠٠٠
١:١٨	١:١٥

٢- معدل الأصول الثابتة إلى الإلتزامات طويلة الأجل:

يبين هذا المؤشر مدى الحماية التي تمنح للدائنين، ومدى إمكانية زيادة الإلتزامات طويلة الأجل إستناداً إلى الضمان الممنوح للدائنين سابقاً. وتقييم الأصول الثابتة عند إستخدام هذا المؤشر بالقيمة الحالية، لأن مقدار الحماية التي يحصل عليها الدائنون ومقدرة المشروع على الاقتراض تقوم على أساس القيم السوقية الجارية للأصول الثابتة المرهونة. وذلك لأنه عند تقديم القرض برهن الأصول الثابتة، يكون مقدار القرض أقل

بنسبة معينة من قيمة الأصول الثابتة التي تقدم كرهن ليكن للدائنين هامش من الضمان في حالة عجز المشروع المقرض على سداد القرض وإضطرار المقرضين لبيع الرهن تسديداً للقرض.

ثالثاً: تحليل المركز المالي طويل الأجل باستخدام مؤشرات التمويل:

١- مؤشر نسبة التمويل الخارجي:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس حدود اعتماد المشروع على التمويل الخارجي في عملية تمويل استخدماته المختلفة. ويتم تحديد مقدار التمويل باستخدام معامل إجمالي الخصوم الى اجمالي الأصول، فإذا كانت النسبة مرتفعة، فهذا يدل على اعتماد المشروع على مصادر التمويل الخارجية. إلا أنه يجب مقارنة هذه النسبة وإيجاد إتجاه تغيراتها لعدد من السنين لتكوين حكم دقيق على مقدار اعتماد المشروع على مصادر التمويل الخارجية. لأن إستخراج النسبة لسنة واحدة فقط تبين نسبة التمويل الخارجي لنفس السنة. حيث بدون مقارنة هذه النسبة مع النسب المثيلة للسنوات السابقة واللاحقة لا يستطيع المحلل تقييم مقدرة المشروع المالية. إضافة الى ذلك فإنه يجب عند المقارنة تحليل التغيرات التي تحدث للنسبة بالمقارنة مع المبيعات. حيث ان إنخفاض مبيعات المشروع مع تزايد نسبة التمويل الخارجي تشير الى إرتفاع حالة مخاطرة الدائنين طويلي الأجل، من حيث الشك في مقدرة المشروع على سداد الفائدة. ولما كانت الخصوم في أي مشروع تتكون عادة من الخصوم المتداولة والخصوم الثابتة، لذلك لا بد من تحديد الأهمية النسبية لكل منها، خصوصاً إذا علمنا أن الخصوم المتداولة لا يدفع عنها أية فوائد، بخلاف الخصوم الثابتة، والقصد من تحديد الأهمية النسبية للخصوم بنوعها هو تحديد مقدار اعتماد المشروع على انواع مصادر التمويل. وتستخدم لهذا الغرض النسب التالية:

الخصوم المتداولة

$$أ - \text{نسبة الخصوم المتداولة} = \frac{\text{الخصوم طويلة الأجل} + \text{الخصوم المتداولة}}{100 \times}$$

الخصوم طويلة الأجل + الخصوم المتداولة

الخصوم الثابتة

$$\text{ب- نسبة الخصوم الثابتة} = \frac{\text{الخصوم الثابتة}}{\text{الخصوم طويلة الأجل} + \text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

مثال:

قدمت إليك البيانات التالية لمشروع إقتصادي للفترة من ١٩٩٤ ولغاية ١٩٩٦ م والمطلوب تحديد نسبة الخصوم بنوعيتها؟.

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مجموع الأصول	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٥٠٠٠
مجموع التمويل الخارجي	٧٥٠٠	٧٩٠٠	٩٤٥٠
خصوم طويلة الأجل (٥٪)	٢٢٥٠	٣٥٠٠	٥٠٠٠
خصوم متداولة	٥٢٥٠	٤٤٠٠	٤٤٥٠

الحل:

١- تهيئة البيانات السابقة في جدول تحليلي يتناسب مع الغرض من التحليل موضوع المناقشة كما هو موضح أدناه:

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مجموع الأصول	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٥٠٠٠
مجموع التمويل الخارجي	٧٥٠٠	٧٩٠٠	٩٤٥٠
خصوم طويلة الأجل (٥٪)	٢٢٥٠	٣٥٠٠	٥٠٠٠
خصوم متداولة	٥٢٥٠	٤٤٠٠	٤٤٥٠
نسبة الخصوم طويلة الأجل	٣٠٪	٤٤٪	٥٣٪
نسبة الخصوم المتداولة	٧٠٪	٥٦٪	٤٧٪
نسبة التمويل الخارجي	٣٠٪	٢٦٪	٢٧٪
فوائد الخصوم طويلة الأجل ٥٪	١١٢ر٥	١٧٥	٢٥٠

٢- يتضح من الجدول التحليلي السابق أن نسبة التمويل الخارجي

$$\text{مجموع التمويل الخارجي} \\ \left(100 \times \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع التمويل الخارجي}} \right)$$

قد تناقصت في السنتين الأخيرتين (١٩٩٥، ١٩٩٦)، بالمقارنة مع سنة الأساس ١٩٩٤م، حيث كانت في سنة ١٩٩٤م ٣٠٪ ثم أصبحت في سنة ١٩٩٥م ٢٦٪ وفي السنة الأخيرة أصبحت ٢٧٪. ومن النظرة الأولى لهذه النسب (بمعزل عن النسب الأخرى) يتضح أن التمويل الخارجي قد تحسن أو على أقل تقدير لم يتغير. وعندما ننظر إلى الأهمية النسبية للخصوم طويلة الأجل ذات الفائدة ٥٪ سنوياً نلاحظ أنها تمثل نسبة متزايدة من إجمالي الخصوم حيث ازدادت ٣٠٪، ٤٤٪، ٥٣٪ للسنوات ١٩٩٤م، ١٩٩٥م، ١٩٩٦م، على التوالي. وبطبيعة الحال أن الأعباء المالية على المشروع هي الأخرى قد ازدادت بفعل زيادة الفوائد المالية على هذه الخصوم، حيث كانت ١١٢ ديناراً عام ١٩٩٤م، ثم ١٧٥ ديناراً عام ١٩٩٥م و ٢٥٠ ديناراً عام ١٩٩٦م. أي أن فوائد عام ١٩٩٦م زادت عن فوائد عام ١٩٩٤م بمقدار ١٣٧٥ ديناراً بنسبة زيادة قدرها ١٢٢٪.

$$112 - 250 \\ \left(100 \times \frac{112 - 250}{112} \right)$$

وفي مثل هذه الحالة يعمل الدائن على معرفة مقدرة المشروع على سداد هذه الفوائد بشكل منتظم، وبدون أي تأخير من خلال التعرف على نمو المركز المالي للمشروع.

وللتعرف على استمرارية المشروع في تسديد فوائد الخصوم طويلة الأجل، لا بد من معرفة «معدل تغطية الفائدة الثابتة» التي تحتسب كعلاقة بين صافي الدخل (بدون خصم الفائدة الثابتة) إلى الأصول الثابتة، ويمكن صياغة هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

$$م غ ف ت = ص ع ÷ ف ت « ١ »$$

حيث أن:

$$م غ ف ت = معدل تغطية الفائدة الثابتة$$

$$ص ع = صافي الدخل « قبل خصم الفائدة الثابتة »$$

$$ف ت = الفائدة الثابتة$$

وبعد تعديل المعادلة رقم « ١ » تصبح

$$م غ ف ت = \frac{ص ع}{ف ت} (٢)$$

ولتحديد مقدرة المشروع على تغطية فوائد الخصوم طويلة الأجل، لا بد من دراسة وتحليل مقدرة المشروع على تحقيق الإيرادات، ومدى استمرارية المشروع على ذلك، ودراسة اتجاهات التغيرات التي تحدث للإيرادات عبر فترات مالية متعددة. لأن الإيرادات التي تحققها المشاريع الاقتصادية تعتبر المصدر الأساسي لتغطية الأعباء المالية المختلفة التي يتكبدها المشروع عبر مسيرته التشغيلية، وتعتبر الفوائد على القروض إحدى هذه الأعباء باعتبارها مصاريف مالية يدفعها المشروع بقصد تحقيق مصدر تمويلي لأعمال المشروع. والقصد منه زيادة المقدرة الانتاجية أو تحسينها، لتحقيق إيرادات مستقبلية للمشروع.

وهناك بعض العوامل الرئيسية التي يجب دراستها عند تحليل معدل تغطية الفائدة الثابتة التي تهتم اصحاب القروض طويلة الأجل وهي:

أ - المصاريف الإجمالية. ب - الإيرادات الإجمالية.

ج - الإيرادات الصافية.

من خلال ايجاد العلاقة المتبادلة بين هذه العوامل، يتم تحديد الدخل الصافي

المتحقق من ادارة اعمال المشروع، ويمكن صياغة العلاقة بين العوامل السابقة بالمعادلة الرياضية التالية:

$$ي ص = ي ج - م ج$$

حيث أن:

ي ص = الإيرادات الصافية.

ي ج = الإيرادات الاجمالية.

م ج = المصاريف الاجمالية.

وعادة ما يتم الحصول على بيانات العوامل السابقة من قائمة الدخل، التي تعبر عن مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، او من رصيد حساب الأرباح والخسائر، حيث أن المهم هنا رصيد الدخل الصافي.

مثال:

من البيانات التالية احسب معدل تغطية الفائدة الثابتة:

البيان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
١- المصاريف الاجمالية بما فيها	٥٠٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠
فائدة قرض طويل الأجل	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
٢- إيرادات إجمالية	٨٠٠٠	٩٥٠٠	١١٠٠٠
٣- الدخل الصافي	٣٠٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠
٤- معدل تغطية الفائدة الثابتة	١٥ مرة	١٢ر٥ مرة	١٥ مرة

٢- يشير معدل تغطية الفائدة الثابتة، الى ان الدخل الصافي يغطي الفائدة الثابتة بـ ١٥، ١٢ر٥، ١٥ مرة للسنوات ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦ على التوالي. ويعطي هذا المعدل دليلاً على مدى امكانية المشروع على تغطية الفائدة الثابتة للدائنين. فالأساس هنا

هو استمرار تحسن معدل التغطية وفي أسوأ الاحتمالات استقرار هذا المعدل، حيث يشير ارتفاع المعدل الى تحسن مقدرة المشروع على تغطية الفائدة الثابتة، والعكس صحيح. اما في حالة استقرار المعدل (اي عدم انخفاضه او ارتفاعه) فإنه يشير الى استمرار مقدرة المشروع على تغطية معدل الفائدة الثابتة دون تذبذب، ولكن ذلك لا يدعو الى اطمئنان الدائنين، حيث كلما يزداد المعدل يزداد معه هامش الأمان، لذلك فهم يميلون الى المشاريع التي تكون معدلات التغطية لها من سنة الى اخرى مرتفعة.

ولا بد من الاشارة الى ان دراسة وتحليل مقدرة المشروع على تغطية الفائدة الثابتة، التي تعتبر كنتيجة للقروض «الالتزامات» طويلة الأجل، يجب ان تتم في ذات الوقت مع دراسة وتحليل المركز المالي طويل الأجل، باستخدام مؤشرات التمويل الخارجي التي سبق التطرق اليها.

٢- مؤشر سيولة الخصوم:

يبين هذا المؤشر مقدار تغطية اجمالي الخصوم «الخصوم طويلة الأجل + الخصوم المتداولة» بالاعتماد على ما يتوفر لدى المشروع من اصول متداولة، إذ انه في الظروف التي يتوفر فيها لدى المشروع اصول متداولة، تغطي الخصوم المتداولة والخصوم المستحقة في السنة التالية فإن الفائض من الأصول المتداولة يحتسب ضمن مقدرة المشروع على سداد الإلتزامات طويلة الأجل. ولذلك يستخدم هذا المؤشر الذي يحتسب كعلاقة بين الاصول المتداولة واجمالي الخصوم بجانب معدل تغطية الفائدة الثابتة، للتعرف على مقدرة المشروع من تغطية اجمالي التزاماته، سواء كانت خصوما متداولة او خصوما طويلة الأجل. ويسمى هذا المؤشر بمؤشر سيولة الخصوم طويلة الأجل والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$\text{سيولة الخصوم طويلة الأجل} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم طويلة الأجل} + \text{الخصوم المتداولة}} = \text{مرة}$$

يدل ارتفاع معدل سيولة الخصوم طويلة الأجل خلال حياة القرض على مقدرة المشروع على سداد القرض في تاريخ استحقاقه، والعكس صحيح، مع مراعاة استثمارات المشروع من مخصص استهلاك الخصوم طويلة الأجل التي تضاف الى الأصول المتداولة التي تظهر في جانب الأصول بقائمة المركز المالي للسنة التي تسبق سنة استحقاق هذه الاستثمارات. لأن المشروع عادة يقوم ببيع هذه الاستثمارات قبل فترة من استحقاق القرض. أما في السنوات السابقة لتاريخ استحقاق القرض فتحسب هذه الاستثمارات ضمن الأصول التي تدخل في احتساب نسبة التغطية.

مثال تطبيقي:

تقدمت إحدى الشركات الى شركة استثمار الاموال بطلب للحصول على قرض طويل الاجل يسدد بعد ٥ سنوات بفائدة ٦٪، وذلك لتمويل سداد احد قروضها الذي يستحق في أوائل ١٩٩٧م مباشرة، ولتمويل نشاطها الجاري ايضاً. وقد أرفقت بطلبها البيانات التالية عن ثلاث سنوات سابقة:

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
أصول ثابتة (بالتكلفة):	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
خصوم طويلة الأجل ٥٪	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
تستحق في أوائل ١٩٩٧			
مجمع استهلاك	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠
دخل النشاط الجاري	٥٠٠	٣٧٥	٢٥٠
دخل قبل الضرائب شامل جميع العناصر	٥٢٥	٤٥٠	٧٥٠
مصاريف صيانة وإصلاح	٢٥	٢٧	٣٠
خصوم متداولة	٧٥٠	١٠٠٠	١٥٠٠
أصول متداولة			
- بضاعة	٥٠٠	١٢٥٠	١٥٠٠
- جاري البنك	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠
مجموع الاصول المتداولة	١٥٠٠	١٧٥٠	٢٠٠٠

وقد قدمت اليك البيانات السابقة من قبل شركة استثمارات الاموال لتحليلها واعطاء رأيك بمنح القرض او عدم منحه؟

الحل:

١- في مثل هذه الحالة يجب ان ينصب التحليل على المركز المالي طويل الاجل ما دام القرض المطلوب هو قرض طويل الأجل «يسدد بعد ٥ سنوات»، ولذلك لا بد من التركيز على جوانب التحليل الرئيسي للمركز المالي طويل الاجل والتي هي:

أ - الاصول طويلة الاجل «الثابتة».

ب- مصادر تمويل الأصول طويلة الأجل.

ج - العلاقة بينهما.

مع عدم إهمال وضعية المركز المالي قصير الاجل، خصوصاً ان الشركة تطلب هذا القرض لسببين:

(١) لسداد قرض طويل الأجل مستحق في اوائل عام ١٩٩٧ م اي السنة التالية مباشرة.

(٢) لتمويل نشاطها الجاري.

إضافة الى ذلك ان تحليل المركز المالي طويل الأجل لا يمكن ان ينفصل عن تحليل المركز المالي قصير الأجل او العكس، لأن احدهما يكمل الآخر في وضع التصور عن المركز المالي لأية وحدة اقتصادية.

٢- تقويم الأصول طويلة الأجل «ثابتة»: عند تقويم الأصول طويلة الأجل لا بد من الحصول على القيمة الدفترية للأصول، ومجمع الاستهلاك (مخصص الاستهلاك) والقيمة السوقية للأصول، ففي حالة وجود القيمة السوقية للأصول يتم استخدامها بدلا من القيمة الدفترية.

والمعادلات المستخدمة لتقويم الأصول طويلة الأجل هي:

أ - تقويم الأصول طويلة الأجل (باستخدام القيمة الدفترية) = القيمة الدفترية للأصول - مجمع الاستهلاك.

ب - تقويم الأصول طويلة الأجل (باستخدام القيمة السوقية) = القيمة السوقية للأصول - مجمع الاستهلاك.

علماً بأن المعادلة (ب) قليلة الاستخدام في الحياة العلمية حيث تقوم الأصول طويلة الأجل باستخدام القيمة الدفترية وعليه عند تطبيق المعادلة (أ) على بيانات المثال نحصل على المطلوب بالشكل التالي:

السنوات	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
أصول طويلة الأجل	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
ناقصاً:			
مجمع الاستهلاك	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠
تقويم الأصول	٣٠٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠

بعد احتساب تقويم الأصول، والذي هو ٣٠٠٠، ٢٥٠٠، ٢٠٠٠ للسنوات ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦ على التوالي، يجب احتساب قيمة الأصول الحالية وذلك عن طريق:

أ - احتساب عمر الأصول الباقية بواسطة المعادلة التالية:

قيمة التقويم للأصول

قسط الاستهلاك السنوي

علماً أن قسط الاستهلاك السنوي هو ٥٠٠ دينار وقد يتم استخراج القسط عن طريق (مجمع الاستهلاك عام ١٩٩٦ - مجمع استهلاك عام ١٩٩٥م) أو بواسطة احتساب التغير الذي حصل لمجمع الاستهلاك خلال السنوات الثلاث.

وبطبيعة الحال لإحتساب عمر الأصول الباقية يتم اخذ القيمة التقويمية للأصول
طويلة الأجل في السنة الأخيرة (١٩٩٦م) وعليه فإن عمر الأصول هو:

$$2000 \div 500 = 4 \text{ سنوات العمر الباقى للأصول.}$$

ب- حالة الأصول طويلة الأجل: يقصد بحالة الأصول طويلة الأجل، الحالة
الانتاجية للأصل، وتحسب الحالة الانتاجية للأصل بحساب نسبة

$$\frac{\text{مصاريف الصيانة والاصلاحات}}{100 \times \text{مجموع الاصول طويلة الأجل (بالتكلفة)}}$$

ف نجد ان نصيب كل دينار من هذه المصروفات ٥٠٪.

ج- تغطية الفائدة الثابتة: لإحتساب تغطية الفائدة الثابتة تستخدم معادلة تغطية
الفائدة الثابتة هي:

$$\frac{\text{صافي الدخل (قبل خصم الضرائب)}}{\text{الفائدة الثابتة}} = \text{دينار}$$

والفائدة الثابتة يتم إحتسابها بواسطة ضرب الخصوم طويلة الأجل في معدل
الفائدة السنوي.

$$\frac{5 \times 2500}{100} = 125 \text{ دينار}$$

إذن معدل التغطية للسنوات الثلاث هي:

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
١- دخل النشاط الجاري (صافي الدخل)	٥٠٠	٣٧٥	٢٥٠
٢- الفائدة الثابتة	١٢٥	١٢٥	١٢٥
٣- معدل التغطية (٢÷١)	٤	٣	٢

د - نسبة التداول: لدراسة مقدرة الشركة على سداد ديونها عند إستحقاقها تستخدم هذه النسبة والتي هي عبارة عن علاقة الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة أي:

الأصول المتداولة

الخصوم المتداولة

ونسبة تداول هذه الشركة من البيانات المقدمة لشركة إستثمار أموال المنتجين تشير إلى:

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
جملة الأصول المتداولة	١٥٠٠	١٧٥٠	٢٠٠٠
جملة الخصوم المتداولة	٧٥٠	١٠٠٠	١٥٠٠
نسبة التداول	١ : ٢	١ : ١.٧٥	١ : ١.٣٣

وهذا يشير الى تناقص مقدرة الشركة على سداد خصومها المتداولة من سنة الى اخرى.

هـ - الأهمية النسبية للبضاعة: تحتسب على أساس العلاقة المتوية بين البضاعة الى اجمالي الأصول المتداولة والتي تشير الى:

لسنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
ضاعة	٥٠٠	١٢٥٠	١٥٠٠
جمالي الاصول المتداولة	١٥٠٠	١٧٥٠	٢٠٠٠
لأهمية النسبية للبطاعة	%٣٣	%٧١	%٧٥

والتي تدل على زيادة المخزون السلعي، وهذا يعني انخفاض المبيعات من سنة الى اخرى.

الاستنتاج:

- تشير المؤشرات التي تم دراستها وتحليلها سابقاً الى عدم مقدرة الشركة طالبة القرض على سداد قيمة القرض عند استحقاقه للأسباب التالية:
- الأصول طويلة الأجل لا تشكل ضماناً للقرض لأن العمر المتبقي لها هو ٤ سنوات أي ان قيمتها ستصبح صفراً قبل استحقاق القرض بسنة واحدة، إضافة الى ان المقدرة الانتاجية لهذه الأصول غير مطمئنة، والدليل على ذلك تزايد مصاريف الصيانة.
 - استمرار انخفاض نسبة التداول من سنة الى اخرى، وكذلك انخفاض نسبة السيولة، إضافة الى النقص المستمر في اجمالي رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل.

التوصيات:

يعتبر تقديم قرض لمثل هذه الشركة مخاطرة لا ضرورة لها إطلاقاً.

أسئلة الفصل الثاني عشر

١- علل ما يأتي باختصار:

- تركز المعايير الرئيسية لدراسة المركز المالي طويل الأجل عند تحليله على دراسة الهيكل العام للتمويل، والاستثمار طويل الأجل.

- تقوم القاعدة الطبيعية في التمويل السليم للوحدة الاقتصادية على أساس تمويل الأصول المتداولة من الخصوم المتداولة، والأصول طويلة الأجل من حقوق الملكية في حالة كفايتها.

- عند إختيار مصادر التمويل الخارجي لا بد من الأخذ في الاعتبار تكلفة التمويل الخارجي.

- تكون التكاليف الاجمالية للتمويل قصير الأجل أقل من التكاليف الاجمالية للتمويل طويل الأجل.

- تتأثر الاستثمارات في أية وحدة إقتصادية بطبيعة عمل الوحدة وبحجم النشاط.

- يوزع رأس المال المستثمر بالدرجة الأولى في بداية عمل المشروع بين الأصول طويلة الأجل وبين الاستثمارات التي تضمن إستمرار أعمال المشروع الجارية.

- لا يحقق الاستثمار في الأصول طويلة الأجل مردوده الاقتصادي (العائد الاقتصادي) الا في المدى البعيد.

- يوظف الجزء الأكبر من رأس المال المستثمر في المشاريع التجارية في العمليات الجارية.

٢- ضع علامة صح على العبارة الصحيحة، وعلامة خطأ على العبارة الخاطئة وصححها.

- رأس المال المستثمر هو عبارة عن إجمالي حقوق الملكية.
- وجهة نظر أصحاب المشروع تحقيق الحجم الأمثل من الأرباح التي تتلاءم مع حجم رأس المال المستثمر.
- إن زيادة حقوق الملكية بالمقارنة مع حقوق الدائنين تعني انخفاض هامش الأمان للدائنين.
- يبين معدل الأصول الثابتة إلى الالتزامات طويلة الأجل مدى الحماية التي تمنح للدائنين.
- تقوم الأصول الثابتة عند استخدام مؤشر معدل الأصول الثابتة إلى الالتزامات طويلة الأجل بالتكلفة التاريخية.
- يقيس مؤشر نسبة التمويل الخارجي حدود اعتماد المشروع على التمويل الخارجي في تمويل إستخداماته المختلفة للأصول.
- يشير إرتفاع مؤشر نسبة التمويل الخارجي إلى إعتداد المشروع على المصادر الداخلية.
- الخصوم المتداولة لا يدفع عنها أي فائدة.
- نسبة الخصوم طويلة الأجل هي
$$\frac{\text{الخصوم طويلة الأجل}}{\text{إجمالي الخصوم}} \times 100$$
- يحدد معدل تغطية الفائدة مقدرة المشروع على تغطية الفائدة الثابتة للخصوم طويلة الأجل.

٣- قدمت إليك البيانات التالية:

نتيجة النشاط نتيجة النشاط إذا كان نتيجة النشاط إذا كان

دون الاقتراض الاقتراض يحقق عائد ١٠٪ الاقتراض يحقق عائد ٤٪

١٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	صافي الدخل (قبل الضرائب)
٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	—	عب الضرائب
٦٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	صافي الدخل (قبل الضرائب)
٣٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	ضريبة الأرباح التجارية ٥٠٪
٣٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	صافي الدخل بعد الضريبة
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	عدد الأسهم المقدرة
؟	؟	؟	عائد الأسهم

وإذا علمت أن:

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦
حقوق الملكية	٣٦١٢٥٠	٣٦٧٠٠٠
إجمالي الخصوم	٢٣٦٥٠٠	٢٠٢٥٠٠
المطلوب:		

تحليل المركز المالي طويل الأجل من البيانات المقدمة.

٤- من البيانات التالية:

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦
معدات ووسائل نقل	٢٥٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠
الالتزامات طويلة الأجل	٧٠٠٠٠	٩٥٠٠٠
المطلوب استخراج:		

— معدل المعدات ووسائل النقل.

٥- البيانات المقدمة أدناه مستخرجة من ميزانيات لسنوات متتالية ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦ م.

السنوات	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
إجمالي الأصول	٦٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
إجمالي التمويل الخارجي	١٥٠٠٠	١٧٠٠٠	١٦٠٠٠
إجمالي خصوم طويل الأجل	٥٠٠٠	٥٥٠٠	٤٥٠٠
إجمالي خصوم متداولة	٧٠٠٠	٩٠٠٠	٩٥٠٠
المطلوب إحتساب:			

١- نسبة الخصوم طويلة الأجل.

٢- نسبة الخصوم المتداولة.

٣- التعليق على المركز المالي.

٦- أدناه بعض البيانات المستخرجة من قوائم الدخل لثلاث سنوات متتالية لإحدى الشركات :

السنوات	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
١- المصاريف الاجمالية بما فيها	١٠٠٠٠	١٤٠٠٠	١٦٠٠٠
- فائدة قرض طويل الأجل	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
٢- إيرادات إجمالية	١٦٠٠٠	١٩٠٠٠	٢٢٠٠٠
٣- الدخل الصافي	٦٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠

والمطلوب: إحتساب معدل تغطية الفائدة الثابتة.

٧- تقدمت شركة وطنية الى مصرف الاستثمار بطلب للحصول على قرض طويل

الأجل يسدد بعد ٧ سنوات بفائدة ٥٪، وذلك لتمويل سداد احد القروض الذي يستحق في أوائل ١٩٩٧م مباشرة، وتمويل نشاطها الجاري.

وقد أرفقت الشركة بطلبها البيانات التالية عن الثلاث السنوات السابقة:

السنوات	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
أصول ثابتة (بالتكلفة)	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
خصوم طويلة الأجل ٥٪	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
تستحق في أوائل ١٩٩٧			
مجمع إستهلاك	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠
دخل النشاط الجاري	٤٠٠٠	٣٠٠٠	٢٥٠٠
دخل قبل الضرائب	٤٥٠٠	٣٦٠٠	٣٠٠٠
(شامل جميع العناصر)			
مصاريف إصلاح وصيانة	١٠٠٠	١١٠٠	١٣٠٠
خصوم متداولة	٣٠٠٠	٣٧٠٠	٤٠٠٠
أصول متداولة:			
- بضاعة	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠
- جاري البنك	٣٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠
- عملاء	٥٠٠	٧٠٠	١٠٠٠
مجموع الأصول المتداولة	٤٥٠٠	٤٧٠٠	٥٠٠٠

المطلوب: إبداء الرأي بمنح القرض أو عدمه، بعد اجراء التحليل الشامل على البيانات المقدمة.

قائمة المصطلحات

- A -

Accounting Books	الدفاتر المحاسبية
Assets	الأصول
Accounting Information	المعلومات المحاسبية
Accounting equation	المعادلة المحاسبية
Accounting Standards	المعايير المحاسبية
Accounting Analysis	التحليل المحاسبي
Accounting Data	البيانات المحاسبية
Accounting Reports	التقارير المحاسبية
Accounts Receivable	المدينون
Accounts Payable	الدائنون
Acid Test Ratio	نسبة السيولة السريعة
Administrative Expenses	مصاريف إدارية
Accounting Reporting System	نظام التقرير المحاسبي
Accounting Policies	السياسات المحاسبية
Absolute Amounts	القيمة المطلقة
Allocation	تخصيص
Average Storage Period	معدل فترة التخزين
Average Unit Cost	متوسط تكلفة الوحدة
Actual Expenses	المصاريف الفعلية
Actual Costs	التكاليف الفعلية
Analysis Mix Sales	تحليل المزيج البيعي

Accounting Principles

المبادئ المحاسبية

Actual Basis of Accounting

اساس الاستحقاق المحاسبي

- B -

Base Year

سنة الاساس

Bonds

سندات

Business Transaction

عملية تجارية

Balance Sheet

الميزانية

Budgeting

الميزانية التقديرية

Basic Accounting Assumptions

الفروض المحاسبية الاساسية

Balance

رصيد

Book Value Per Share

القيمة الدفترية للسهم

Bank Statement

قائمة البنك

Basic Data

بيانات خام (اولية)

- C -

Comparative Evaluation

التقييم المقارن

Contribution Margin to Sales Ratio

نسبة مجمل الربح الى المبيعات

Collection Period

فترة التحصيل أو فترة الائتمان

Cost-Volume-Profit Analysis

تحليل العلاقة بين التكلفة وحجم النشاط والأرباح

Change In Accounting Estimations

التغيير في التقديرات المحاسبية

Coding

ترميز

Commissions Earned

عمولات مكتسبة

Communicating	إيصال
Contingent Losses	مصرفوات محتمله
Classification	تجويب
Control	الرقابة
Cost Behavior	سلوك التكاليف
Conservatism Principle	مبدأ التحفظ
Consistency Principle	مبدأ الثبات
Corporations	الشركات المساهمة
Cost of Goods Sold	تكلفة المبيعات
Cost Principle	مبدأ التكلفة
Cash Ratio	نسبة السيولة السريعة
Current Assets	الاصول المتداولة
Current Liabilities	الخصوم المتداولة
Causal Relationship	علاقه سببيه
Cash Flows Statement	قائمة التدفقات النقدية
Cash Flow Analysis	تحليل التدفقات النقدية
Current Replacement Price	سعر الاحلال الجاري
Current Ratio	نسبة التداول
Capital	رأس المال
Current Or Short Term Liabilities	خصوم قصيرة الأجل او الالتزامات المتداولة
Cash Budget	الميزانية النقدية التقديرية
Cash Inflows	التدفقات النقدية الداخلة
Conservation Principle	مبدأ التحفظ

Cash Outflows	التدفقات النقدية الخارجة
Comparative Balance Sheet	ميزانية مقارنة
Comparative Financial Statements	قوائم مالية مقارنة
Comparative Analysis Statements	قوائم تحليلية مقارنة
Comparative Income Statements	قائمة دخل مقارنة
Comparative Statements	قوائم مقارنة
Creditors	دائنون
Current Market Value	القيمة السوقية الجارية
Comparability	مقارنة
Causal Relationship	العلاقة السببية
Changes In Financial Position Analysis	تحليل التغيرات في المركز المالي
Common-size Analysis	التحليل الأفقي

- D -

Data	بيانات
Data Collection	تجميع البيانات
Data Analysis	تحليل البيانات
Decomposition Analysis	تحليل المكونات
Debt to Assets Ratio	نسبة المديونية
Dynamic Analysis	التحليل المتحرك
Direct Variable Costs	التكاليف المتغيرة المباشرة
Dependent Variable	العامل التابع
Debt to Equity Ratio	نسبة الدين الى حقوق الملكية

Depreciation	استهلاك
Direct Method	طريقة المباشرة
Document	مستند
Documental Review	مراجعة مستندية
Deficit	عجز
Dividends	توزيعات ارباح أسهم
Direct Investment	الاستثمار المباشر
Discount rate	معدل الخصم

- E -

Events Subsequent to the Balance	الاحداث الهامة المتوقعة بعد تاريخ الميزانية
Earnings per Share	ربحية السهم العادي
Equity	الملكية
Expected Value	القيمة المتوقعة
Equipment	معدات
Equity Ratio	نسبة الملكية
External User	مستخدم خارجي
Expenses	المصروفات
Event	حدث
Exceptional Item	بند (عنصر) استثنائي
Effective Interest Rate	معدل الفائدة الحقيقي
Extraordinary Items	بنود غير عادية
Entries	القيود

- F -

Fixed Assets	الاصول الثابتة
Financial Report	تقرير مالي
Freedom From Bias	الخلو من التحيز
First Hand Information	معدّي المعلومات
Funds Flow Analysis	تحليل تدفقات الموارد المالية
Feedback	المعلومات الراجعة (التغذية العكسية)
Finished Goods Inventory	بضاعة تامة الصنع
Fixed Costs	التكاليف الثابتة
Fixed Overhead Variance	انحراف التكاليف غير المباشرة الثابتة
Financial Policies	السياسات المالية
Financial Statements Analysis	تحليل القوائم المالية
Financial Statements Users	مستخدمي القوائم المالية
Financing Cash Flow	تدفق نقدي تمويلي
Foregin Exchange Rate	سعر صرف العملات الاجنبية
Financing Activities	

- G -

Gross	أجمالي (مجمّل)
Gross Working Capital	أجمالي رأس المال العامل
Gross Loss	أجمالي الخسارة
Gross Profit	أجمالي الربح
Gross Margin	هامش الربحية

Good Will	شهرة المحل
General Price Level Change	التغيير في المستوى العام للأسعار
Going Concern Assumption	فرض الاستمرارية

- H -

Horizontal Analysis	التحليل الأفقي
Horizontal Median	الوسيط الأفقي
Hormonization	التنسيق
Historical Cost	التكلفة التاريخية

- I -

Index Numbers	الارقام القياسية
Inventory Turn Over	معدل دوران المخزون السلعي
Information	معلومات
Interpretation Information	تفسير المعلومات
Information Theory	نظرية المعلومات
Incremental Costs	التكاليف الإضافية
Independent Variable	العامل المستقل
Inflation	التضخم
Income Statement	قائمة الدخل
Interest	الفائدة
Investments	الاستثمارات
Income Summary Account	حساب ملخص الدخل

Intangible Assets

الأصول المعنوية

Interim Statements

القوائم المالية المعدة خلال العام

- L -

Liabilities

الالتزامات (الخصوم)

Loan

قرض

Long-Term Liabilities

خصوم طويلة الأجل

Liquidty Ratios

نسب السيولة

Labor Rate Variance

انحراف معدل العمل المباشر

Labor Quantity Variance

انحراف كمية العمل المباشر

Long-Term Loan

قروض طويلة الأجل

Long-Term Assets

أصول طويلة الأجل

Long-Term Investment

استثمار طويل الاجل

- J -

Joint Costs

التكاليف المشتركة

Journal

دفتر اليومية

- M -

Matching Principle

مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات

Maximum Capacity

الطاقة القصوى

Material Mix Standards

معايير المزج الانتاجي للمواد

Method

اسلوب (طريقة)

Mean	المتوسط
Median	الوسيط
Moving Avarage	المتوسط الزمني المتحرك
Mixed Costs	التكاليف المختلطة
Materials Quantity Variance	انحراف كمية المواد
Materials Price Variance	انحراف سعر المواد
Mix Of Sales	المزيج البيعي
Measurement Basis	اساس القياس
Mortgage	رهن
Monetary Scale Assumption	فرض القياس النقدي

- N -

Net Working Capital	صافي رأس المال العامل
Net Profit	صافي ربح
Net Income	صافي الدخل
Normal Capacity	الطاقة العادية
Net Profit to Sales Ratio	نسبة صافي الربح الى المبيعات
Net Cash Invested	صافي الاستثمارات النقدية
Net Asset	صافي الاصول
Notes Payable	ورقة دفع

- O -

Objectivity	الموضوعية
-------------	-----------

Obsolescence	التقادم الفني
Overhead Costs	التكاليف غير المباشرة
Opportunity Costs	تكاليف الفرصة البديلة
Owners Equity	حقوق أصحاب المشروع
Operating Cycle	دورة التشغيل
Operating Expenses	المصاريف التشغيلية
Operating Activities	الأنشطة التشغيلية
Operating Cash Flow	تدفق النقدي من العمليات

- P -

Predictive Value	القدرة التنبؤية
Predictor For Financial Failure	التنبؤ لحالات الفشل والافلاس
Proforma Financial Statements	القوائم المالية التقديرية
Provision	مخصصات
Profitability Ratios	نسب الربحية
Profit and Loss Budget	الأرباح والخسائر التقديرية
Percentages	نسبيه
Percentage and Ratio Analysis	تحليل النسب والمعدلات المالية
Profits Planning	تخطيط الأرباح
Pay Out Ratio	نسب التوزيعات النقدية
Price Earnings Ratio	نسبة سعر السهم الى ربحية السهم
Percentages Amounts	القيم النسبية
Profit and Loss Statement	قائمة الأرباح والخسائر

Primary Data	البيانات الخام
Processing	تشغيل
Processing Data	معالجة البيانات

- Q -

Quick Ratio	نسبة التداول السريعة
Quantity Discount	خصم الكمية
Qualitative Characteristics of Accounting Information	الصفات الموضوعية للمعلومات المحاسبية

- R -

Reserves	الاحتياطيات
Relevance	الملاءمة
Reliability	الموثوقية
Reasonabily Informed	المعرفة الكافية (الدرايه الكافية)
Replacement Cost	السعر الاستبدالي
Return on Investment Ratio	نسبة العائد على الاستثمار
Regression Line	خط الانحدار
Residual Income	الدخل المتبقي
Return on Net Sales	العائد على صافي المبيعات
Return on Equity	العائد على حقوق المالكين
Revenue	ايراد
Retained Earnings	الارباح المحتجزه
Running Balance From of Account	الحساب ذو الرصيد المتحرك

Reccording	تسجيل
Return	عائد
Revenue Realization principle	مبدأ تحقق الإيراد
Real Account	حساب حقيقي

- S -

standard Cost	التكلفة المعيارية
Substitution Possibilities	الاحلال بين عوامل الانتاج
Social Accounting	المحاسبة الاجتماعية
Social Auditing	المراجعة الاجتماعية
Standard Ratios	نسب معيارية
Static Analysis	التحليل الساكن (الثابت)
Statement of Cost of Good Manufactured	قائمة تكاليف البضاعة المصنعة
Standard Expenses	المصروفات المعيارية
Sales Budget	الميزانية التقديرية للمبيعات
Safety Margin	هامش الامان
Selling Price	ثمن البيع
Statement of Changes in Financial Position	قائمة التغيرات في المركز المالي
Short Term Investment	استثمار قصير الأجل
Stock	رأس مال السهم

- T -

Trend Analysis	تحليل الاتجاهات
----------------	-----------------

Time Invest Earned	معدل تغطية الفوائد
Time Series	السلاسل الزمنية
Time Period	الفترة الزمنية
Trial Balance	ميزان مراجعة

- U -

Unrealized Loss	خسارة غير محققة
Users of Accounting Information	مستخدمي المعلومات المحاسبية

- V -

Vertical Analysis	التحليل الراسي
Variable Costs	التكاليف المتغيرة
Variance Analysis	تحليل التغيرات

- W -

Whole Sale Price Index	الرقم القياسي لسعر الجملة
Working Capital	رأس المال العامل
Withdrawals	مسحوبات شخصية

قائمة المراجع

اولاً - المراجع العربية:

- ١- د. تركي راجي الحمود، د. وليد محمود حميدات: هيكل الشركات الصناعية واثره على معدل ربحيتها، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، العدد ٦٢، قطر، اكتوبر ١٩٩٥.
- ٢- د. جميل احمد توفيق، د. علي شريف: الادارة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠.
- ٣- جيرى ويجانت، دونالد كيسو: المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة كمال الدين سعيد، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٨.
- ٤- د. حسن محمد كمال: الاساليب الفنية للتحليل المالي، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠.
- ٥- د. حكمت الراوي: المحاسبة الدولية، الطبعة الثانية، دار حنين، عمان، ١٩٩٥.
- ٦- د. خليل الشماع: الإدارة المالية في مؤسسات الاعمال، مطبعة الزهران، بغداد، ١٩٦٦.
- ٧- د. خالد أمين عبدالله: تدقيق الحسابات، معهد الدراسات المصرفية البنك المركزي الأردني، عمان، ١٩٨٨.
- ٨- د. زياد رمضان: أساسيات التحليل المالي، بلا ناشر، الطبعة الثالثة، عمان، ١٩٩٠.
- ٩- د. زياد رمضان: أساسيات التحليل المالي في المنشآت التجارية والصناعية والخدمية، الطبعة الثالثة، بلا ناشر، عمان، ١٩٩٠.

- ١٠- د. سمير ابو الفتوح صالح: مدخل ديناميكي مقترح لتحليل انحرافات عناصر التكاليف المتغيرة في ظل التغيرات المحتملة للأسعار النسبية، مجلة الاداري، معهد الادارة العامة، العدد ٥٣، مسقط، يونيو ١٩٩٣.
- ١١- د. شوقي حسين عبدالله: الإدارة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥.
- ١٢- د. صادق الحسني: التحليل المالي والمحاسبي، الطبعة الاولى، بلا ناشر، عمان، ١٩٩٣.
- ١٣- د. عبد الاله نعمه جعفر: محاسبة المنشآت المالية، الطبعة الاولى، دار حنين، عمان، ١٩٩٦.
- ١٤- عبد الكريم علي الرمحي: الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، بلا ناشر، عمان ١٩٨٧.
- ١٥- د. عبد المنعم عوض الله: المحاسبة الإدارية في مجال الرقابة والتخطيط، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٠.
- ١٦- لجنة قواعد المحاسبة الدولية: قواعد المحاسبة الدولية، تعريب د. عصام مرعي، منشورات مجموعة سابا وشركاهم، الطبعة الثانية، الرياض، ١٩٨٩.
- ١٧- د. محمد عفيفي حموده: تحليل القرارات والنتائج المالية، بلا ناشر، القاهرة، ١٩٨٦.
- ١٨- د. محمد سمير دركزلي، عماد نظمي عطيه: مبادئ الاحصاء، دار حنين، الطبعة الثانية، عمان، ١٩٩٦.
- ١٩- ماتولتوش وهيتجر: المحاسبة الادارية، ترجمة دار المريخ، الرياض، ١٩٩٠.
- ٢٠- محمود سبع: أصول التحليل المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢.
- ٢١- د. محمود صبيح: الصحة المالية، بلا ناشر، القاهرة، ١٩٩٦.

- ٢٢- د. محمد مطر، د. وليد ناجي الحيايى، د. حكمت الراوي: نظرية المحاسبة وأقتصاد المعلومات، الطبعة الاولى، دار حنين، عمان، ١٩٩٦.
- ٢٣- د. محمد مطر: المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار حنين، عمان، ١٩٩٥.
- ٢٤- د. نعيم دهمش: القوائم المالية والمبادئ المحاسبية، الطبعة الاولى، المكتب الاستشاري، عمان، ١٩٩٥.
- ٢٥- د. نعيم دهمش، د. محمد ابو نصار، وآخرون: مبادئ المحاسبة «الاصول العلمية والعملية»، الجزء الاول، الطبعة الاولى، بلا ناشر، عمان، ١٩٩٥.
- ٢٦- د. هشام حسبو: التنظيم والتحليل المالي، مكتبة عين شمس، القاهرة، بلا تاريخ نشر.
- ٢٧- د. وليد ناجي الحيايى: مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية، منشورات الجامعة المفتوحة، الطبعة الاولى، طرابلس، ١٩٩١.
- ٢٨- د. وليد ناجي الحيايى: أدوات التحليل المالي لمبيعات وقوى العمل في المشاريع الصناعية، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، العدد ٩، طرابلس، ١٩٩٣.
- ٢٩- د. وليد ناجي الحيايى: تحليل مؤشرات الاداء في المشاريع الصناعية كأداة لتخطيط الانتاجية، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، العدد ٤٦، قطر، اكتوبر ١٩٩١.
- ٣٠- د. وليد ناجي الحيايى: الوسائل والاساليب الفنية المستخدمة في التحليل المالي، مجلة الاداري، معهد الادارة العامة، العدد ٥٣، مسقط، يونيو ١٩٩٣.
- ٣١- وليد زكريا صيام: تحليل ومناقشة القوائم المالية، الطبعة الاولى، بلا ناشر، عمان، ١٩٩٤.

ثانياً - المراجع بالانكليزية:

- 1- Bender A. and Dumont p., Element d'analyse Financiere. Geneve, Edition Medicine et hygiene, 1974.
- 2- Bower James B. and Scholssber Rebert G. Financial Information Systems, Theory and Practice, Allyn and Bacor Inc. Boston. 1969.
- 3- Carrington A. S. and Battersby G.B., Accounting an Information System. White Combe Company, New Zealand. 1975.
- 4- Green, John A. Aggregation in Economic Analysis An Intoduuctory Survey, Princeton University Press, N.J. 1964.
- 5- Leich, Rebert A. and Williams Jahr, Materiality in Financial Statements Disclosure, C. A. Magazin, December 1975.
- 6- Morton Baker, Financial Reporting For Security Investments and Credit Decision, National Association of Accountants, N. Y. 1970.
- 7- Robinson A. Leonazed and Davis R. James Accounting Information Systems A Cycle Approach. Harper and Row publisher, New York, 1985.
- 8- Vancourt Horc. Jr., Systems Analysis A disgostic Approach: Harcourt Brace and World Inc. N. Y. 1967.
- 9- Walker, Michheal C. and Stowe, John D., Decompositior Analysis of Financial Statements. Journal of Business, Finance and Accountancy 62, 1979.

ثالثاً - بالروسية:

- ١- بوكلاذ، ي. ي: المحاسبة، كلفة الوحدة الانتاجية وتحليل نفقات الانتاج، دار نشر فينانس، موسكو، ١٩٦٦.
- ٢- بيلا بارادوف، ف. أ: محاسبة العمل والاجور، دار نشر فينانس، موسكو، ١٩٧٤.
- ٣- بكأنوف، م. ي: التحليل الاقتصادي في التجارة، دار نشر ايكانونميك، موسكو، ١٩٨٤.
- ٤- جبرالك، م. خ: كورس في المحاسبة الصناعية، دار نشر ستاتيستيكا، موسكو، ١٩٦٠.
- ٥- بكأنوف، م. ي، شرميتا، أ. د: نظرية التحليل الاقتصادي، دار نشر فينانس، موسكو، ١٩٨٧.
- ٦- ديمتروف، م. ف: المحاسبة والتحليل الاقتصادي، دار نشر ايكانونميك، موسكو، ١٩٨٣.
- ٧- عبد الكريموف، ي. ت: تحليل الأنشطة الاقتصادية في التعاونيات الاستهلاكية، دار نشر ايكانونميك، موسكو ١٩٨٣.
- ٨- كوردلدن، م. أ، يكورنوف، أ. ب: التحليل الاحصائي - الاقتصادي في ادارة الاقتصاد الوطني، دار نشر ايكانونميك، موسكو، ١٩٨٥.
- ٩- كودراتسوف، أ. أ: تحليل أنشطة التجارة التعاونية، دار نشر ايكانونميك، موسكو، ١٩٨٣.
- ١٠- يينوف، ي: التحليل الاقتصادي والمالي، دار نشر فينانس وستاتيك، موسكو، ١٩٨٥.